جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل (2005-2015)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
لكوشة عاشور
أعوين عادل

إشراف:
د. خلاصي خليدة

لجنة المناقشة:

أ- برد رتيبة	رئيسا
د- خلاصي خليدة	مشرفا و مقررا
أ- تباني وهيبة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016.

شكر و عرفان

نحمد الله تعالي و نشكره على إتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر و العرفان للأستاذة خلاصي خليدة على كل ما قدمته لإنجاز هذا العمل و بالخصوص نصائحها و إرشاداتها القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي عملي هذا

إلي الوالدين الكريمين و إلى أخي و أخواتي و إلى البرعمين رانية و زكريا و إلى الجدة أطال الله في عمرها

إلى كل زملائي في جامعة تيزي-وزو

و إلى كل أصدقائي من قريب أو من بعيد بالأخص سند دربي طارق، مراد و كريم.

أ. عادل

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و إلى الإخوة و الأخوات

و كل العائلة

إلى كل زملائي و زميلاتي من جامعة تيزي-وزو

و إلى كل أصدقائي.

ل. عاشور

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: مدخل لدراسة الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: نشأة الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: ملامح الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال

المبحث الثاني: مبادئ و سمات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية

المطلب الثاني: المحددات السياسية و الاجتماعية

الفصل الثاني: جيوسياسية منطقة الساحل و التفاعل فيها

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية في الساحل

المطلب الثالث: الأزمات السياسية و الأمنية في الساحل

المبحث الثاني: التواجد الأجنبي في منطقة الساحل

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في منطقة الساحل

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل

المبحث الثالث: مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل

المطلب الأول: المقاربة الإنسانية

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية

الفصل الثالث: الأزمات في الساحل و جهود الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها

المبحث الأول: الأزمة المالية

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة المالية

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية

المبحث الثاني: الأزمة الليبية

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة الليبية

المطلب الثاني: الموقف و الدور الجزائري من الأزمة الليبية

المبحث الثالث: مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل

المطلب الأول: الإرهاب

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة

الخاتمة

مقدمة

مقدمة:

لقد عرفت منطقة الساحل بروز العديد من التهديدات و الأزمات خصوصا بعد الحرب الباردة حيث ظهرت تهديدات جديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة، و التي ساهمت في عدم استقرار المنطقة و ذلك نظرا للتركيبة الاجتماعية المبنية على الطابع القبلي و جيوسياسية المنطقة التي تتميز بصحراء شاسعة ذات تضاريس وعرة، كما ازدادت أهمية المنطقة خاصة من الناحية الاقتصادية وهذا ما يفسر التواجد الأجنبي خصوصا الفرنسي و الأمريكي و التي لها مصالح حيوية في المنطقة.

و لمواجهة هذه التحديات عملت الدبلوماسية الجزائرية على بناء مقاربة شاملة اتجاه منطقة الساحل بالاستناد إلى مبادئ و سمات الدبلوماسية الجزائرية و محددات سياستها الخارجية و التي تستمدها من تاريخها الدبلوماسي و مسارها الحافل بالإنجازات على المستوى الإقليمي و الدولي و القائم على مبدأ حل الأزمات بالطرق السلمية و عدم التدخل في شؤون الغير كمنطلق للتحرك في فضائها الإقليمي الذي يشهد تفاعلا و حركية كبيرة في السنوات الأخيرة.

و تشكل منطقة الساحل أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر نظرا للقرب الجغرافي مع دول الساحل حيث أن عدم استقرار المنطقة يهدد مباشرة الأمن الوطني الجزائري خصوصا ما تعلق بالأزمات على الحدود مع مالي و ليبيا التي أنتجت بيئة أمنية حاضنة لمختلف التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب و الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة، المخدرات و خطر الهجرة باعتبار الجزائر بوابة للوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط. و أمام هذه الرهانات و الاضطرابات كثفت الدبلوماسية الجزائرية من نشاطها اتجاه منطقة الساحل عبر مجموعة من الاجراءات و الآليات بغية إيجاد حلول لهذه الازمات و التهديدات التي تهدد الجزائر و أمن و استقرار المنطقة ككل.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون منطقة الساحل تمثل بالنسبة للجزائر تحديا كبيرا يهدد استقرارها و أمنها بحكم القرب الجغرافي و الأزمات التي تعاني منها المنطقة، و لهذا عملت الدبلوماسية الجزائرية على تبني مقاربات لاحتواء هذه التهديدات و الأزمات و ذلك بإعطاء أهمية كبيرة لمنطقة الساحل في الهندسة الأمنية و الدبلوماسية للجزائر، كما أن الدبلوماسية الجزائرية معروفة بمواقفها الثابتة و الداعمة للقضايا العادلة و قدرتها على التفاوض و الوساطة في حل الأزمات كأزمة الطوارق و النزاع الإثيوبي الإرتيري. و من هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في محاولة التعرف على الدبلوماسية الجزائرية و دراسة منطقة الساحل و أزماتها من أجل الوصول إلى إبراز المقاربة الدبلوماسية الجزائرية و أهميتها في المنطقة.

- مبررات اختيار الموضوع :

- **المبررات الموضوعية** : تتمثل المبررات الموضوعية في كون الدبلوماسية الجزائرية عرفت نشاطا كبيرا اتجاه منطقة الساحل في السنوات الاخيرة، كما أن منطقة الساحل برزت كفضاء جغرافي شاسع اتشرت فيه مختلف التهديدات اللاتماثلية و الأزمات السياسية، كما أن هذه المنطقة هي محل تنافس العديد من الدول التي لها مصالح كبيرة فيها على غرار فرنسا، و هذا ما جعل الموضوع محل اهتمام العديد من الباحثين.
- **المبررات الذاتية** : يرجع سبب إختيارنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل إلى رغبتنا في التعرف على الدبلوماسية الجزائرية و منطقة الساحل، كما أن هذا الموضوع يدخل ضمن تخصصنا الدراسات المتوسطية، ما يجعلنا نحاول فهم الدور الجزائري في فضائها الاقليمي و تحديدا اتجاه منطقة الساحل.

كما أننا نحاول من خلال دراستنا هذه إثراء الرصيد المعرفي و المرجعي نظرا لنقص المراجع التي تناولت الموضوع.

- أدبيات الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراستنا على بعض المراجع التي تناولت الموضوع ومنها :

1- كتاب محمد بوعشة، تحت عنوان: الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرتيرية،(دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، بيروت، 2004)، حيث تناول فيه نشاط و مراحل الدبلوماسية الجزائرية، كما تطرق فيه إلى الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا و إرتيريا و دورها في إنهاء الحرب في القرن الإفريقية و الوصول إلى وقف إطلاق النار.

2- كتاب كريم مصلوح، تحت عنوان: الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، (مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014)، حيث تطرق فيه إلى جيوسياسة منطقة الساحل و المشكلات الأمنية التي تعاني منها، كما تطرق إلى التنافس الدولي على منطقة الساحل بين كل من فرنسا و الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، كما أشار إلى أزمة مالي.

3- رسالة الماجستير لسليم العايب، بعنوان: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي،(جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2010-2011)، حيث تطرق فيه إلى سمات و مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و كذا مسارها التاريخي و نشاطها من خلال منظمة الاتحاد الإفريقي و دورها في معالجة قضايا القارة.

4- مقالة بوحنية قوي تحت عنوان: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات سنة 2012 أشار فيه إلى دور

الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع أزمات الساحل خاصة أزمة التوارق في مالي، كما تطرق إلى المقاربات الأمنية التي اعتمدتها الجزائر في المنطقة.

- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى التعرف على الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من تاريخها و الخصائص التي تميزها، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على منطقة الساحل و التعرف على الأزمات التي تمثلها و كذا مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة هذه الأزمات في الساحل.

- الإشكالية :

في ظل الأزمات و التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل في السنوات الأخيرة، و بحكم القرب الجغرافي و التاريخي للجزائر بدول الساحل عملت الدبلوماسية الجزائرية على مواجهة هذه المخاطر باتباع عدة مقاربات مستمدة من تاريخ و مبادئ الدبلوماسية الجزائرية اتجاه جوارها الجغرافي.

و عليه فالإشكالية المطروحة تتمثل في:

كيف تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات و التهديدات في منطقة الساحل ؟.

و انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي مبادئ و سمات و محددات الدبلوماسية الجزائرية ؟.

2- ما هي طبيعة الأزمات الموجودة في منطقة الساحل ؟.

3- إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق الأمن و الاستقرار في الساحل ؟.

- **الفرضيات :**

1- هناك تأثير لتاريخ و مبادئ الدبلوماسية الجزائرية على أدائها.

2- كلما كانت هناك أزمات و مشاكل في منطقة الساحل كلما تحركت الدبلوماسية الجزائرية لحلها.

3- لقد ساهمت الوساطة الجزائرية في حل الأزمات في الساحل.

- **حدود الدراسة :**

- **الإطار الزمني** : يمتد الإطار الزمني لدراستنا المتمثلة في الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل من سنة 2005 إلى سنة 2015 حيث تم التركيز على هذه الفترة نظرا للحركية الكبيرة و الأحداث التي عرفتها هذه المنطقة و كذا بروز دور الدبلوماسية الجزائرية في الساحل خلال هذه المرحلة.
- **الإطار المكاني** : تركز دراستنا على منطقة الساحل الافريقي و الجزائر خاصة دول الجوار الجغرافي للجزائر كمالي و ليبيا.

- **مناهج الدراسة :**

- **المنهج التاريخي:** اعتمدنا على المنهج التاريخي من أجل دراسة تاريخ الدبلوماسية الجزائرية و المراحل التي مرت بها، حيث يساعدنا على فهم طبيعة هذه الدبلوماسية و نشاطها في منطقة الساحل.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** و ذلك بوصف الظاهرة محل الدراسة و تحليلها، حيث أن اعتماد هذا المنهج ضروري لوصف البيئة الجغرافية و الأمنية لمنطقة الساحل و كذا تحليل الأزمات الموجودة و دور الدبلوماسية الجزائرية فيها.

● **المنهج الإحصائي:** و الذي يسمح لنا بتزويد الدراسة بالإحصائيات حول منطقة الساحل و التي تساعدنا على دراسة المنطقة بدقة و فهم التفاعلات التي تحدث فيها.

- النظريات و المقاربات:

● **النظرية الواقعية:** اعتمدنا على هذه النظرية لتفسير النزاعات و الأزمات التي عرفتها منطقة الساحل، كما تسمح لنا هذه النظرية بإبراز التنافس الأجنبي في المنطقة المبني على المصلحة الوطنية و القوة التي هي من أهم ركائز الواقعية.

● **مقاربة الدور:** تسمح لنا هذه المقاربة بإبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع الأزمات في منطقة الساحل و كذا دورها الإقليمي في المنطقة أمام التحديات التي تواجهها.

- مفاهيم و مصطلحات الدراسة:

● **الدبلوماسية:** "هي مجموعة القواعد والأعراف و المبادئ و الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول و المنظمات الدولية، و الأصول الواجب اتباعها بتطبيق أحكام القانون الدولي، و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة، و فن إجراء المفاوضات في الاجتماعات و المؤتمرات الدولية، و عقد المعاهدات و الاتفاقيات".[1]

● **التفاوض:** " التفاوض هو الوسيلة التي من خلالها يصل الانسان الي التفاهم و ذلك من خلال خطوات مدروسة و معينة تكون قد حسبت حسابا لكل شيء كي لا يكون أي عامل غير محسوب سببا في الفشل".[2]

---

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي: ***الدبلوماسية***، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002، ص 21.

[2] فاليري رود بلانتين، ترجمة: معين درويش و جاسم محمد، ***إدارة المفاوضات الاستراتيجيات-المهارات و الأساليب***، مكتبة التقدم العلمي للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 12

- **السياسة الخارجية:** يعرفها "جيمس روزنو" بأنها: " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[1]

- **الأزمة:** "هو تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول قد تتصاعد حدتها فتنجم عنها الحرب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد عنها شبح الحرب لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم و الحرب لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى الحرب".[2]

و تعرف أيضا أنها عبارة عن فترة تتصف بالصعوبة و الخطورة و التخوف على المستقبل و ضرورة اتخاذ قرار محدد.[3]

- **الأمن:** حسب أرنولد وولفرز فإن الأمن في معناه الموضوعي يقيس غياب التهديد على القيم المكتسبة، و في معناه الذاتي غياب الخوف من أي هجوم على القيم.[4]

- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم دراستنا لموضوع الدبلوماسية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل إلى ثلاثة فصول:

---

[1] محمد السيد سليم: ***تحليل السياسة الخارجية***، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط2، 1998، ص 11.

[2] مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان: ***المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية***، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 47.

[3] خليل عرنوس سليمان: ***الأزمة الدولية و النظام الدولي***، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 5.

[4] سيد أحمد قوجيلي: ***تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي***، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2012، ص 11.

– **الفصل الأول:** و الذي ينقسم الى ثلاث مباحث كل مبحث بمطلبين، حيث تم التطرق فيه إلى تاريخ الدبلوماسية الجزائرية و مراحلها، و أهم مبادئها و سماتها و كذا محدداتها التي تركز عليها في تعاملها مع القضايا الخارجية.

– **الفصل الثاني:** تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، حيث يحتوي الأول على ثلاث مطالب أما المبحث الثاني و الثالث على مطلبين، حيث تطرقنا فيه إلى دراسة منطقة الساحل من الناحية الجيوسياسية و الأمنية و كذا التواجد الاجنبي في المنطقة و تطرقنا فيه أيضا إلى مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في الساحل.

– **الفصل الثالث:** و الذي يتشكل من ثلاثة مباحث لكل مبحث مطلبين، و تم فيه التطرق الى الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع الأزمات الموجودة في منطقة الساحل، حيث ركزنا على الأزمة في مالي و ليبيا بالإضافة إلى التهديدات اللاتماثلية المنتشرة في الساحل و التي تهدد أمن الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل لدراسة الدبلوماسية الجزائرية.

تمهيد:

إن دراسة الدبلوماسية الجزائرية تدفعنا في البداية إلى معرفة مسارها التاريخي و استخلاص المراحل التي مرت بها، و بالتالي تحديد المبادئ الثابتة التي تلتزم بها هذه الدبلوماسية على أساس أنها مستمدة من الدساتير المتعاقبة للدولة الجزائرية، ما يجعلها تتصف بالعديد من السمات التي اكتسبتها من خلال الممارسة. كما يتحدد نشاط الدبلوماسية الجزائرية بمحددات السياسة الخارجية الجزائرية التي توجه و تضبط السلوك الخارجي. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من أجل فهم الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية.

تعود الإنطلاقة الحقيقية للدبلوماسية الجزائرية إلى الفترة التي سبقت الغزو الفرنسي للجزائر كما عرفت مسارا من الغزو حتى الاستقلال ومن ثم أخذت تطورا مع تشكل الدولة الجزائرية المستقلة، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة الدبلوماسية الجزائرية.

إن الدبلوماسية الجزائرية عرفت تاريخا حتى قبل الاستقلال حيث تعود جذورها إلى فترة ظهور الدولة الجزائرية الحديثة في القرن 16 بظهور معالم الكيان السياسي الجزائري[1] وكان نشاطها بارزا في البحر الأبيض المتوسط من خلال الرسوم التي فرضتها على السفن الغربية التي تعبر حدودها البحرية حيث تسدد من طرف البعثات الدبلوماسية، ما أكسب الجزائر مكانة في المتوسط وبعلاقات مع مختلف البلدان على رأسها فرنسا منذ 1561 ميلادي عهد هنري الرابع. وتدعمت هذه العلاقة أثناء الثورة الفرنسية سنة 1789 التي تحمل مبادئ وأفكار تتلاءم مع النظام السياسي الجزائري أين تم تقديم قروض للجمهورية الفرنسية وتموينها بالحبوب لتفادي المجاعة، غير أن فرنسا لم تحترم الالتزامات المتمثلة في الديون ما خلق الأزمة بين البلدين وتطورت إلى احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830.[2] وهذا بمخالفتها لبنود وثيقة الاستسلام التي تنص على احترام أملاك الأهالي وتقاليدهم ومعتقداتهم التي وقعتها مع داي الجزائر في 5 جويلية 1830، وفي هذه الفترة ظهرت شخصيات وطنية أخذت مساعي دبلوماسية لمواجهة هذا الاحتلال ومن أبرزها نجد:

– أحمد باي الذي فشل في معركة سطاوالي أمام القوات الفرنسية التي أجبرته على التراجع نحو شرق البلاد لإبرام حلف مع رؤساء القبائل وأعراشها لمواجهة القادة العسكريين

---

[1] صالح بن القبي : ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم***، الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 9.

[2] إبراهيم مياسي : ***من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 14.

للإمتداد الفرنسي، فقام بمجهودات دبلوماسية بطلب للبرلمان البريطاني في جانفي 1831 من أجل المبادرة في احترام حقوق الجزائريين، كما أرسل رسالة إلى الباب العليا تعبيرا عن ولائه للسلطان العثماني .

– حمدان خوجة كوسيط بين السلطات الفرنسية وبين أعضاء لجنة إفريقيا المكلفين بوضع تقرير للملك عن وضعية الجزائر وللدفاع عنها، وطالب أيضا الفرنسيين منح الجزائريين الحرية شأنه شأن الشعب البلجيكي والإغريقي. ومن أهم مقترحاته: الجنسية الجزائرية وحكومة مستقلة، العريضة التي ندد فيها على الاعتداءات على المساجد والممتلكات الخاصة، وإلغاء فرض الضرائب على الجزائريين في أراضيهم.[1]

– الأمير عبد القادر الذي قام بعلاقات دبلوماسية مع السلطان المغربي الذي زوده ب600 بندقية من أجل الكفاح، وقام بإبرام معاهدات كالتي أبرمها مع دي ميشال في 26 فيفري 1834 للاعتراف بإمارة الأمير عبد القادر والإقتراح على نهاية الحرب، احترام الإسلام وأعرافه وتحرير المساجين بالإضافة إلى الترخيص للفرنسيين من أجل التنقل، و التوقيع على معاهدة التافنة للتعامل التجاري مع الفرنسيين كالتعامل الذي كان بينه وبين "بيجو" باتفاقية سرية مقابل 100.000 بود جوكس.[2]

– الأمير خالد الذي جاء بأفكار سياسية عرضها في المحاضرة التي ألقاها عن المسألة الجزائرية سنة 1913 حين طالب بنفس الحقوق للجزائريين والفرنسيين بما أنهم ملزمون بنفس الواجبات، وطالب أيضا بإصلاحات سياسية كما ندد بدوره بالنظام الاستعماري

---

[1] محفوظ قداش: ***جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954***، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و التوزيع و الاشهار، الجزائر، 2010 ، ص ص 35-42.

[2] سليم العايب : ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص 42.

و أصر على ضرورة اقتراح سياسة مشتركة بين الشعبين و البلدين. وقام أيضا بمراسلة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "ويلسون" في ماي 1919 تنديدا بالاحتلال الفرنسي كما ناد بتقرير المصير تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة وتدوين القضية الجزائرية بالمحافل الدولية في إطار الحركة الدولية للبلدان المستعمرة من أجل التحرر.[1]

بالإضافة إلى هذه الشخصيات نجد النشاط الدبلوماسي للحركة الوطنية، فالمتتبع لهذه الحركة على اختلاف تياراتها يلاحظ وجود استراتيجية لدى كل تيار على حدى تعمل وفقها لبلوغ الهدف المنشود. و تتمثل هذه التيارات البارزة في:

– التيار الثوري الاستقلالي: كان له نشاط فعال على المستوى الدبلوماسي حيث سعى نجم شمال إفريقيا إلى إقامة علاقات مع منظمات لها نفس الأهداف كمؤتمر الشعوب المستعمرة المنعقد ببروكسل من 10 إلى 14 فيفري1927، حيث سمحت له بالتعريف بالقضية الجزائرية. كما عملت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على تفعيل العمل المغاربي وتدويل القضية الجزائرية، أما على المستوى الدولي فقد شاركت في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا و إفريقيا كما وجه مصالي الحاج نداء إلى هيئة الأمم المتحدة ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

– التيار الثقافي الديني لجمعية العلماء المسلمين : تأسس بزعامة عبد الحميد بن باديس سنة 1930، تمكنت هذه الجمعية من خلال الصحافة والمساجد و البعثات الخارجية من ترسيخ الشعور بالانتماء العربي الإسلامي، كما نجحت في إعادة إدماج الجزائر في المغرب والأمة العربية الإسلامية التي عمل الاستعمار على تفكيكها. وقد كان للجمعية عمل خارجي تمثل في إقامة العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وشرح القضية الجزائرية لكسب

[1] محفوظ قداش: ***مرجع سابق***، ص ص 274-276.

التأييد من أجل الاستقلال.[1]

-التيار الإصلاحي الليبرالي: كان على رأسه فرحات عباس الذي جاء بمواقف لم تخرج عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية و خالفها في قضايا المغرب والعالم الإسلامي مثل القضية الفلسطينية التي لم يرضى فيها بفكرة تقسيم فلسطين التي أيدتها فرنسا. وفي سنة 1942 جمع فرحات عباس وبن جلول لقاءات مع روبرت ميرفي ممثل الرئيس روزفلت استنادا إلى الأفكار التحريرية الأمريكية المعادية للاستعمار، وطالب من الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1950 بتقديم المساعدة للشعوب المستعمرة.[2]

ومع اندلاع الثورة التحريرية نجد جناح دبلوماسي أخذ به مفجرو الثورة بتأسيس لجنة الخارج الثلاثية المتكونة من أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين أيت أحمد من أجل تدويل القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية. ونذكر بعض المهمات:

- تدويل القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، أين قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال مبعوثين للتعريف بالقضية الجزائرية، فتحقق كسب مساندة الكثير من الشعوب والحكومات ماديا وسياسيا، وفتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة برسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في جويلية 1955 الصادرة من 14 بلدا مشاركا في المؤتمر لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

- تمثيل جبهة التحرير الوطني من طرف " لمين دباغين" الذي لعب دورا هاما في مؤتمر القاهرة بين سبتمبر 1957 و جانفي 1958 أين تم التصويت على لائحة من طرف

---

[1] المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر: ***الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962***، المؤسسة الوطنية للفنون والطباعة والنشر، الجزائر، 1998، ص ص 77، 78.

[2] عطاء الله فشار: ***دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية***، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية،2001، ص 8.

44 دولة أفرو أسيوية يمثلها 500 مبعوث تنص على استقلال الجزائر.[1]

وأهم ما عرفته الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة نجد:

– المساندة بمذكرة بتاريخ 23 سبتمبر 1960 من طرف أعضاء البرلمان السويدي إلى الوزير الأول للمطالبة بالتدخل لدى هيئة الأمم المتحدة من أجل وقف الاعتداءات الفرنسية وإيجاد حل سلمي.

– الندوات و وسائل الإعلام التي أعطت صورة الاستعمار أمام الرأي الدولي.
– تنصيب البعثات والوفود الجزائرية في الخارج لتوسيع أعمال الجبهة السياسية ومن أجل لفت نظر العالم والاتصال الدائم بالهيئات الدبلوماسية للدول المجاورة والغربية وكذا الحكومات المركزية التابعة للدول حيث كان يوجد ممثل الثورة الجزائرية.[2]

– تأسيس الحكومة المؤقتة **GPRA** في سبتمبر 1958 كثمرة من الدبلوماسية الجزائرية، حيث كان عملها الأساسي إسماع الصوت الجزائري على المستوى الدولي بلقاءات ومؤتمرات للوفود الجزائرية في الخارج برئاسة فرحات عباس مثل زيارة: آكرا بغانا 1958 ، مؤتمر أديس أبابا بإثيوبيا 1960. وسجلت هذه الحكومة أول عمل دبلوماسي لها في هيئة الأمم المتحدة حيث قدمت مطالب الجزائريين فيما يخص الاستفتاء الذي اقترحه الجنرال "ديغول" في 16سبتمبر 1959.

– وأخيرا قرار هيئة الأمم المتحدة 1960 في الندوة الحادية عشر الموافق لمبدأ تقرير المصير والإعتراف بالوحدة والسلامة الإقليمية الجزائرية. بالإضافة إلى هذا نجد اتفاقيات

---

[1] عبدلي بوغرارة : ***الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة***، على الموقع : http ://www.rachidia.net ، في 11-06-2016.

[2] محمد ختاوي: ***دور الدبلوماسية إبان الثورة الجزائرية و تأثيره على حركات التحرر في العالم الثالث***، الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث في التاريخ و التراث و اللغات، العدد 23، 2008، ص 6.

إفيان التي جاء بعدها الاستقلال.

و يمكن القول على رغم الاختلاف في التوجهات السياسية للشخصيات والتنظيمات التي ذكرناها إلا أن الهدف في ممارسة النشاط الدبلوماسي مشترك في هذه الحقبة ألا وهو التخلص من الاستعمار الفرنسي واسترجاع ممتلكات الجزائريين وبالتالي بناء دولة جزائرية مستقلة وذات سيادة.

المطلب الثاني: ملامح الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال.

أصبح النشاط الدبلوماسي الجزائري بعد الاستقلال انعكاسا للوضع الداخلي تزامنا مع بناء الدولة، وهذا بالحضور في المحافل الدولية والإنخراط في المنظمات الدولية والإقليمية كالإنضمام إلى الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية.[1] و لقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى وقتنا هذا مراحل متعاقبة اتصفت فيها أحيانا بازدهار الدبلوماسية، وأحيانا أخرى بالتراجع في الدبلوماسية، ومن ثم إعادة إحياء الدبلوماسية الجزائرية. ووفقا لهذا التقسيم نتعرف على أهم المراحل التي مرت بها:

– مرحلة ازدهار الدبلوماسية الجزائرية:

يمكن حصر هذه المرحلة في الفترة الممتدة من الاستقلال حتى بداية الثمانينات، حيث عرفت فيها الدبلوماسية الجزائرية رواجا كبيرا وسمعة على الساحة الدولية إذ كانت رائدة في العالم الثالث.[2] و كانت البداية بالحدث الأبرز و هو الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة

---

[1] عمر بوضربة : ***النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958-جانفي 1960***، الجزائر، دار الحكمة للنشر ،2012، ص ص 192- 195.

[2] محمد بوعشة : ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإيريترية*** ، دار الجيل للنشر، الجزائر، 2004، ص 33.

في 8 أكتوبر1962 بعدما كان حضور الجزائر بطرح قضيتها أثناء الاستعمار، ومن ثم تطورت بعد الاستقلال كدولة مستقلة و معترف بها.

ونجد عضوية الجزائر في جامعة الدول العربية كمنظمة سياسية إقليمية تضم جميع الدول العربية باستثناء إيريتريا والصحراء الغربية، حيث انضمت إليها في أوت 1962 باعتبارها العضو الثالث عشر، وبعد مرور الوقت أصبحت الجزائر عضوا فاعلا فيها وظهر ذلك باستضافتها لمؤتمرات قمة جامعة الدول العربية لثلاث مرات في نوفمبر 1973 ، جوان 1988 ، ومارس 2005. فمثلا في قمة 1973 جاء فيها العمل على إمداد دول المواجهة سوريا و مصر بكل وسائل الدعم في حربها ضد إسرائيل وعدم التراجع عن تحرير كل الأراضي العربية المحتلة في عام 1967. كما دعمت هذه القمة المقاومة الفلسطينية ما ينطبق مع المقولة المشهورة للرئيس هواري بومدين: " الجزائر مع فسلطين ظالمة أو مظلومة".[1] فالجزائر أخذت في إطار هذه المنظمة بفكرة تحقيق الوحدة العربية ما تضمَنه الميثاق الوطني بالنضال في سبيل تجسيد هذا الهدف في عصر التجمعات الكبرى، وبالتالي الضرورة التي تقتضي التكامل العربي، ففي هذا الصدد ترى الجزائر أن جامعة الدول العربية إطار ملائم للتعاون والتضامن فيما بين الدول العربية.[2]

ومن بين إسهامات الدبلوماسية الجزائرية أيضا، نجد أن الجزائر شاركت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كان إعلان قيامها في مؤتمر "أديس أبابا" في ماي 1963 أين كانت مساندة مبدأ تقرير مصير الشعوب الإفريقية والعمل على استقلالها بمحاربة كل أشكال الاستعمار وهذا بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا ما خرج به المؤتمر التأسيسي بالتأكيد على التضامن والتعاون في الدفاع عن سلامة الأراضي

---

[1] ***الجزائر و المنظمات الدول***، على الموقع: www.onefd.edu.dz في : 13-04-2016.

[2] ***الميثاق الوطني*** : 1986، ص 90.

الإفريقية.[1] ونشير هنا إلى أن الجزائر كانت أحد الأعضاء المشكلين " للجنة التحرير" المنشئة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية والمكلفة بجمع وتنسيق المساعدات العسكرية والمالية لمختلف حركات التحرر في إفريقيا، فتضامنها ضد الاستعمار برز في إطار متعدد الأطراف لهذه المنظمة وفي ساحة الأمم المتحدة من أجل متابعة مشروع تدويل مشاكل تصفية الاستعمار والكفاح ضده. كما تم استثمار التجربة الجزائرية في النضال لتشمل القارة الإفريقية بأكملها.[2]

وبالإضافة إلى هذه المشاركة فإن الجزائر عضو مؤسس أيضا لمنظمة التعاون الإسلامي في سبتمبر 1969، ففي احتضان مدينة لاهور بباكستان للقمة الثانية سنة 1974 لهذا المؤتمر أكد الرئيس هواري بومدين على ضرورة التضامن مع الشرق الأوسط سيما فلسطين مشيرا إلى حتمية تطبيق القرارات المتخذة من خلال تلك القمة. كما عملت أيضا الدبلوماسية الجزائرية على تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة. وكما نجد عضوية الجزائر في حركة بلدان عدم الانحياز التي احتضنت قمتها الرابعة بالجزائر من 05 إلى 09 سبتمبر 1973.[3]

وعلى نفس النهج الذي سارت فيه الجزائر في المطالبة بالتحرر والاستقلال، عملت على استقلاليتها في إدارة مواردها وتحقق هذا بتأميم محروقاتها في 24 فيفري 1971 حيث أخذ النفط الجزائري بالرواج في الأسواق العالمية ، وشنت حملة دبلوماسية للتحسيس بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف حتى في مواردها، فكان هذا تعبيرا عن المطالبة بنظام

---

[1] المختار الطاهر كرفاع : فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، ***المجلة الجامعة***، العدد15، المجلد 13، 2013، ص ص 152، 153.

[2] عبد الله بالحبيب: ***السياسة الخارجة الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997***، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص 10.

[3] مليكة خلاف : ***المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال، إنجازات كرست مكانة الجزائر***، على الموقع: www.el-massa.com ، في: 05-05-2016

اقتصادي جديد وامتد هذا النداء ليطال هيئات أخرى كمنظمة الدول المصدرة للنفط **OPEP** ومنظمة الأمم المتحدة للتأكيد على التأسيس لهذا النظام وكان ذلك عندما انتخبت الجزائر كأول دولة إفريقية تترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974. و الهدف من هذا التقليل من حجم الهوة بين الدول المتقدمة والدول السائرة نحو النمو ما يسمح بتحقيق استقلال جماعي عن طريق التنسيق وتكثيف المبادلات، و مع ظهور أزمة الصحراء الغربية سنة 1975 واصلت الدبلوماسية الجزائرية في دعمها للتحرر حيث اعترفت بجبهة البوليزاريو ممثلا وحيدا للشعب الصحراوي و الجمهورية الصحراوية في مارس 1976.[1]

ومن خلال كل المحطات التي ذكرناها في هذه المرحلة نجد أهم ما حققته الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الدولي هو تسوية المقاطعة القائمة بين المغرب وموريتانيا سنة 1969 بالمساعي الحميدة التي سمحت لها أيضا من تجنب تفجير الأوضاع بين تونس و ليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين سنة 1974، كما نجحت في منع مصر من غزوها للجماهيرية الليبية سنة 1975 و في نفس هذه السنة حققت الحل السلمي للنزاع الإيراني العراقي، و كذا تحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين بطهران بالتوقيع على اتفاقية الجزائر في جانفي 1981.[2]

فيكمن التأكيد على صحة وصف الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة بالمزدهرة، وهذا ظهر من خلال الحضور المكثف على الساحة الدولية وبتقوية علاقاتها بالإتصال مع العديد من الأطراف وبحكم تجربتها النضالية جَلبت لنفسها مكانة هامة أمام المسرح الدولي ما فتح لها المجال في المشاركة في العديد من الأدوار وذلك بالتمسك بالمبادئ السياسية التي ترى فيها تمهيدا لقيام علاقات دولية في مناخ سلمي يسود فيه التعاون والتبادل مع مراعاة المكونات الثقافية والسياسة لكل طرف.

---

[1] عبد الله بالحبيب: **مرجع سابق**، ص 12.

[2] صالح بن القبي: ***مرجع سابق***، ص ص 24، 25.

– مرحلة تراجع الدبلوماسية الجزائرية:

تمتد هذه المرحلة من الثمانينات حتى نهاية التسعينات حيث عرفت الدبلوماسية في هذه المرحلة تراجعا بسبب ظروف عديدة منها الأزمة الاقتصادية التي بدأت مع انهيار أسعار البترول سنة 1985 حيث تبنت الجزائر سياسة ترشيد النفقات الاجتماعية و الواردات و ميزانية الدولة، فحدث تراجع في الأوضاع الاجتماعية ما أدى إلى اضطرابات و مظاهرات سنة 1988.[1]

و من هذه الأزمة نتج حصار خارجي و هجمات إعلامية و كذا وقوف العديد من الدول ضد الدبلوماسية الجزائرية بسبب قضية الصحراء الغربية ما فرض على الجزائر اتباع سياسة برغماتية و العمل على تحسين علاقاتها مع الدول، واقتصرت في هذه المرحلة على تبني سياسة الوساطة نظرا للوضع المتأزم الذي عانت منه، فسعت إلى تخفيف أسباب النزاع والتوترات عبر التهدئة في إطار العلاقات المغاربية من خلال تطبيق مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي اعتمده الشاذلي بن جديد، حيث وقعت العديد من الإتفاقيات لترسيم الحدود مع جيرانها الجنوبيين: النيجر، مالي و موريتانيا، كما أنهت خلافاتها الحدودية مع المغرب و تونس، وساهمت أيضا في إنشاء إتحاد المغرب العربي باحتضانها قمة زرالدة 1988، و تم في هذه السنة أيضا الإعلان عن دولة فلسطين بالجزائر.[2]

و بعد أحداث أكتوبر 1988 عرفت الجزائر تحولات هيكلية بالإنفتاح السياسي من خلال دستور 1989 الذي أقر بالتعددية الحزبية و التحول إلى نظام اقتصاد السوق فأثرت هذه التحولات على عمل الدبلوماسية الجزائرية في الساحة الدولية. وفي فترة التسعينات دخلت في أزمة سياسية و أمنية نتيجة توقيف المسار الإنتخابي الذي عرف فوز الجبهة

---

[1] بنجامين ستورا ، ترجمة صباح ممدوح كعدان : ***تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988***، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 113.

[2] عبد الله بالحبيب : ***مرجع سابق***، ص 22.

الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية سنة 1991 حيث تحولت الديمقراطية في الجزائر إلى نفق الحرب الأهلية بين الجماعات الإرهابية و الجيش ما غير من صورة الجزائر في الخارج. عملت الدبلوماسية بعد هذا الوضع على الحفاظ على علاقاتها مع شركائها لتبرير شرعية النظام في إيقاف المسار الانتخابي، إلا أن هذه الأزمة أثرت بشكل مباشر على الأداء الدبلوماسي الجزائري حيث كان إنشغال السلطة بالوضع الداخلي حتي نهاية العشرية السوداء و يرجع سبب التأثر إلى كون السياسة الخارجية تصاغ من السياسة الداخلية.[1]

– مرحلة إعادة إحياء الدبلوماسية الجزائرية:

بدأت هذه المرحلة منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم الذي عمل على تحسين صورة الجزائر واستعادة ثقتها التي فقدتها في العشرية السوداء، فكانت بداياته في الساحة الدولية بالمشاركة في قمة منظمة الاتحاد الإفريقي بالجزائر والمشاركة أيضا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. و مع تحسن الوضع الداخلي بمشروع الوئام المدني الذي جاء به فُتح المجال للعودة إلى الساحة الدولية من الباب الواسع وتُرجم ذلك بعد الاندماج في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 2000، ومن ثم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2001، وبتحسن الأوضاع الاقتصادية سُمح للجزائر بتسديد ديونها الخارجية وتحسين صورتها في إفريقيا عبر دعم مبادرة النيباد ونجحت بالوساطة في المساهمة في تسوية النزاع الإثيوبي الإرتيري. و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت للجزائر مكانة دولية هامة في مجال مكافحة الإرهاب عبر تبنيها مبدأ تجريم الفدية وهذا بالخبرة المكتسبة من العشرية السوداء.[2] فتوجت بذلك انتخابها عضوا في مجلس الأمن سنة 2003.

---

[1] Amina Mernache : ***la diplomatie Algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue***, France ,université de paris-ZST Créteil, laboratoire OBM ,2012, p 13.

[2] ***ipid***, p p 14,15.

وعلى الصعيد المغاربي بادرت الجزائر في إعادة تنشيط المجموعة المغاربية بعد توقفها منذ 1995 واستضافت أيضا قمة جامعة الدول العربية سنة 2005 حيث خرجت بإنشاء مؤسسات جديدة كالبرلمان العربي والمجلس العربي للسلام والأمن، و واصلت الدبلوماسية الجزائرية مشاركاتها أيضا على الصعيد الإفريقي حيث أخذت بعدا يتجلى في جهودها من أجل إقامة هيئات جديدة كمجلس الأمن الإفريقي وتأسيس البرلمان الإفريقي و كذا إتمام مسار مبادرة النيباد حيث طرحت على قادة مجموعة الثمانية (8) و على المنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون اقتراح تقديم الدعم لإفريقيا. وزيادة على كل هذا تم انتخاب الجزائر خلال الدورة ال35 لوزراء الخارجية رئيسا لمجموعة 77 زائد الصين لسنة 2012، من أجل إعطاء دفع جديد للمجموعة على أسس وأهداف تمليها التحولات الدولية الجديدة في تلك السنة.[1]

فالملاحظ من المراحل الثلاث أن الدبلوماسية الجزائرية تعرف بمدى فاعليتها بالحضور الدائم في الساحة الدولية، وإن نقص أو غاب الحضور فإنها توصف بالتراجع و هذا يقترن بانعكاس الوضع الداخلي عليها.

[1] نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الموقع: **http://:www.bouteflika2009.com**، في 23-05-2016.

المبحث الثاني: مبادئ و سمات الدبلوماسية الجزائرية.

تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المبادئ و السمات التي جسدتها عبر تاريخها النضالي ضد الاستعمار و قد حُددت هذه المبادئ و السمات بالتفاعل مع ممارسات السياسة الخارجية خلال مختلف المراحل التي عرفتها.

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

لقد اعتمدت الجزائر على العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية و تعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية و الدولية كمنظمة الوحدة الإفريقية، الجامعة العربية، منظمة الأمم المتحدة. و قد استمدت هذه المبادئ من الثورة التحريرية و تجاربها التاريخية مع محيطها الخارجي. و نص الدستور الجزائري على هذه المبادئ الثابتة و التي لا تتغير بتغير الأنظمة و الرؤساء و القضايا. [1]

جاءت في دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1996 في الفصل الثالث من الباب الأول، مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في المواد التالية:

- **المادة 13:** لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني.
- **المادة 24:** الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص و الممتلكات، و تتكفل بحماية كل مواطن في الخارج.
- **المادة 26:** تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.
- **المادة 27:** الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي، و الحق في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري.

---

[1] محمد الأمين بن عائشة: ***قراءة في الدبلوماسية الجزائرية، مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)***، جامعة الجزائر3، ص ص 4، 5.

- **المادة 28:** تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية. و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه.[1]

و نستخلص من هذه المواد المبادئ التالية:

1- مبدأ حسن الجوار الإيجابي: عملت الدبلوماسية الجزائرية على تحقيق حسن الجوار مع جيرانها و أشقائها بحكم وزن الجزائر و قدراتها حيث لعبت دور الطرف المُحاور فيما بين الدول المجاورة، ببناء علاقات الصداقة و العمل على التشاور في حل الخلافات أو النزاعات و ذلك بترسيم الحدود.[2]

2- مبدأ التعاون: يقوم هذا المبدأ على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور ووفقا لهذا التصور وقعت الجزائر على اتفاقيات التعاون و حسن الجوار مع الدول المجاورة، وكانت أبرز مظاهر هذا التعاون بين الجزائر و تونس في تنمية بنك التعاون للمغرب العربي بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى.

3- مبدأ التسوية السلمية للنزاعات: عملت الجزائر على رفض استعمال القوة و الدعوة إلى حل النزاعات بطرق سلمية في اطار التفاوض، حيث ساهمت السياسة الخارجية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء العديد من النزاعات كالنزاع الإثيوبي الإرتيري.

4- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تعتبر الجزائر من بين الدول الملتزمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لمبادئ الأمم المتحدة و المنظمات التي تنتمي إليها، و انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر و تتأثر بما يجري حولها. فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

---

[1] ***دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*** (دستور 1996).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، ***حوار مع وزير الشؤون الخارجية***، 20 أكتوبر 2015.

في الأقاليم المجاورة و عدم التدخل، فالتزمت الجزائر دائما باحترام سيادة الدول و عدم الإنحياز و هذا من أجل السلم و التعايش السلمي.

5- مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار: ترى الجزائر بأن ضبط الحدود من أهم الضمانات لدعم مبدأ حسن الجوار و لهذا عملت على ترسيم حدودها مع الدول المجاورة خصوصا بعد الأزمة الحدودية مع المغرب، حيث وقعت اتفاقيات مع جيرانها حول هذه المسألة بداية بمعاهدة الأخوة و حسن الجوار و التعاون مع ليبيا سنة 1969، مع تونس في 1981، النيجر 5 جانفى 1983، مالي 8 ماي 1983 و موريتانيا في 13 ديسمبر 1983.

6- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: بحكم التجربة الجزائرية مع الاستعمار عملت الدبلوماسية الجزائرية على دعم حركات التحرر قصد تقرير المصير لشعوبها، و يُعد هذا المبدأ شرطا أساسيا في إقامة العلاقات مع الدول حيث دعمت الجزائر جبهة البوليزاريو لتقرير مصير الشعب الصحراوي كما دعمت القضية الفلسطينية، و رفضت كل أشكال الاستعمار.[1]

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية.

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية في سيطرة العوامل الشخصية حيث أُتيحت لرئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة في تحديد و توجيه السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي من خلال الدساتير المتعاقبة، ففي دستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين(58) مُنح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها و تسييرها. أما في دستور 1989 نصت المادة 74 على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها و بذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي

[1] سمية قادري : ***سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003-2012***، مذكرة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012، ص ص 16-19.

مهامهم كما يتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم أيضا. و بروز العوامل الشخصية في الدبلوماسية الجزائرية مرتبط بشخصية الرئيس و حنكته حيث تسمح له بتحقيق المزيد من الحرية و الاستقلالية في صنع القرار السياسي الخارجي، و هذا ما فعله الرئيس بوتفليقة عندما اتجه إلى اكتساب شرعية جديدة غير شرعية الجيش، فساهم في قيادة الدبلوماسية الجزائرية عبر زياراته للعديد من الدول. و هذا ما جعل من الدبلوماسية الجزائرية تتقدم أحيانا و تتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات الرؤساء بها.[1]

2- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن الإطار الأزموي عامل مهم في فهم و تفسير السياسة الخارجية الجزائرية حيث تطورت في ظل الأزمات و يزيد نشاطها مقارنة بمرحلة الاستقرار، يظهر ذلك في النشاط القوي للدبلوماسية إبان الثورة للتخلص من الأزمة الاستعمارية من خلال الانضمام إلى حركات التحرر و تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، و مع الأزمة التي عرفتها بعد انقلاب 1965 دخلت في عزلة دولية ما أجبر الجزائر على إعادة تنظيم البيت من جديد على أسس و عناصر أخرى، فتحولت إلى الخارج لاستعادة الشرعية فاستقبلت لقاء مجموعة 77 في سنة 1967 و مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية 1968 و بهما تبرر قيام النظام الجديد لدي المجموعة الدولية أكثر. مع دخول الجزائر في العشرية السوداء تراجع أدائها الدبلوماسي حيث فُرض عليها حصار دولي بانتقاد طريقة إدارة الأزمة، و مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أعاد إحياء النشاط الدبلوماسي عبر تكثيفه على مستوى معظم مناطق العالم مركزا على أمريكا و أوروبا و المجال الجغرافي الطبيعي للجزائر.[2]

---

[1] عديلة محمد الطاهر: ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005، ص ص 83-84.

[2] محمد بوعشة : ***مرجع سابق***، ص ص 31-38.

3- الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

إن سمة الحياد من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية و ذلك منذ الإستقلال إلى اليوم، فهذه السمة أعطت للجزائر مصداقية عند الدول المختلفة سواء العربية أو الدول الأخرى، كونها لم تعتمد إطلاقا في مواقفها الخارجية على انتمائها بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها و العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية.

بعد استقلال الجزائر حافظت الدبلوماسية على طابعها الحيادي بمحاولة حل النزاعات بطريقة سلمية من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الأطراف المتنازعة و ترفض مساندة طرف على آخر في النزاعات الثنائية حيث ترى الحل الأنسب هو الدخول بينها بالوساطة، فسمة الحياد اتصفت بها دائما و في جميع القضايا و الخلافات سواء العربية مثل النزاع المصري الليبي، النزاع بين الفصائل الفلسطينية و النزاع العراقي الكويتي دون أن تكون أحد أطرافه مما جعل من الجزائر مُرحبا بها دوما للقيام بدور الوسيط.

و حتى النزاعات التي كانت تجمع الدول العربية بغيرها من الدول، و التي كانت جل الدول العربية تتخذ فيها موقفا مساندا للدولة العربية المنازعة، فإن الجزائر كانت تحافظ على حيادها مما جعلها تنال احترام هذه الدول. ففي النزاع العراقي الإيراني الذي كانت فيه الدول العربية تساند العراق ضد إيران قامت الجزائر باقتراح لعب دور الوسيط بين البلدين حيث توصلت إلى حل هذا النزاع، كما تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا أين توصلت إلى تسوية النزاع بين الدولتين.[1]

[1] أحمد بن فليس: ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962***، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007، ص 79.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية تتحدد من خلال مجموعة من المحددات التي توجه سلوكها الخارجي وتؤثر في أداءها في الساحة الدولية، ومن بين هذه المحددات نجد المحددات الجغرافية و الاقتصادية التي تشير إلى حجم الدولة و قوتها الاقتصادية، و المحددات السياسية والاجتماعية التي تشكلت وفق البيئة الداخلية و التفاعلات الخارجية حيث توجه إلى طريقة التعامل مع الدول الأخرى.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية.

1-المحددات الجغرافية:

تتمثل المحددات الجغرافية في مجموعة من العوامل أهمها الموقع و المساحة و التضاريس، حيث تؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على قوة الدولة و التي بدورها تؤثر في تنفيذ سياستها الخارجية و مركزها الدولي، كما تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية كونها تؤثر في الخيرات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، حيث يذهب" **راتزل** " إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[1]

- الموقع الجغرافي :

تقع الجزائر بالنسبة إلى خطوط الطول بين خطي طول 12 درجة شرقا و 9 درجة غربا و تقع بالنسبة إلى دوائر العرض بين خطي عرض 19 درجة و 37 درجة شمالا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طول ساحلها 1200 كلم كما تحدها ستة دول: تونس من الجهة الشمالية الشرقية، ليبيا من الجهة الشرقية، النيجر من الجهة الجنوبية الشرقية، مالي من الجهة الجنوبية، أما موريتانيا فتحدها من الجهة الجنوبية الغربية، و المغرب و الصحراء الغربية من الجهة الغربية.

---

[1] محمد السيد سليم : ***تحليل السياسة الخارجية***، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 2، 1998، ص 50.

و يمتاز الموقع الذي تحتله الجزائر بأهمية كبيرة حيث تتوسط ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا و آسيا و تربط بين الضفة الشمالية و الجنوبية لحوض المتوسط ما جعلها قريبة من القارات الثلاث، مما يسهل تواصلها معها كما أن امتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا و أوروبا، و كونها تتوفر على واجهة بحرية طويلة جعل منها ممر رئيسي للسفن و البواخر من الشرق إلى الغرب ما يعطيها أهمية في المساهمة في التجارة الدولية.

- المساحة و التضاريس:

تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 و تحتل المرتبة العاشرة عالميا و الأولى إفريقيا بعد انقسام السودان في سنة 2011، حيث تشكل 8% من مساحة قارة إفريقيا و التي تبلغ 30.221.532 كلم^2، و تمتد حدود الجزائر إلى ما مقداره 7388كلم.[1] و تعرف الجزائر تنوعا في التضاريس بوجود سلسلة الأطلس الممتدة من الغرب إلى الشرق شمالا و تشكل تضاريسها و جغرافيتها سلسلة متواصلة للفضاء المغاربي، و سلسلة الأطلس الصحراوي الممتدة من جبال النمامشة شرقا إلى جبال الأوراس غربا كما تعرف تنوعا مناخيا. فتعتبر العوامل الجغرافية من أهم المحددات للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال موقعها الاستراتيجي و شساعة مساحتها و تنوع تضاريسها، هذا يفتح المجال للجزائر من أجل بناء دولة ذات قوة تلعب بها الأدوار الريادية في محيطها الخارجي.[2]

2- المحددات الاقتصادية:

إن للدعائم الاقتصادية للدول الحديثة أهمية فائقة في السلام و في الحرب، ذلك أنها تحدد أوضاع المعيشة و الرفاه للسكان و تزودهم بالوسائل اللازمة لتطوير سياسة خارجية

---

[1] هيثم عمارية: ***أهمية الجزائر***، على موقع : http:// mawdoo3.com، في:03-05-2016.

[2] عبد السلام قريقة : ***دور الجزائر في اطار المغرب العربي***، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004، ص 16.

ناجعة" و في العامل الاقتصادي نجد عنصران أساسيان هما الموارد الطبيعية و الإنتاج الصناعي اللذان تقاس بهما مدى قوة الدولة، و إذا كانت الدولة لا تملك القدر الكافي من المواد الخام أو من الطاقة الإنتاجية فإن عليها سد هذا العجز عن طريق الاستيراد في ظل أي ظروف اقتصادية و استراتيجية أو اكتشاف البديل من خلال التقدم التكنولوجي.[1]

تتوفر الجزائر العديد من الموارد الطبيعية أهمها البترول و الغاز و الذي يمثل نسبة 98% من إجمالي صادراتها و يشكل بذلك المصدر الرئيسي في تمويل القطاعات الاقتصادية و بعض القطاعات الأخرى، فارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية و هذا ما يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، لكنه يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار[2]، و هذا ما عرفته الجزائر سنة 1986 مع الأزمة النفطية بانخفاض المداخيل بشكل مؤثر حيث انخفضت من 13 مليار إلى 8.5 مليار دولار و بالتالي اللجوء إلى المديونية الخارجية[3] " و في هذا الوضع الاقتصادي يتطلب البحث على البدائل الممكنة لاستغلال الثروة البشرية وفق خطة تنموية عقلانية تستهدف تغيير بنيان الاقتصاد الوطني المشوه".[4]

ومن ناحية الموارد البشرية نجد أن الجزائر لا تملك أعلى مستوى من المهارات الفنية و التنظيمية من خلال اكتساب تكنولوجيا قادرة على تحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال

---

[1] جوزيف فرانكل، ترجمة غازي عبد الرحمان القصبي: ***العلاقات الدولية***، مطبوعات تهامة، جدة، ط 2، 1984، ص 104.

[2] إسماعيل قيرة و آخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص 217، 218.

[3] عبد العالي دبلة : ***الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة***، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة 2004، ص 129.

[4] إسماعيل قيرة و آخرون : ***المرجع نفسه***، ص 224.

و أنماط جديدة مثل النفط الذي يصدر و لا يحول إلى صناعات أخرى على المستوى المحلي، فتقتصر هذه المهارات الجزائرية على صناعات خفيفة كتصنيع بعض المواد الغذائية و بعض معدات النقل و هذا مؤشر لا يفتح لها هامشا أكبر للنشاط و الفعالية في سياستها الخارجية، و على هذا الأساس تعتمد الجزائر على الإستيراد لتجهيز مختلف القطاعات بالأجهزة التكنولوجية خاصة القطاع العسكري بالأسلحة المتطورة ما يقلل من قدرة الجزائر في الدخول في حرب طويلة الأمل أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام خارج حدودها.[1]

فالمحددات الاقتصادية ساهمت في صياغة و تفعيل السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في نشاطها الدبلوماسي حيث استطاعت بفضل قوتها الطاقوية إسماع صوتها في العالم و كذا تنويع شركائها الاقتصاديين.

المطلب الثاني: المحددات السياسية و الاجتماعية.

1- المحددات السياسية:

- الثقافة السياسية:

"يقصد بها نمط توجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية"، وهذه الثقافة تؤثر على التوجه العام للسياسة الخارجية، فهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية، كما تلعب دورا كبيرا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي.[2]

و تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري من بين المحددات السياسية لسياستها الخارجية و تستمد هذه الثقافة من التقاليد التاريخية، و الخبرة في التعامل مع العامل الخارجي و تراثه الديني و موقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يرفض التدخل الخارجي و هذا نظرا لما عاناه مع الاستعمار، حيث نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري

---

[1] سليم العايب : ***مرجع سابق***، ص 16.

[2] محمد السيد سليم : ***مرجع سابق***، ص ص 202-204.

خارج الحدود الوطنية قصد حل النزاعات الداخلية، حيث يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، و هذا ما ينص عليه الدستور الجزائري بمبدأ عدم التدخل، لكن عندما يتعلق الأمر بمساندة الحركات التحررية كالقضية الفلسطينية و الصحراء الغربية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدعو الجيش لمساندة هذه القضايا العادلة، و يظهر ذلك في مساندة الشعب للجيش في مشاركته في الحروب العربية الإسرائيلية و الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو.[1]

- النسق الدولي:

يؤثر عدد من خصائص النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق بصرف النظر عن نظمها الداخلية و يلاحظ أن التوتر الدولي يزيد في عملية اتخاذ القرار لكل دولة، كما أن القواعد و القوانين الدولية تضبط سلوك الدول. و يعد توزيع القوة في النسق الدولي من أهم الخصائص التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول.[2]

و بما أن الجزائر من الدول متوسطة الحجم و الإمكانيات بصفة عامة فإن بنية النسق الدولي تؤثر على السياسة الخارجية بشكل متفاوت و ذلك حسب طبيعة النسق فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة و المناورة و يتقلص هذا الهامش عندما يكون النسق الدولي أحادي القطبية[3]، ففي نظام الثنائية القطبية احتلت الجزائر موقعا رائدا على مستوى الاتحاد المغاربي و منظمة الوحدة الإفريقية

---

[1] سليم العايب: ***مرجع سابق***، ص ص 19، 20.

[2] لويد جونس: ***تفسير السياسة الخارجية***، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1989، ص 309.

[3] محند وعلي زيامني: ***البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي***، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية، 2014-2015، ص 31.

و الجامعة العربية و العالم الإسلامي و منظمة الأمم المتحدة، حيث كان موقع الجزائر في كل التنظيمات الجهوية و العالمية مؤثرا و فعالا من خلال الدعم السوفياتي لها كوسيلة لمحاربة الإمبريالية. و بتغير بنية النسق الدولي إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و مع دخولها في العشرية السوداء تراجعت الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الساحة الدولية خاصة في دعمها للحركات التحررية، و ابتداء من الألفية الثالثة بدأت الجزائر تسترجع مكانتها و مشاركتها في تسجيل الأحداث الجهوية و الدولية.[1]

2- المحددات الاجتماعية:

إن الخصائص المجتمعية المخلفة تؤثر في السياسة الخارجية، فصانعوا القرار هم نتاج المجتمعات التي يعيشون فيها و يشتركون بصفة عامة في القيم و الأهداف السائدة في المجتمع ، فوجود أي فرد منهم في موقع السلطة لن يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتخذة لأن المجتمع هو الذي يحدد معايير السلوك المقبولة و غير المقبولة مع وجود بعض الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار، إلا أن جوهر السياسة الخارجية سيبقي كما هو نتيجة للطبيعة التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة كالشخصية الوطنية والتكوين الاجتماعي.[2] فالعنصر البشري يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة إلا أن هناك بعض الظروف التي قد تتحول به إلى واحد من أعبائها، و في هذا السياق تثار قضايا معينة مثل العلاقة بين السكان و القدرات الاقتصادية للدولة، و درجة التنوع الاثني وأثرها على استقرار الدولة فالمجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس و عرضة للصراعات الداخلية.[3]

---

[1] إسماعيل قيرة و آخرون : ***مرجع سابق***، ص 288.

[2] محمد السيد سليم : ***مرجع سابق***، ص 53.

[3] علي الدين هلال، نيفين مسعد : ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير***، في الموقع: www.kotobarabia.com.، ص 96.

و الجزائر تتمتع بتجانس مجتمعي متميز ما جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية متمثلة في اللغة العربية و الأمازغية ووحدة الدين المتمثل في الدين الإسلامي و هذا ما جعل تقاربا في التقاليد الثقافية للمجتمع الجزائري ما ساهم في وقوف الشعب أمام المستعمر و توحد موقفه فيما يخص التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية.[1]

إن النتيجة التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي أن المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية ساهم في بناء أسس تسير وفقها متمثلة في مبادئ ثابتة تقوم عليها و في سمات اكتسبتها من خلال الممارسة ما أكسبها مكانة دولية، خاصة على الصعيد الإفريقي و هذا كون الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية و ذلك بالموازاة مع المحددات التي تضبط سلوكها من خلال البنية الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

[1] محند وعلي زيامني: ***مرجع سابق***، ص ص 29، 30.

الفصل الثانـي:

جيوسياسية منطقة الساحل و التفاعل فيـها.

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل من البؤر الأكثر حركية و تفاعلا في القارة الإفريقية و الأكثر خصوصية بفعل تركيبتها الاجتماعية ذات الطابع القبلي المعقد، و هشاشة الدولة الوطنية بسبب طبيعة أنظمتها السياسية و القائمة في معظمها على الإنقلابات العسكرية و الفساد السياسي، ما أنتج العديد من الأزمات السياسية و الأمنية و الإنسانية عصفت باستقرار المنطقة وساهمت في بروز الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة، كما تعتبر منطقة الساحل ميدانا للتنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على ثرواتها الطبيعية و حماية مصالحها عبر التواجد العسكري.

و لاعتبارات أمنية و اجتماعية خاصة و بحكم البعد التاريخي و الجغرافي الذي يربط الجزائر بمنطقة الساحل التي تعتبر بمثابة العمق الاستراتيجي لها تتفاعل مع مختلف أحداثه و أزماته، فقد عملت الجزائر على تبني مقاربة دبلوماسية إنسانية و أمنية لمواجهة التهديدات الآتية من الساحل باعتباره فضاء جغرافي شاسع المساحة و يتصل بالصحراء الجزائرية ما يفرض تحديا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية لمعالجة أزمات المنطقة.

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل.

إن الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل تدفعنا في البداية إلى التعريف بهذه المنطقة من خلال الموقع الجغرافي، و التعرف على تركيبتها الاجتماعية و الاقتصادية التي تتميز بها كما سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الأزمات السياسية و الأمنية التي تحدث في هذه المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل.

تعد كلمة الساحل من أصل عربي تعني من الناحية اللغوية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء،[1] و للساحل عدة تسميات أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات جغرافية و أنثروبولوجية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة حيث عُرفت بأسماء عديدة أهمها : بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، و المصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي.[2]

- التعريف التاريخي:

عُرف الساحل في الأدبيات التاريخية بأنه حزام التماس بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، كما تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي و السودان الشرقي. فالأول هو المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا و السنغال و غامبيا، بينما يشمل الشرقي دارفور و ما وراءه شرقا أي السودان الحالي و إريتريا و إثيوبيا و جيبوتي.[3]

---

[1] فوزية قاسي: الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، ***قراءات إفريقية***، العدد 19، مارس 2014،ص 28.

[2] أعمر عمورة: ***التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)***، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011، ص 14.

[3] كريم مصلوح : ***الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا***، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014، ص 09.

- التعريف الجيوسياسي:

هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال و المحيط الأطلسي من الغرب و البحر الأحمر من الشرق و التشاد من الجنوب. أما قلب الساحل فإنه يشمل شمال غرب موريتانيا و شمال مالي و النيجر، و البعض الآخر يعتبرها المنطقة الممتدة جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر على مسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مآت و آلاف كلم و تبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كلم^2.[1]

يشكل الساحل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حيث يشمل دول: السودان، النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا و السنغال، و كثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعه ليشمل بوركينافاسو، نيجريا، جزر الرأس الأخضر، إثيوبيا و إريتريا و الجنوب الأقصى للجزائر و جنوب ليبيا.[2] كما تشكل هذه المنطقة المسافة التي تفصل المغرب العربي ببلاد السودان و هي تقع بين حقلين جيوسياسيين كشريط حدودي بين المتوسط و إفريقيا جنوب الصحراء، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية البيضاء و إفريقيا جنوب الصحراء السوداء.[3]

و الساحل هي المنطقة الغير منيعة لمخاطر الطقس و تشمل من الشمال إلى الجنوب كل من **ساحل الرحل** و هي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء ما يجعلها تعاني من

---

[1] شمسية بوشنافة: ***إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل***، كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة: ورقلة، 2013، ص 20.

[2] جميلة علاق: ***استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء***، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 3.

[3] Mehdi TAJE : ***Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel***, Enjeux ouest africain, N.°1 août 2010, p 2.

نقص في معدل تساقط الأمطار إذ يتراوح المعدل السنوي للتساقط بين 400 إلى 450 ملم، و **ساحل الحضر** الذي نجد فيه مستوى تساقط الأمطار محصور بين 600 إلى 650 ملم و رغم هذه النسبة إلا أنه ينتج بعض المحاصيل الزراعية، و **المنطقة الساحلية السودانية** التي تقع جنوب منطقة ساحل الحضر حيث يتراوح المعدل السنوي للأمطار فيها بين 800 إلى 850 ملم كما تُعرف هذه المنطقة بكثافة أشجارها و تنوع محاصيلها الزراعية.[1]

- خارطة رقم (1) توضح موقع منطقة الساحل

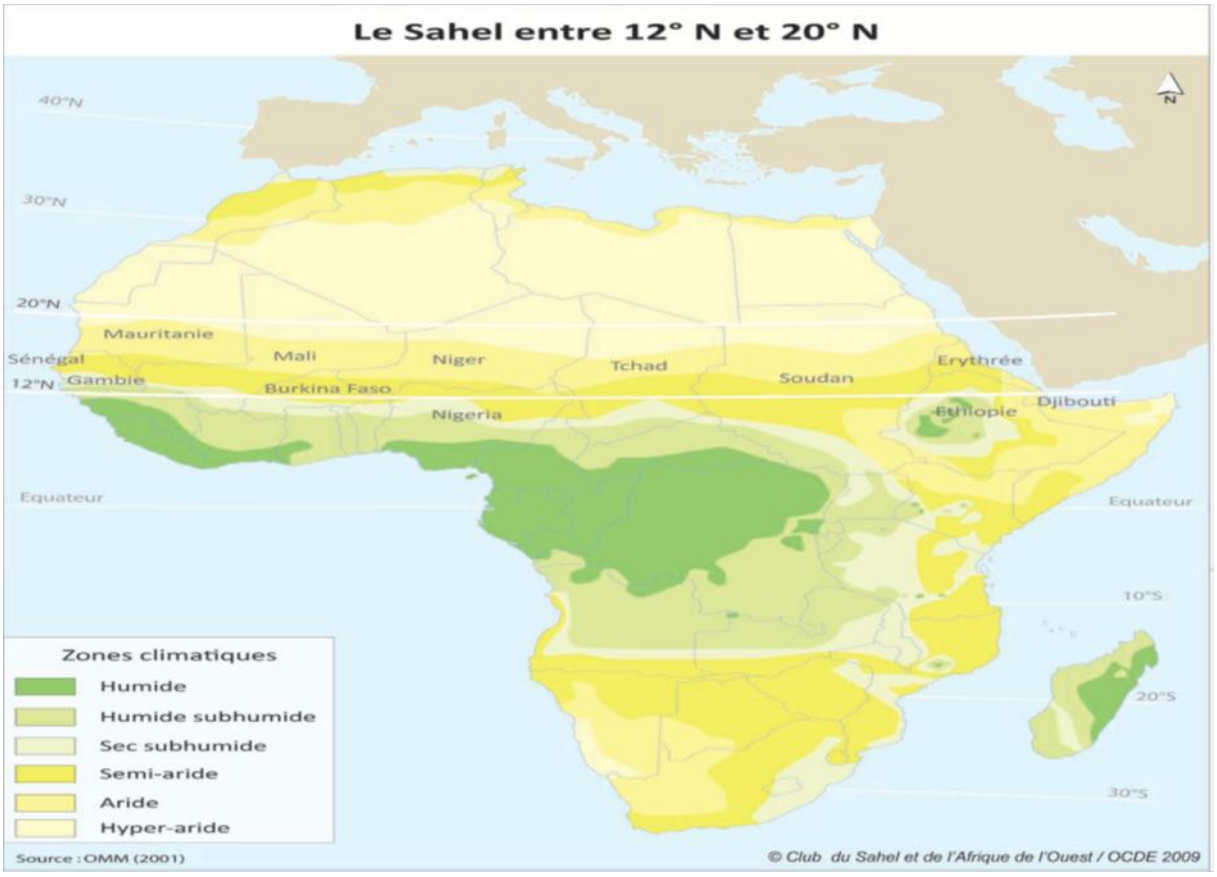

Source : Mehdi TAJE : Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, Enjeux ouest africain, N.°1 août 2010.

[1] فريال منايفي و رقية غربي : ***طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة و الإرهاب الدولي، منطقة الساحل الإفريقي نموذجا***، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، جامعة: قالمة، 2013، ص ص 24، 25.

المطلب الثاني : التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية في الساحل.

لقد عرفت شعوب الساحل ظاهرة الاستعمار الغربي منذ القرن 15 حيث كان التنافس بين فرنسا، بريطانيا، هولندا و البرتغال بهدف الرقابة على أهم الطرق التجارية نظرا لأهمية المنطقة، فكان مؤتمر برلين (1884) تعبيرا عن هذا التنافس بتقسيم المنطقة بين القوى الأوروبية دون مراعاة خصوصية المنطقة التي وقعت تحت الإستعمار الفرنسي الذي تميز بتطبيق سياسة التفرقة و الجهوية ما انعكس على طبيعة التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل.

– التركيبة الاجتماعية :

إن التنظيم الاجتماعي لسكان منطقة الساحل يعتمد على الطابع القبلي أو العرش و هو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال إفريقيا. و منطلق القبيلة يتمثل في العائلة إذ يرى الفرد في نفسه أن يكون والد أبناء كثيرين ينجبون بدورهم أبناء آخرين، فيصبح رئيسا لعشيرة صغيرة يمكنه أن يوسعها بجلب أسر أخرى بالقرابة الدموية أو بتوفير الحماية لها و من ثم تتضخم العشيرة فيحتفظ أبناء الجد المؤسس لها بالزعامة.[1]

ومن هذا المنطلق نجد أن منطقة الساحل تتميز بتنوع إثني و عرقي ألقى بضلاله على البناء الاجتماعي حيث تمتاز بتداخل و تلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة ، فعلى سبيل المثال نجد في النيجر أن الإثنية التي تمثل أكبر نسبة هي قبيلة **الهوسا** ب56% من السكان و الإثنية الثانية هي قبيلة **السونغاي** بنسبة 22%، و نجد **التوارق** في الشمال بنسبة 10%، فقبيلة الهوسا تختص في التجارة و الشؤون العامة،

[1] نبيل بويبة : ***الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية***، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص 23.

السونغاي في الإدارة و الجيش و الشؤون الأمنية أما التوارق أخذت موقف المطالبة بالانفصال عن السلطة المركزية.[1] و التشاد نجدها تضم مجموعة هائلة من القبائل و الأجناس المختلفة حيث تقدر عدد القبائل بحوالي 150 قبيلة و ب100 لهجة محلية، و تتحدث غالبيتها اللغة العربية و الفرنسية، و من أهم هذه القبائل : **الحامي، السامي و الزنجي** [2]. أما في مالي نجد خمسة إثنيات كبرى : مجموعة **الماندينغ** التي تشمل قبائل البامبارا، سونينكي، مالنكي، بوزو و مجموعة **بولار** التي تشمل قبائل بولس، توكولور ومجموعة **فولتاييك** التي تشمل قبائل بوبو، سينوفو و ميننكا و مجموعة **الصحراء** التي تشمل قبائل المور، التوارق و العرب و مجموعة **السونغاي**.[3]

فمن خلال هذه القبائل و الإثنيات التي ذكرناها نجد أن الطبيعة الاجتماعية في الساحل مفككة إثنيا و قبليا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا و حركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة. و هنا يكمن ضعف التركيبة الاجتماعية في الساحل بعدم اكتساب الشعور بالوطنية و البقاء على الطابع القبلي مما نتج عن ذلك من أزمات و صدامات إثنية مثل أزمة دارفور في السودان، التوارق في مالي و النيجر.[4]

وفيما يخص الديانات فإن الساحل طغت عليه الديانة الإسلامية مع بقاء الديانات التقليدية و الكاثوليكية، ففي موريتانيا تغلب عليها الديانة الإسلامية باعتبارها جمهورية إسلامية، و في مالي يمثل المسلمون نسبة 94 بالمئة و الكاثوليك بنسبة 4 بالمئة و 2

---

(1) population et développement au sahel : ***rapport thématique, étude prospective du sahel*** ,p 24.

(2) موسى يوسف عيسى إدريس: جمهورية التشاد الماضي و الحاضر و المستقبل، ***قراءات إفريقية***، العدد الأول، الرياض، أكتوبر 2004، ص 192.

(3) ibid, p 17.

(4) محند برقوق: منطق الأمننة في ساحل الأزمات، ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية***، الجزائر.

بالمئة ديانات أخرى. أما في النيجر فنجد 95 بالمئة مسلمين و البقية مسيحيين و ديانات أخرى و في التشاد نسبة المسلمين بلغت 85 بالمئة و النصارى 5 بالمئة و الوثنيين 10 بالمئة و يتوقع أن يزيد عدد المسلمين باعتناق عدد كبير من وثنيي الجنوب و بعض المسيحيين الإسلام في الآونة الأخيرة ما ساهم في جعل المنطقة ذات أغلبية مسلمة في معظم دول الساحل.[1]

و بالنسبة لعدد سكان منطقة الساحل فقد تجاوز 80 مليون نسمة في 2008 و يتوقع أن يصل إلى 119 مليون نسمة سنة 2025.[2]

- جدول رقم (1) يبين عدد سكان لبعض دول الساحل:

الوحدة	مليون نسمة (م/ن)				
السنة	1960	1975	2000	2015	2050
موريتانيا	0. 692	1.315	2.566	3.757	6.364
مالي	3.329	5.445	10.004	15.655	34.261
النيجر	2.208	4.942	11.124	18.754	53.163
التشاد	2.429	4.155	8.405	13.429	29.939
السودان	2.170	16.776	33.349	45.615	73.029
مجموع دول الساحل	17.848	32.635	65.448	97.210	196.756

المصدر: Rapport thématique étude prospective du sahel (démographie)

من الجدول نلاحظ أن عدد سكان دول الساحل في تزايد ملحوظ منذ سنة 2000 خاصة في

(1) Gérard François Dumont : la géopolitique des populations du sahel, ***la revue géopolitique,*** France, 7 avril 2010, p 12.

(2) ibid, p 27.

دولة النيجر و التشاد و يتوقع أن يتزايد بالضعف في حدود سنة 2025 و هذا ما يفسر النمو السكاني الكبير الذي عرفته دول الساحل في السنوات الأخيرة.

تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين 30 و40 بالألف و معدل النمو الطبيعي في حدود 2 بالمئة، و يعود ذلك إلى انتشار الأمية و الجهل و ضعف المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. كما أن الإنفجار السكاني بدول الساحل جعل التركيبة العمرية لبلدان الإقليم تتميز بالتفاوت في المجتمع إذ 50 بالمئة من أفراد المجتمع تقل أعمارهم عن 20 سنة مما يترتب عليه مضاعفة النفقات الاجتماعية و ظاهرة البطالة و الهجرة غير الشرعية.[1]

يعتبر الساحل الإفريقي المنطقة التي تتقاطع فيها مجموعة من الثقافات و اللغات، و التي تعكس الحضارات المختلفة التي عرفتها، ما ولد تركيبة اجتماعية معقدة بطابعها الإثني و القبلي جعل من عملية الإندماج الاجتماعي و التكامل الوطني عملية صعبة ساعدت في انتشار النعرات القبلية و الأزمات الداخلية التي أثرت في أمن و استقرار منطقة الساحل، كما أن إرتفاع معدلات الكثافة السكانية و نقص التنمية ساهم في انتشار ظاهرة الفقر و البطالة و الهجرة غير الشرعية، ما جعل المنطقة بمثابة بيئة حاضنة لشبكات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية التي استثمرت هذه الأوضاع لتنفيذ مخططاتها.[2]

- الوضعية الاقتصادية:

تتمتع دول الساحل بثروات طبيعية هائلة جعلتها محل أطماع الدول الكبرى، حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا بالإضافة إلى إنتاج الماس و الحديد و الفوسفات أما السنغال فتنتج الذهب و الحديد الذي تصل قدرتها الإنتاجية إلى 750 طن، و النيجر

---

[1] الحسين الشيخ العلوي : ***منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي***، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/، في 15-05-2016.

[2] محند برقوق، ***مرجع سابق***.

تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج اليورانيوم و الذي تسيطر عليه شركة أريفا areva أما بوركينافاسو فتتمتع بإنتاج الذهب و اليورانيوم بينما تشتهر موريتانيا بإنتاج الحديد الذي يقدر ب 100 مليون طن سنويا بالإضافة إلي دخولها في إنتاج النفط سنة 2007 و كذا النيجر، كما تنتج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا من النفط حيث يمثل 95.3 بالمئة من إجمالي الصادرات و تتوفر كذلك على الغاز الطبيعي.[1] (أنظر الملحق رقم:01).

رغم كل هذه الموارد التي تتوفر عليها دول الساحل إلا أنها تواجه تحديات إنمائية و إنسانية حادة، إذ يقع معدل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم و على مر السنين أدى تكرار الأزمات الغذائية الناجمة عن تغير المناخ و التدهور البيئي و الجفاف وسوء أداء الأسواق و انخفاض الإنتاجية و الفقر و النزاعات إلى تقويض خطير في قدرة الأسر على الصمود أمام الصدامات المتكررة فما لا يقل عن 11.4 مليون شخص في منطقة الساحل يعانون من إنعدام الأمن الغذائي حيث يعتمدون على المساعدات الدولية.

– جدول رقم (2) يمثل مؤشر التنمية البشرية في الساحل.

الدولة	الرتبة	دليل التنمية البشرية	دليل الفقر
النيجر	188	0.348	0.584
التشاد	185	0.392	0.545
بوركينافاسو	183	0.402	0.508
مالي	179	0.419	0.496
موريتانيا	156	0.505	0.291

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015.

من الجدول نلاحظ أن دول الساحل تحتل المراتب الأخيرة في تقرير التنمية البشرية حيث

[1] Alain antil : ***le boom minier au sahel, un développement durable ?*** , note de l'IFRI, France, février 2014, p p 9-15.

تحتل النيجر المرتبة الأخيرة ما يؤكد على الأوضاع المعيشية المتدنية في المنطقة و هذا بتفشي ظاهرة الفقر حيث تصنف في خانة الدول الأفقر في العالم ما يشير إلى حالة الضعف و اللاإستقرار.

ويرجع إرتفاع مؤشر الفقر بالدرجة الأولى إلى غياب العدالة في توزيع الموارد و هي إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي حيث تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة و يقع عبئ الحرمان على الشعب، هذا ما أدى إلى إشكالية تفاوت وصراع طبقي حاد و تفاقم أزمة التوزيع، فالفشل الاقتصادي في الساحل يرجع أساسا إلى ظاهرة الفساد السياسي فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإن أكثر من 70 بالمئة من دول الساحل لم تتجاوز درجة 3 من 10 في سلم الفساد.[1]

المطلب الثالث: الأزمات السياسية و الأمنية في الساحل

1- أزمة بناء الدولة:

إن مفهوم بناء الدولة حسب فرانسيس فوكوياما هو تقوية المؤسسات القائمة و بناء مؤسسات جديدة فاعلة و قادرة على البقاء و الإكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة و تقليص قدراتها. فمحددات بناء الدولة تتمثل في إقامة هندسة سياسية تراعي الحقائق الاجتماعية، و تضمن المشاركة و مراعاة حقوق الإنسان و كرامة المواطن و بناء مؤسسات إدارية و اقتصادية، بالإضافة إلى استقلالية القضاء و تكوين جيش قوي يحمي الوحدة الترابية للدولة.[2]

---

[1] أعمر عمورة : ***مرجع سابق***، ص 34.

[2] فرانسيس فوكوياما : ***بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرون***، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 13.

غير أن هذه المؤشرات لا تنطبق على معظم دول الساحل التي تعاني من أزمة بناء الدولة التي من مظاهرها الدولة الفاشلة التي تعرف على أنها دولة ذات سيادة و لكنها لم تعد قادرة على الحكم و تنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي كما أنها غير قادرة على تأمين مستوى لائق من الخدمات الأساسية و الضرورية لمواطنيها، وغير قادرة على الحفاظ على القانون و النظام، غير متماسكة اجتماعيا، ما يؤكد على عدم استقرار النظام السياسي الداخلي.[1]

فمعظم حالات عدم الاستقرار و اللاأمن في الساحل سببها الرئيسي هو هشاشة الدولة، فالساحل أكثر المناطق الغير مستقرة في القارة الإفريقية حتي بعد أن مرت معظم دوله من الإستعمار إلى الاستقلال، حيث نجد كل من موجات التمرد و الحروب الأربعة التي اندلعت في شمال مالي 1963-1990-2008 و الحرب الحالية مرورا بحروب شمال النيجر بين الحكومة و التوارق 2007، و الحرب التشادية السودانية إلى الحرب في جنوب السودان و دارفور و كذا الحروب بين الدول مثل بين ليبيا و التشاد، بين مالي و بوركينافاسو و بين النيجر و مالي.

فكل هذه الحروب تشير إلى طبيعة الفشل لدول الساحل حيث تواجه مشاكل عويصة تهدد انسجامها و استمراريتها، فبعضها تجد صعوبات في تسيير الانقسامات القبلية الإثنية و الدينية مما يؤدي إلى فوضى داخلية و خرق لحقوق الإنسان يتراوح بين غياب دولة القانون وصولا إلى قوافل النازحين و التصفية العرقية.[2] ومن مسببات هذا الفشل نجد أن هذه الدول ورثت بعد استقلالها حدودا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية و لم تعترف بالمصالح الإفريقية و عليه فإن الحدود الموروثة عن هذا الاستعمار أدت إلى تقسيم

---

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان : ***مرجع سابق***، ص 223.

[2] إكرام أبركان: ***الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، نوفمبر 2013، ص 3.

الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر كما أنها أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء و الصراع داخل حدود إقليمية واحدة و هو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات[1].

و مع ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا أنتجت حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات التمرد و العنف السياسي كالتي جاءت بمطالب التوارق للإستفادة من واردات إنتاج و تصدير اليورانيوم، و ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي[2] الذي جاء نتيجة الفراغ المؤسساتي حيث نجد أن المؤسسات السياسية و الدستورية لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل و التي أصبحت عقبة في بناء الدولة الحديثة و هذا ببقائها في النمط الذي تركه الإحتلال بتهميش و تضييق التنظيمات السياسية في صورة الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و هذا ما نجده أيضا في معظم دساتير دول الساحل حيث أنها مستوردة و لا تتوافق مع البيئة الداخلية.[3]

2- أزمة الشرعية:

تظهر أزمة الشرعية في دول الساحل بمستويين:

الأول يسمى بأزمة الشرعية السياسية و الذي تجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة التي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي و التطور الاقتصادي و حتي قضايا الديمقراطية فمنذ استقلال هذه الدول حلت محل الحكومات المدنية أخرى عسكرية في أكثر من نصف عدد

---

[1] عبد الرحمان حسن حمدي: الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد الأول، 2004، ص 47.

[2] إلياس قسايسية : ***الآليات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة للملتقي الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، نوفمبر 2013، ص 6.

[3] خالد بشكيط: ***دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011، ص ص 72، 73.

الدول الإفريقية و ذلك بالانقلابات العسكرية كالنيجر و مالي و الجزائر حيث عززت هذه الانقلابات عدم الاستقرار السياسي و غياب الشرعية.[1]

أما المستوى **الثاني** فهو نتاج لأزمة المستوى الأول و الذي ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية و كان ذلك كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون السياسية و الداخلية للدول الإفريقية.[2]

فهذا الواقع الذي عرفته دول الساحل و الذي من أهم مسبباته الظاهرة الإستعمارية التي خلقت دولا مشتتة إثنيا و قبليا، و طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة أفرز العديد من الإنعكاسات منها ما هو متجذر في المنطقة كنموذج التوارق، و منها ما هو دخيل على المنطقة كظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

- نموذج التوارق:

تشكل قبائل التوارق أقلية إثنية في منطقة الساحل حيث يتوزع التوارق أساسا بين الجزائر، مالي، النيجر وبوركينافاسو و يقدر عددهم بنحو ثلاث ملايين ونصف مليون ترقي موزعين بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85 بالمئة في دولتي مالي و النيجر على حد سواء.[3] و معلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالإتفاق بين فرنسا و إسبانيا و إيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراعي الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات الإفريقية و القبائل

---

[1] وليم توردوف : ***الحكم و السياسة في إفريقيا***، ترجمة كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2014، ص 185.

[2] أبصير أحمد طالب: ***مرجع سابق***، ص 20.

[3] سيد أحمد ولد أحمد سالم : ***التوارق أو الرجال الزرق الأمازيغ و مفهوم الأقلية***، مركز الجزيرة للدراسات ، علي موقع: www.aljazeera.net/nr/exers/htm، في 17-05-2016.

الصحراوية، و في ظل هذا الواقع انقسم التوارق في رؤيتهم إلي موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم و يطالب بتكوين دولة توارقية في الصحراء الكبرى و موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل و الحكم و الإدارة الذاتية، حتى و إن كان أغلب التوارق لا يعترفون بفكرة الحدود في تنقلاتهم و منذ ذلك الوقت و علاقات التوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي و النيجر اللتان مارستا تهميشا و قمعا ضد سكان كل منها خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي.

بدأ النزاع الترقي سنة 1990 وذلك بهجوم الثوار التوارق على الثكنات العسكرية في النيجر من أجل تحرير المساجين ومن ثم انتشر النزاع إلى مالي. ويرجع تمرد التوارق إلى العوامل التالية:

- التقسيمات العديدة للمجتمع التارقي والدخول في جبهات قتالية عديدة ضد الإثنيات الاخرى.

- الحرمان من الحقوق الجغرافية من قبل المستعمر الفرنسي.

- التدخل الليبي في الشؤون الداخلية النيجرية و تقديمه الدعم للثوار الترقيين.

- موجة الجفاف التي ضربت المنطقة و غياب التنمية الاقتصادية في الشمال.[1]

لقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للتوارق الموجودين على أراضيها، كما قادت الجزائر ديبلوماسية نشطة بين التوارق و حكومتي مالي و النيجر محتضنة العديد من اللقاءات و عمليات الوساطة انتهت

---

[1] بوحنية قوي: ***إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي***، مركز الجزيرة للدراسات، على موقع:.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/html، في: 12-05-2016.

بإنهاء النزاع سنة 1996 إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة عاد النزاع مجددا سنة 2006 في شمال مالي بتمرد حركة الأزواد التي تطالب بالإنفصال و تدخلت الجزائر كوسيط في المفاوضات سنة 2007 انتهت بالتوقيع على بروتوكول لوقف القتال.[1]

- خريطة رقم (2) تبين موقع التوارق.

المصدر: image de tuareg : www.algeriachannel.net

➢ الإرهاب:

وردت العديد من التعاريف حول الإرهاب، و نجد منها الذي يعتبره استخدام العنف أو

[1] بوحنية قوي: ***مرجع سابق***.

التهديد به بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة و الإلتزام عند الأفراد و هدم المعنويات عند الهيئات و المؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال و بشكل عام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.[1]

لقد استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير، بسبب تعدد التيارات الإرهابية الموجودة و على رأسها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد و الجهاد، تنظيم الجماعة السلفية للجهاد، أنصار الشريعة و بوكوحرام. و يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي، الحدود المالية النيجرية و في شمال التشاد.

برز تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ عام 2007 و كانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري ليتوسع فيما بعد ليشمل دولا أخرى في منطقة الساحل، خاصة مالي، النيجر، التشاد، ليبيا و موريتانيا و إذا استثنينا الجزائر لها تجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فإن باقي دول الساحل الإفريقي تعاني من ضعف و هشاشة بناها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية اختراق هذه الدول لإضعافها و استنفاذ قواها المسلحة خاصة أن المنطقة يصعب التحكم فيها بسبب شساعة المساحة و صعوبة تضاريسها.[2]

يعود تفشي الظاهرة الإرهابية في الساحل إلى هشاشة هذه الدول و ضعف التجانس الاجتماعي و العدالة التوزيعية بالإضافة إلي غياب التنمية ما ساهم في انتشار الفقر

---

[1] أحمد يوسف التل: ***الإرهاب في العالمين العربي و الغربي***، دائرة المطبوعات و النشر، عمان، 1998، ص 15.

[2] عمر فرحاتي: ***أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي***، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2013، ص 16.

و البطالة الذي ساعد على تجنيد سكان المنطقة للإنظمام إلى الجماعات الإرهابية، كما أن الفراغ الأمني و صعوبة التضاريس و شساعة المساحة ساهمت في تزايد نشاط هذه الجماعات.

- الخريطة رقم (3) تمثل نشاط تنظيم القاعدة في الساحل.

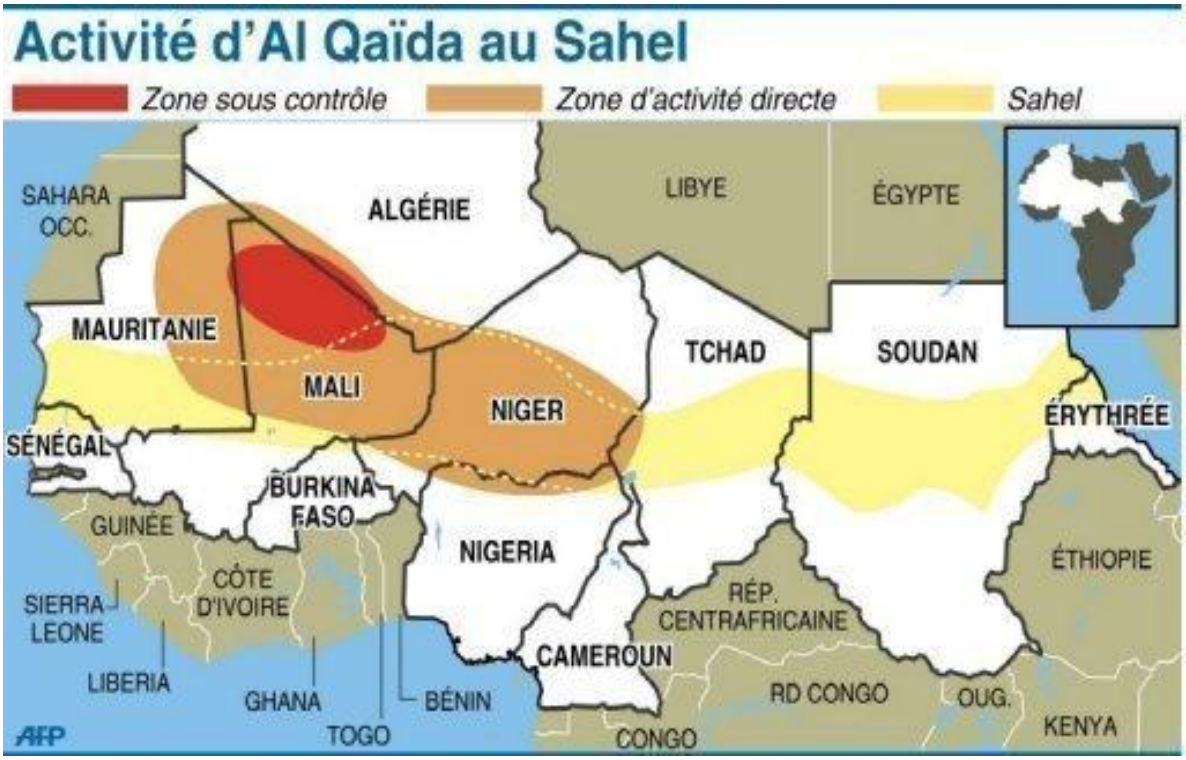

المصدر : www.saharamedias.net

➢ الجريمة المنظمة:

يعرفها " أبادنسكي" على أنها مؤسسة غير إيديولوجية تشمل عددا من الأفراد ذوي علاقات اجتماعية قوية، منظمة بشكل هرمي و بثبات الأهداف و ثبات المستويات على الأقل و ذلك بهدف تأمين الربح و القوة من خلال الإنغماس في نشاطات غير قانونية، كما يعرفها الأنتربول على أنها الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص و التي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة، و تستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد و الرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة.

و تشهد دول الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها من غسيل للأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية و تهريب السجائر و تجارة المخدرات، خصوصا بعد تحول المنطقة إلى مركز عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين و الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية ثم الساحل الإفريقي[1] و إلى جانب المخدرات نجد الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي حيث يأخذ المهاجرين غير الشرعيين الجزائر كمركز عبور خاصة الذين يأتون من مالي والنيجر و التشاد فيكثر نشاط الجماعات المختصة في تهريب المهاجرين حيث تقدر الأرباح التي تجنيها هذه الجماعات إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا. (أنظر الملحق رقم:02)

تبدو الصلة بين الجريمة المنظمة و الإرهاب واضحة في أعمال الخطف مقابل الفدية التي يديرها تنظيم القاعدة و حركة التوحيد و الجهاد في الساحل، كما لعبت التوترات المتصلة بتزايد الإتجار بالمخدرات و تآكل مؤسسات الدولة عبر التواطؤ في الجريمة المنظمة دورا أكثر أهمية في اندلاع الصراع في شمال مالي سنة 2012، و كان تواطؤ المسؤولين مع شبكات الجريمة المنظمة من جميع الأنواع حاضرا بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المنطقة[2] وقد ساهمت قبائل المنطقة في تفشي الجريمة المنظمة نظرا لسهولة تنقلهم و غياب الرقابة بسبب فشل دول المنطقة كما أن غياب التنمية و انتشار الفقر دفع سكان المنطقة إلى الإتجار بمختلف الأعمال غير المشروعة لتحقيق الربح السريع.

---

[1] نوال بومليك : واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد26، أكتوبر 2015، ص ص 39-42.

[2] ولغرام لاخر : ***الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء***، أوراق كارنيغي، بيروت، سبتمبر 2012، ص 11.

المبحث الثاني: التواجد الأجنبي في منطقة الساحل.

تعتبر منطقة الساحل من أبرز جهات الصراع الدولي في إفريقيا خاصة بعد الحرب الباردة أين برزت هذه المنطقة من خلال ثرواتها الباطنية التي تزخر بها كالمواد الطاقوية و المعدنية و اليورانيوم كما تعتبر من أخطر بؤر الصراع و الأزمات خصوصا التهديدات الإرهابية، و هذا ما جعلها محل تنافس بين القوى الكبرى تجسدت بمشاريع تخدم مصالح هذه الدول. و سنتطرق في هذا المبحث إلى التواجد الفرنسي و الأمريكي في المنطقة.

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في منطقة الساحل.

يعود الوجود الفرنسي في منطقة الساحل إلى العهد الإستعماري حيث كانت فرنسا تسيطر على عدة مناطق في إفريقيا خاصة دول الساحل و التي بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا و إيديولوجيا و ثقافيا بالكيان الفرنسي، وهذا من خلال الاتفاقيات السياسية و الأمنية و التاريخية مما سمح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية إلى حد يصل إلى رسم القرار و صنعه بما يتوافق و توجه الدولة الفرنسية و سياستها.[1]

و هذا من خلال مجموعة من الروابط التي قامت على علاقات شخصية بين رؤساء فرنسا و النخب الإفريقية الحاكمة، حيث تعلمت معظم هذه النخب في فرنسا و استوعبتهم في نموذجها الثقافي، كما شكلت منظمة الفرانكوفونية و القمم الإفريقية–الفرنسية منابر للتغلغل الفرنسي في الساحل، و على المستوى الاقتصادي شكلت شبكات مصالح تربط دول الساحل بالشركات الفرنسية، أما على المستوى العسكري و الأمني فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي عن طريق الاحتفاظ بالقواعد و القوات العسكرية و ربط اتفاقيات سياسية و أمنية مع هذه الدولة.[2]

---

[1] سمير قلاع الضروس: منطقة الساحل في التصور الأمريكي و الفرنسي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 24، أفريل 2015، ص 41.

[2] توفيق راوية : السياسة الفرنسية في إفريقيا، ، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 20، أفريل 2014، ص 24.

يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية و الغربية وصولا إلى البحر الأحمر، و بات استقرار الساحل و الصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، و تأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % من الإنتاج العالمي و يغطي هذا المخزون 12% من الاحتياجات الأوروبية، فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب(موريتانيا، النيجر، مالي، التشاد، ليبيا و الجزائر).

إن التواجد الفرنسي في الساحل نجده منذ استقلال هذه الدول في الستينات حتى تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية قواعد عسكرية دائمة، تعاون عسكري و تدخل عسكري هدفها احتواء المد السوفياتي و المنافسة الأمريكية و البريطانية بالإضافة إلى تحقيق المصالح الفرنسية [1] و ذلك بصياغة سياسة فرنسا الإفريقية، و في فترة التسعينات تبنت سياسة المساعدات الاقتصادية و المشروطة، و مع ظهور الاتحاد الأوروبي و تبني سياسة خارجية و أمنية مشتركة انتقل السلوك الفرنسي إلى الأوروبي مع بقاء النفوذ الفرنسي و تجسد ذلك عبر مشروع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و للتنمية من أجل الساحل، كما برزت خلال هذه الفترة فواعل جديدة تنافسها في منطقة الساحل تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية و الصين التي تغلغلت في المنطقة من خلال استثماراتها الضخمة حيث وصل إجمالي هذه الاستثمارات في إفريقيا سنة 2005 إلى 750 مليون دولار و ركزت وجودها في دول الساحل من خلال المنتدى الصيني الإفريقي الذي يعقد كل ثلاث سنوات، ما حتم على فرنسا تبني سياسة جديدة تقوم على تكثيف المشاريع الاقتصادية و المساعدات المالية.

---

[1] جميلة علاق: ***مرجع سابق***، ص 3.

و بعد 2012 عادت فرنسا إلى استراتيجيتها العسكرية عبر عملية (سيرفال) serval في مالي و عملية (برخان) barkhane التي توسعت لتشمل خمسة دول في الساحل و هي مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا و بوركينافاسو.[1]

اعتمدت فرنسا في تنفيذ استراتيجيتها في منطقة الساحل علي مجموعة من الآليات:

- الآليات الاقتصادية:

تهدف فرنسا إلى تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام في منطقة الساحل و ضمان سوق لتصريف منتجاتها، فحجم صادراتها لإفريقيا بلغت 39.7 مليار فرنك سنة 1999 و وارداتها 27.7 بليون، فضلا عن مشاريع مثل شركات المياه و الكهرباء و الهواتف في السنغال و النفط، كما عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النووية و ذلك بالسيطرة على اليورانيوم في النيجر الذي تسيطر عليه شركة أريفا Areva. إذ يتراوح حجم الاستثمار من 40-60 مليار دولار كما تمثل إفريقيا 5% التجارة الخارجية الفرنسية.[2] كما تبرز الآليات الاقتصادية من خلال المساعدات الإنمائية حيث تقدم فرنسا 49% من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا و تساهم ب24.2% من حجم المساعدات الإفريقية و تعمل على مسح الديون حيث أعلنت في القاهرة أثناء انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية في 2004 أنها ستشطب جميع الديون التجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون و تم إلغاء 10 مليار يورو من هذه الديون و كل هذه المساعدات مشروطة بضرورة احترام الديمقراطية و حقوق الإنسان.[3]

---

(1) Jean-yves haine : ***l'endiguement renforcé : les politique de sécurité de la France et des Etats-Unis en Afrique,*** l'institut français des relations internationales, France, février 2016, p p 18-21.

(2) بشكيط خالد: مرجع سابق، ص ص 16، 17.

(3) بدر حسين الشافعي: ***فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف الواقعي***، على موقع:
http://www.islamonline.net/arabic/polites/topicd.shtml، في: 13-05-2016.

- الآليات الثقافية:

إن أهم ما يميز السياسة الفرنسية في الساحل هو اعتمادها على الآلية الثقافية و ذلك بسمو العادات و التقاليد الفرنسية و استيعاب النخب و المجتمعات الإفريقية ثقافيا و قد وصل عدد المراكز الثقافية الفرنسية في القارة في الثمانينات إلى 52 مركزا ثقافيا و حرصت فرنسا على تقديم المنح الدراسية في المدن الكبرى الفرنسية كما ساهمت منظمة الفرانكوفونية التي أسست سنة 1970 لتجميع الدول الناطقة بالفرنسية و صارت لها اهتمامات سياسية و ثقافية حيث تساهم في مراقبة الإنتخابات.[1]

- الآليات السياسية:

إن التواجد الفرنسي في الساحل يعكس قوة و صورة فرنسا في العالم، فعلى المستوى الدبلوماسي عملت على كسب تأييد الدول الشريكة للتأثير في القرارات على مستوى الأمم المتحدة[2] و نظرا للتركيبة الاجتماعية المعقدة لدول الساحل عملت فرنسا على تطبيق سياسة فرق تسد حيث أن عودة فرنسا إلى المنطقة من باب الأزمات المشتعلة مثل تدخلها في التشاد لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي بعد الأزمة السياسية التي عصفت بالتشاد، و التدخل في 2011 لإسقاط حكومة لوران غبابو ضد الرئيس الحالي الحسن واتارا في كوت ديفوار و التدخل في شمال مالي في 2012، فسياسة فرنسا في الساحل تحددها مصالحها الحيوية و ذلك بإقامة أنظمة موالية لها سواء بالطرق السياسية أو بالطرق العسكرية.[3]

- القواعد العسكرية:

وصل عدد القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا إلى 100 قاعدة سنة 1960

---

[1] راوية توفيق: ***مرجع سابق***، ص 26.

[2] Jean- yves Haine : ***Op.cit***, p 25.

[3] سمير قلاع الضروس: ***مرجع سابق***، ص 42.

و 8100 جندي و تم تخفيضها بسبب التكاليف المرتفعة إلى 6 قواعد عسكرية و عدد الجنود إلى 6000 جندي، (أنظر الملحق رقم: 03) و هذه القواعد هي:

– قاعدة جيبوتي: تعد أهم قواعد فرنسا العسكرية شرق القارة في خليج عدن حيث تسمح لها بمراقبة البحر الأحمر و تأمين الملاحة و تضم هذه القاعدة 3200 جندي.

– قاعدة داكار بالسنغال: تعتبر ثاني أكبر قاعدة من حيث القوة و العتاد و تضم حوالي 1170 جندي.

– قاعدة ليبرافيل في الغابون: تضم كتيبة مشاة مكونة من 700 جندي و عدد من المركبات المدرعة و طائرات الهيلوكوبتر.

– قاعدة نجامينا في التشاد: و تضم كتيبتان للمشاة تضم 900 جندي.

– قاعدة يوريون في ساحل العاج: و بها كتيبة للمشاة البحرية فضلا عن عدد من المركبات المدرعة و الهيلوكوبتر.[1]

اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك:

هناك حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطي، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال و الطوغو، و يحق لهذه الدول طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في حالة الأزمات، إضافة إلى اتفاقيات التعاون العسكري والعون التقني و تدريب القوات.[2]

---

[1] أحمد عسكر: ***إفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية***، فكر أونلاين، على موقع: Fekr.online.com/index.php/article/، في 13-05-2016.

[2] رضا شوادة: ***إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، 2010-2011، ص ص 177، 178.

إن أهم رهان لفرنسا هو حماية مصالحها الحيوية و الإستراتيجية في المنطقة حيث ترى أن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان، فالتواجد الفرنسي في منطقة الساحل فرضته معطيات تاريخية مرتبطة بالإستعمار و كذلك المصالح الاقتصادية الحيوية لفرنسا في المنطقة بالنظر إلى شبكة العلاقات التي تم ربطها مع الأنظمة السياسية و حجم الإستثمارات، ما يستلزم وجودا عسكريا لحماية هذه المصالح أمام التهديدات و الأزمات التي تعرفها المنطقة خاصة الإرهاب و الجريمة المنظمة حيث استغلت هذه الأزمات المشتعلة كمبرر للتدخل في المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة المنافسة الأمريكية و الصينية التي تغلغلت في الساحل في السنوات الأخيرة خاصة في الميدان الاقتصادي، و هذا ما يظهر من خلال تدخلاتها العسكرية في ليبيا، مالي، كوت ديفوار و إفريقيا الوسطى لإبراز قوتها ومكانتها في إفريقيا بشكل عام و الساحل بشكل خاص.

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل.

لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية بإفريقيا إلا بقدر محسوب، و غالبا ما كانت توكل مهام إفريقيا لحليفتها الفرنسية و البريطانية تاركة عناء التدبير و التدخل في مستعمراتها القديمة، و استمرت اللامبالاة حتى نهاية الحرب الباردة[1] أين ظهرت العولمة الجديدة بقيادة أمريكية حيث تحولت إلى مناطق النفوذ و الثروة في إفريقيا و ذلك من خلال زيارة الرئيس كلينتون لإفريقيا و التي دامت 11 يوما أين أكد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باتت تشكل منطقة الساحل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد الذي يسعى إلى:

- مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

[1] عبد الرزاق جاسم خيري : قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، بيروت، العدد 21، 2009، ص 88.

– حماية خطوط التجارة البحرية.

– الوصول إلى مناطق التعدين و المواد الخام.

– فتح أسواق أمام حركة التجارة و الإستثمارات الأمريكية.

– دعم و نشر قيم الليبرالية و حقوق الإنسان.

– مواجهة النفوذ الصيني و الأوروبي في منطقة الساحل.[1]

ومن دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل نجد:

– فشل الدولة و انعكاساته على المصالح الأمنية الأمريكية حيث أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تنص على أنها مهددة ليس من طرف دولة قوية منافسة بقدر ما هي مهددة من قبل الدول الفاشلة.

– محاربة الإرهاب: حيث تصدرت قائمة الاهتمامات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر خصوصا في منطقة الساحل التي أصبحت ملاذا آمنا للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تهدد المصالح الأمريكية.[2]

– تنويع مصادر الطاقة: حيث تم تحديد أهداف الطاقة و تحدياتها الاستراتيجية في التقرير الذي أُعد بإشراف ديك تشيني نائب الرئيس بوش في ماي 2001 و الذي جعل من إفريقيا أولوية لتزويدها بالنفط حيث تزداد احتياجاتها ب 33%، خاصة في خليج غينيا في غرب إفريقيا الغني بالنفط و منطقة الساحل خاصة بعد الإكتشافات النفطية في التشاد سنة 2003 ب210 مليون برميل و موريتانيا عام 2006 باحتياطات قدرت بمليون برميل حيث

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن: سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد الثاني، سبتمبر 2005، ص ص 56، 57.

[2] عبد الحليم غزلي: ***الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي***، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الإستقبالية، الجزائر، مارس 2015، ص ص 70–72.

أصبحت الشركات الأمريكية أكثر نشاطا في المنطقة كشركة إكسون موبيل.[1]

– المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل:

تمثلت المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل قبل عام 2001 في:

– قوات الرد لأزمات الساحل: حيث تقوم بتدريب القوات المسلحة للدول الإفريقية و تجهيزها بمساعدة الجيش الأمريكي و ذلك إثر مجازر رواندا في 1995.

– مبادرة الرد على الأزمات الإفريقية: و تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الإفريقية على الإستجابة بشكل فعال لعمليات حفظ السلام و إنجاز المهام الإنسانية، حيث وقعت كل من السنغال، غانا، كوت ديفوار ... على برنامج تدريب مجموعة نشاطات حفظ السلام التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، و على إثر هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال 4 سنوات، بتدريب 9000 جندي من الدول الموقعة.[2]

– عمليات الإغاثة المركزة: هو برنامج تدريب و تجهيز بقيمة 84 مليون دولار لتحسين قدرات مواجهة التمرد داخل الدول الإفريقية، و تم إنشاء هذا البرنامج سنة 2000 كرد على حالة التمرد في سيراليون على إثره قامت القوات الخاصة الأمريكية بتلقين جنود نيجيريين، غانيين و سنغاليين كل تكتيكات القتال.[3]

ما بعد 2001:

– **مبادرة بان الساحلInitiative Pan–Sahel** : ظهرت سنة 2002 حيث تقوم على

---

[1] فوزية قاسي : الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 19، جانفي 2014، ص ص 31، 32.

[2] إسماعيل بولروايح : ***الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013، ص 13.

[3] Djibril Diop : ***l'Afrique dans le nouveaux dispositif sécuritaire des Etats– Unis***, cerium, université de Montréal, canada, 2007, p 5.

تكوين و تسليح جيوش دول الساحل و شملت التشاد، مالي، النيجر و موريتانيا و خصصت لهذه المبادرة مبلغ 8 مليون دولار لتكوين هذه الجيوش، و انطلقت واشنطن في هذه المبادرة من فرضية أساسية هي أن أمنها في القارة الإفريقية مرتبط بمكافحة الإرهاب في الساحل ويرى العقيد في الجيش الأمريكي "فيكتور نيلسون" المسؤول عن برنامج بان الساحل أن هذه المبادرة هي أداة مهمة في الحرب على الإرهاب من خلال تكوين الجيوش و الدعم اللوجستيكي في الساحل الإفريقي إضافة إلى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل مكافحة الإرهاب.[1] و لقد واجهت مبادرة بان الساحل أهم اختبار لها في سنتها الثانية و ذلك من خلال مطاردة التنظيم الإرهابي المتمثل في الجماعة السلفية للدعوة و القتال بقيادة عمار صايفي المدعو عبد الرزاق البارا و التي أعلنت ولائها لتنظيم القاعدة، و يمكن القول بأن هذه المبادرة حققت نجاحا معتبرا بعدما تمكنت قوات من النيجر و التشاد من قتل 43 مسلحا من تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي سنة 2004.[2]

- **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme:** جاءت سنة 2005 لتعويض مبادرة بان الساحل من طرف البنتاغون و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث تم إدراج كل من الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا و السنغال في المبادرة كما استدعيت ليبيا إلا أنها رفضت المبادرة، وهدفها تعزيز قدرات دول هذه المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية و منع تجنيد مقاتلين جدد و خلق مناطق لجوء للإرهابيين و كذا مكافحة التطرف،[3] و تم إدراج هذه الدول لتعزيز

---

[1] Bérangère Rouppert : ***les états sahéliens et leur partenaires extrarégionaux***, note d'analyse du GRIP, paris, 6 décembre 2012, p 4.

[2] عربي بومدين : الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 19، جانفي 2014، ص 46.

[3] Antonio Tisseron : ***quels enseignements de l'approche Américaine au sahel ?,*** institut thomas more, sur : http://www.google.com url ? SA=TRCT. Vue le : 14-05-2016.

التعاون بين دول الساحل و جمعها مع دول المغرب و تكوين مؤسسات دولة قادرة على وقف التنظيمات الإرهابية على أراضيها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الإستخباراتي بتبادل المعلومات بين جيوش هذه الدول و القيام بالمناورات العسكرية المشتركة بتعزيز التعاون الأمني بين هذه الدول. خصصت لهذه المبادرة تمويل يقدر بـ 100 مليون دولار سنويا و اتخذت من واغادوغو مقرا لها. [1]

- **القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، أفريكوم AFRICOM :** تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية خمسة قيادات عسكرية في العالم و قبل تأسيس الأفريكوم كانت إفريقيا تابعة إلى ثلاث قيادات و هي القيادة المركزية CENTCOM، قيادة الباسيفيك PACOM و قيادة أوروبا EUCOM.[2] تأسس الافريكوم في 6 فيفري 2007 في عهد الرئيس بوش الابن و مقره شتوتغارت الألمانية مقر قيادة EUCOM بسبب رفض الدول الإفريقية إقامة مقرها فيها على غرار دول المغرب العربي كالجزائر التي رفضت إقامة هذه القيادة، و تحتوي هذه القيادة على 2000 شخص، 40 بالمئة منهم مدنيين و عدد الجنود الأمريكيين في الأراضي الإفريقية سنة 2014 يتراوح بين 5000 و 6000 جندي.[3] و يعود تأسيس الأفريكوم إلى أمرين إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا و آسيا في إفريقيا خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية كالنفط و اليورانيوم، تزايد الأخطار التي تهدد السفارات الأمريكية كالهجوم على سفارتها في نيروبي و دار السلام عام 1997 و تفجير السفينة الأمريكية في خليج عدن عام 2000 و تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في القرن الإفريقي و الساحل[4] فحسب تصريح الجنرال رودريغاز سنة 2014 قائد

---

[1] كريم مصلوح : ***مرجع سابق***، ص 135.

[2] Djibril Diop : ***l'Africom une initiative mort-né ou un commandement impossible***, CERIUM, université de Montréal, Canada, 2007, p 1.

[3] Kandel Maya : ***la stratégie Américaine en Afrique***, étude de l'IRSEM, paris, 2014, p 17.

[4] عبد الرزاق جاسم خيري : ***مرجع سابق***، ص 99.

الأفريكوم فإن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا هدفها على المدى القريب هو محاربة الإرهاب و القاعدة، و هو الرهان الذي يظهر في تهديد المصالح الأمريكية و حلفائها و يتم محاربته حسب الأولويات، أما على المدى البعيد فمهمته هو تكوين الجيوش المحلية لمواجهة الأزمات و المخاطر العبر وطنية.

في سنة 2013 قامت الأفريكوم بـ 55 عملية في إفريقيا، 10 تمارين و 481 عملية تعاون في المجال الأمني و أهم عملية في الساحل هو المشاركة الفعالة في التدخل الدولي في ليبيا حيث لعبت دورا كبيرا في الحظر الجوي.[1]

و يمكننا القول أن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 جاء لتحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في مكافحة الإرهاب أينما وجد و منطقة الساحل تدخل ضمن المناطق التي تهدد الأمن القومي الأمريكي و مصالحها، كما عملت على الوصول إلى مصادر الطاقة الموجودة في القارة الإفريقية و العمل على تثبيت وجودها في المنطقة لتقليص النفوذ الفرنسي و الصيني المتعاظم، لهذا جاءت بتلك المشاريع لتحقيق أهدافها و ليس مساعدة هذه الدول للخروج من أزماتها و إقامة تنمية حقيقية ينتفع بها شعوب المنطقة.

[1] Maya Kandel: ***op-cit***, p 14.

المبحث الثالث: مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل.

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل على مقاربة إنسانية تقوم على مدى إدراكها للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة من خلال العمل و المساهمة في معالجة هذه الأوضاع بتقديم مساعدات إنسانية، و مسح الديون من أجل دفع عجلة التنمية، و على مقاربة أمنية تقوم على العقيدة الأمنية الجزائرية بالإخراط في المشاريع و المبادرات الأمنية لمواجهة الأزمات المتعاقبة و التهديدات المستمرة في منطقة الساحل.

المطلب الأول: المقاربة الإنسانية.

تتخذ المقاربة الإنسانية جزء هام في الدبلوماسية الجزائرية للأمن و الإستقرار في منطقة الساحل و هي تسعى جاهدة للحرص على تبني الخيار الاقتصادي و الاجتماعي في أولوية العمل الجماعي بهدف جعل التنمية البديل الأمثل لأزمات الساحل المتكررة و المترابطة. و تتجسد هذه المقاربة من خلال:

– دعم مبادرة النيباد:

النيباد عبارة عن استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا و تخليصها من التخلف و تعزيز التنمية المستقلة و النهوض بالحكم الاقتصادي، و الإستثمار في الشعوب الإفريقية و مواجهة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية المتمثلة في الفقر المتزايد و التخلف و استمرار التهميش. و تلك الاستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال و جنوب إفريقيا من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية و توحيد صيغ التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لإفريقيا في اجتماع منظمة الاتحاد الإفريقي بزامبيا في جوان 2001 و تم إقرارها في أكتوبر 2001 بأبوجا عاصمة نيجيريا.[1]

[1] فوزية خدا كرم عزيز: النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، ***مجلة الأستاذ***، بغداد، العدد 201، 2012، ص 2.

وتقوم مبادرة النيباد على ثلاث ركائز:

1- و ضع الأسس و الآليات لتحقيق التنمية المستدامة.

2- تحديد الميادين الحيوية و الهامة لإخراج إفريقيا من التهميش.

3- تعبئة الموارد لضمان نجاعة السياسات و البرامج المتبعة.

و من أهداف هذه المبادرة:

- القضاء على الفقر و وضع الدول الإفريقية فرديا و جماعيا في طريق النمو المستمر و التنمية.

- إنهاء التهميش في إفريقيا و الإرتقاء لوحدة كاملة و مفيدة في الاقتصاد العالمي.

- تجاوز إقصاء المرأة و عزلها.

- تحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي PIB بـ7 %سنويا خلال 15 عاما المقبلة.[1]

و قد أهل الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في إفريقيا و سعيا منها لخلق فرص التنمية جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد شغلها الشاغل من أجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، و في هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها لإحداث التكامل الإقليمي و الإتصال كمشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر- لاغوس- النيجر، و مشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر و النيجر، و مشروع الألياف البصرية الرابط بين الجزائر و أبوجا بنيجيريا. كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من

[1] Salah Mouhoubi : ***le Népad une chance pour l'Afrique*** ?, office des publications universitaires, Alger, 2005, p p 133, 134.

خلال النيباد شريكا مهما و قطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي حيث رافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد و أهدافها و أسسها كمداخلة الرئيس بوتفليقة قمة فرنسا–إفريقيا بنيس سنة 2001 حيث دعا إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الإعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية.[1]

– المساعدات الإنسانية:

تشكل المساعدات الإنسانية جزءا هاما من المسعى التضامني للجزائر مع دول الساحل و دفعة إضافية لتقوية جهودها المبذولة من أجل مساعدة شعوب المنطقة و التي تتعدى أوقات الشدة التي تخلفها الصراعات لتشمل أيضا الحالات الإستثنائية المستعصية و المتأزمة كفترات الجفاف و الكوارث الطبيعية و ذلك بتقديم مساعدات غذائية و مالية و طبية حيث قامت الجزائر بمنح مساعدات إنسانية للاجئين الماليين النازحين جراء الوضع الأمني الذي تعرفه منطقة شمال مالي بتخصيص حصص من المساعدات الإنسانية المقدرة ب160 طن من المواد الغذائية و الطبية و كذا الأغطية و التي تم نقلها على متن طائرات اتجاه كل من شمال مالي، موريتانيا، بوركينافاسو و النيجر سنة 2012.[2]

كما أرسلت الجزائر مساعدات استعجالية للسودان سنة 2013 جراء الفيضانات القوية التي عرفتها في عدة مناطق الواقعة على ضفاف النيل و التي تسببت في موت العديد من السكان و خلفت آلاف المنكوبين حيث قدرت هذه الأخيرة بـ 50 طن، بالإضافة إلى تقديم 35 طن للنيجر جراء الفيضانات أيضا.[3]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية : ***النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء***، في : 15-05-2016.

[2] بدون كاتب : الجزائر تواصل مسعاها التضامني، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 584، 2012، ص 20.

[3] و. حمادة : الجزائر دوما سباقة للتضامن مع الشعوب المتضررة، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 602، 2013، ص 13.

- مسح الديون:

تعتبر المساعدات المالية أداة من أدوات العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن دور لها في السرح الدولي، حيث اعتمدت الجزائر سياسة مسح الديون للدول الأقل نموا في إفريقيا و ذلك بإلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013 على 14 دولة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية و شمل القرار كل من: البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزمبيق، النيجر، السنغال، السيشل، ساوتومي و برانسيبي و تنزانيا. و تعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار مسح الديون بقيمة 250 مليون دولار، و هذا يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي و تنفيذ إلتزامات الجزائر الدولية تجاه القارة من أجل تعزيز التنمية و مكافحة الفقر، و تربط الجزائر علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المعنية بقرار مسح الديون على رأسها دول الساحل الإفريقي.[1]

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية.

اعتمدت المقاربة الأمنية للدبلوماسية الجزائرية على العقيدة الأمنية التي يقصد بها مجموع الآراء و الإعتقادات و المبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، و تتبني الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات و القضايا التي تواجهها فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب الدولة أمنها و عليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة و صناع القرار فيها.[2]

وتبلورت عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الإستقلال حتى

---

[1] عبد الوهاب بوكروح : ***الجزائر تلغي ديونا على 14 دولة إفريقية***، الشروق، ، على موقع http:// www.elchoroukonline.com/ara/article/166337.html، في : 24-05-2016.

[2] صالح زياني : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، ***مجلة المفكر***، جامعة بسكرة، العدد الخامس،(ب س ن)، ص 290.

السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود، و قد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها أهمها العامل التاريخي حيث تشكل الثورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة كما أن الثقل التاريخي، السياسي، الاقتصادي، الجغرافي و السكاني وُضف أيضا في صياغة التصور الأمني الجزائري، و بحكم موقعها الجغرافي توجد الجزائر في قلب منطقة جيوسياسية قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط و في الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي و تضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، و عليه يمكن تحديد دوائر الأمن القومي الجزائري في الدوائر التالية: الدائرة المغاربية العربية، الدائرة الإفريقية و الدائرة المتوسطية و هي تمثل مناطق أمن حيوية بالنسبة لأمنها. و شهدت الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد شمالي مالي و النيجر مما أجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تفاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي و خلق بؤرة توتر جديدة هي في غنى عنها.[1]

فما نستخلصه من معطيات هذا الوضع الأمني المحيط بالجزائر هو تبلور عقيدة أمنية تدمج مبادئ السياسة الخارجية فنرى أن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية:

– تفضل الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات في حالات الإستقرار أو الأزمة.

– ترى الجزائر أن تعاطيها الأمني مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية و سياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لإستقرارها و قد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات و تجنب أنواع التمزق و دعوات الإنفصال و حافظت على كيانها الموحد، بل أنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي للإرهاب و الجريمة المنظمة.

---

[1] عبد النور بن عنتر : ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي***، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 41-55.

– ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الوحيد و له كفاءة و فاعلية قوية.[1]

و ضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات قوامه الأمننة بآلية تتعامل مع الجريمة المنظمة خاصة مع سقوط الشمال المالي منذ 2012 في يد الجماعات المسلحة و سقوط نظام القذافي، لذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى المقاربة العسكرية لتتمكن من إدارة أزمات الساحل و التهديدات المختلفة الصلبة و اللينة وفق استراتيجية عسكرية لتأمين حدودها.[2]

– جدول رقم(3) يمثل القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2009–2010).

الدولة	حجم القدرات العسكرية	الإنفاق العسكري(بالمليون دولار)
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	101
التشاد	23350	436
مالي	7750	147
موريتانيا	15870	115
النيجر	5300	53.1

المصدر: قوي بوحنية: الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، على: http://studies.aljazeera.net ، 2014.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تعطي أهمية بالغة للجانب العسكري ما يظهر في حجم القدرات العسكرية الذي وصلت إليه في السنتين 2009–2010 و في الإنفاق

---

[1] بولجدري فيصل و عبد السلام دخيل : ***الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا***، جامعة سكيكدة، (ب س ن)، ص 6.

[2] خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، بيروت، العدد 641، 2014، ص 35.

العسكري، حيث ارتفعت ميزانية الدفاع الجزائري من 2.6 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.6 مليار دولار في 2010 لتصل إلى 11 مليار دولار سنة 2013 و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر: قوي بوحنية، المكان نفسه.

و على الصعيد العملي واجهت الجزائر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل عبر تعزيز آليات التعاون المشترك و الدفاع الأمني المتمثلة في:

– لجنة الأركان العملياتية المشتركة: تأسست خلال الاجتماع الذي انعقد في أوت 2009 بين كل من الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر بمدينة تمنراست التي أصبحت مقرا لها و هي تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء من أجل وضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب من خلال الاجتماعات الدورية التي تتضمنها.[1]

– وحدة التنسيق و الاتصال: تأسست سنة 2010 و هي تحتضن كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا و التشاد و هي تقوم أساسا على التعاون الإستخباراتي لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك و نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة.[2]

---

[1] بوحنية قوي : ***الجزائر و الهواجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي***، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على موقع: http://aljazeera.net في : 12-05-2016.

[2] محند وعلي زيامني : ***مرجع سابق***، ص 73.

– تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء و مراقبة مناطق الأودية و المرتفعات التي يسهل فيها إختفاء المركبات و حفر أماكن الإختباء و هي منطقة تمتد من جبال" أدغاغ أفوغارس" بشمال مالي و جبال" أكادس أير" شمال النيجر مرورا بوادي" زوراك" الذي يصل إلى جنوب الجزائر.[1]

إن النتيجة التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي أن منطقة الساحل تتميز بطبيعة جيوسياسية صعبة و تنوع إثني و قبلي ساهم في انتشار الأزمات المختلفة التي عجزت الأنظمة السياسية القائمة على تسويتها بسبب غياب الشرعية و أسس بناء الدولة، كما شكل انتشار الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة التي استغلت طبيعة المنطقة لتنفيذ أعمالها تهديدا كبيرا لأمن و استقرار المنطقة، التي عرفت بعد الحرب الباردة تنافسا أجنبيا علي الثروات الطبيعية رغم تبرير تواجدها بدعوى مكافحة الإرهاب.

و في خضم هذه التطورات و الأزمات التي تهدد أمن و استقرار الجزائر، اتبعت الدبلوماسية الجزائرية مقاربات إنسانية و أمنية عن طريق العديد من البرامج و المبادرات لمواجهة الأزمات و التهديدات الآتية من منطقة الساحل، بالإستناد إلي مبادئ الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم التدخل و حسن الجوار.

[1] بوحنية قوي : ***مرجع سابق.***

الفصل الثالث:

الأزمات في الساحل و جهود الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها.

تمهيد:

تعتبر منطقة الساحل من أكثر بؤر العالم التي تشهد أزمات و حروب و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة و التفاعلات السياسية فيها، إضافة إلى التنافس الأجنبي فيها. و تشكل الأزمة المالية مثالا على هذا الوضع الذي تشهده المنطقة بسبب النزاع المسلح الذي تعرفه في الشمال بين الحركات الإنفصالية المسلحة و الحكومة المالية و أطراف خارجية متمثلة في التدخل الفرنسي هذا ما أدى إلى انتشار الفوضى و عدم الاستقرار في الساحل، خصوصا مع اندلاع الأزمة الليبية التي تعرف عدة جبهات للصراع على المستوى السياسي و العسكري تنذر بحرب أهلية.

وفي خضم هذه الأحداث و التفاعلات إزداد نشاط الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة، ما حتم على الدبلوماسية الجزائرية التحرك لإيجاد تسوية لهذه الأزمات عبر آلية الوساطة و المشاركة في المبادرات الرامية إلى القضاء على هذه التهديدات في منطقة الساحل. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي يتكون من ثلاثة مباحث و في كل مبحث مطلبين يتناول تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع هذه الأزمات.

المبحث الأول: الأزمة المالية.

تشكل الأزمة المالية أهم الرهانات في منطقة الساحل و ذلك بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المختلفة و الأسلحة و كل أشكال الجريمة المنظمة ما يهدد أمن و استقرار المنطقة و بصفة خاصة أمن الجزائر التي تشترك مع مالي في حدود شاسعة، و لهذا تبنت الدبلوماسية الجزائرية مقاربة تعتمد على تغليب الحوار بلعب دور الوساطة من أجل إحلال السلم و الأمن في مالي و في منطقة الساحل ككل.

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة المالية.

تعود جذور الأزمة المالية إلى الفترة التي أعقبت الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1960 حيث واجهت مالي عدة مشاكل وعلى رأسها وجود تجمعات سكانية غير متجانسة عرقيا و ثقافيا ضمت بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة أي بتقسيم جديد دون مراعاة الإنتماءات القبلية و العشائرية حيث لم يتم التركيز على هذه المكونات التي سبقت الاستعمار.[1]و نذكر التوارق مثلا الذين ينحدرون من البربر و بديانة إسلامية منذ القرن 17 حيث أقاموا في السلاسل الجبلية الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى و كانوا أسياد المنطقة كما عانوا من عشوائية حدود الدولة القومية في إفريقيا، فالمجموعة التي تظمها مالي عرفت تهميشا من قبل السلطة الحاكمة ما أدى إلى تمرد التوارق الأول سنة 1963 ضد نظام موديبو كايتا و هو أول رئيس لدولة مالي المستقلة قاده زعماء القبائل و الوجهاء التقليديون من التوارق، بدأ من منطقة كيدال و تعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد و فرض حكم عسكري على المنطقة، و في عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير الأزواد التي تعد أول تنظيم سياسي للتوارق الماليين.

---

[1] الحافظ النويني : أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، ***مجلة المستقبل العربي***، بيروت، العدد 422، أفريل 2014 ، ص 03.

و اندلع التمرد الثاني في سنة 1990 بهجوم المسلحين التوارق على منطقة ميناكا و لاحتواء التمرد قام الرئيس موسى طراوري بمنح منطقة كيدال حكما ذاتيا و انتهى هذا التمرد باتفاقية بين الحكومة و المتمردين بتمنراست جانفي 1991 و التي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني.[1] و اندلع الفصل الثالث من الصراع في 23 ماي 2006 بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين إبراهيم بهانغا و الحسن فاغاغا الحرب ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة التي قام بها الزعيم التارقي إياد آغ غالي لإقناع الرئيس أمادو توماني توري بتحقيق مطالب التوارق فانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد التوارق. و لكن كما في المرات السابقة اضطر الطرفان لقبول الوساطة الليبية التي أسفرت عن ما يسمى ببروتوكول تفاهم وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 و هذا ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون على مركز عسكري للجيش المالي و قع على بعد 150 كلم شمال كيدال كبرى مدن الشمال المالي و هو ما شكل خرقا لإتفاقية الجزائر.[2]

من بين أسباب الأزمة المالية:

نجد معاناة مالي من التدهور في حالة النظام و القانون خاصة مع تعاظم المشكلات الأمنية و تنوعها كالإنقلابات العسكرية و مشكلة المتمردين التوارق في الشمال، كما عانت من المشاكل الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان و التدهور المؤسسي و الاجتماعي بالتعدد الإثني و كذا فشل سياسات الإندماج الوطني و تنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة ما أدى إلى غياب التنمية في المناطق الشمالية و هذا ما جعل مالي دولة فاشلة بكل المقاييس.[3]

---

[1] إبراهيم كونتا: النزاع المسلح في مالي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 16، أفريل 2013، ص 33.

[2] إبراهيم الحاج ولد : ***أزمة شمال مالي إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم***، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12 فيفري 2012، ص 02.

[3] إبراهيم مادي كانتي : الأزمة السياسية في مالي، ***آفاق إفريقية***، القاهرة، المجلد العاشر، العدد 36، 2012، ص 109.

كما أن النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري شكل سببا في انتشار فوضى السلاح في الساحل ككل و عودة عدد كبير من العناصر الترقية إلى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة و التي ساعدها تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الجهادية التي نشطت في الساحل و مالي مثل القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا مع تنظيمات أخرى مثل بوكو حرام في نيجيريا و الشباب الإسلامي في الصومال و انتشار كل أشكال الجريمة المنظمة ما ساهم في بروز الأزمة المالية.[1]

– تطور الأزمة المالية:

تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي اعتبرت الاتفاق مع الحكومة المركزية مجحف في حقها على عدد من المدن المالية يوم 18 جانفي 2012 و هي مناكا على الحدود النيجيرية لتمتد إلى محافظتي كيدال و غاو، حيث طالبت بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية و إقامة دولة خاصة بالتوارق.[2] ومع انتشار أعمال العنف في شمال مالي قام الجيش بانقلاب عسكري على حكومة الرئيس أمادو توماني توري و تعليق المؤسسات الدستورية في مارس 2012، لكن لم تعترف به أية دولة.

و أمام ضعف الجيش المالي و هشاشته أعلن التوارق عن قيام دولتهم يوم 06 أفريل 2012 و برروا ذلك بأن صبرهم قد نفذ بعد مضي عقود طويلة في انتظار التنمية و أنهم لم يكسبوا من اتفاقيات السلام مع حكومات مالي إلا الفقر و الحرمان، حيث تمكنوا من السيطرة علي العديد من المدن و المواقع العسكرية المهمة مثل كيدال ، غاو و تمبوكتو. مع إعلان هذه الدولة بدأت الإنقسامات بين الثوار إلى فريقين أحدهما الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

---

[1] مخلوف ساحل : ***إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي***، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، فيفري 2013، ص 108.

[2] حافظ النويني، ***مرجع سابق***، ص 09.

و الآخر حركة أنصار الدين الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إضافة إلى حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و انضمت في وقت لاحق جماعة بوكو حرام.[1]

خريطة رقم (4) توضح انتشار الجماعات الجهادية في شمال مالي.

المصدر : www.paldf.net

[1] عبد الرزاق جاسم خيري: الحركة الأزوادية في مالي و تكوين الدولة، ***مجلة دراسات دولية***، بغداد، العدد 57، 2014، ص ص 16-18.

– التدخل الفرنسي في شمال مالي:

أمام سيطرة الجماعات الجهادية على شمال مالي و زحفها نحو العاصمة بماكو في الجنوب قامت فرنسا بعملية عسكرية(عملية سرفال SERVAL) في 11 جانفي 2013 بعد قرار مجلس الأمن رقم 2071 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، كما استجاب هذا التدخل لطلب الرئيس المالي و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي طالبت بالتدخل. و يهدف التدخل الفرنسي في مالي إلى إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب و الحفاظ على و جود الدولة المالية استعادت وحدتها الترابية و التحضير لنشر قوة التدخل في إفريقيا مرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن[1]. لكن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيا بالتراب المالي غير أن الحقيقية الظاهرة الإرهابية عابرة للحدود و الهدف الإستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الأمنية و الاقتصادية الفرنسية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم في النيجر التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي، كما أن هذا التدخل هو لتأمين النيجر، التشاد و بوركينافاسو و موريتانيا حيث عبر وزير الدفاع الفرنسي جون "إيف لودريان" : " أن تهديدات إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا و فرنسا هي التي دفعت بلاده إلى التدخل وأن بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة و ستستأصل الإرهاب في الساحل و تعيد وحدة مالي". و تجدر الإشارة هنا أن حادثة احتجاز الرهائن في عين أميناس خدمت الموقف الرسمي الفرنسي القائل بأن تهديد الإرهاب لا يستهدف فرنسا وحدها بل المجموعة الدولية بأكملها.[2]

و قد أسفرت عملية سرفال عن تحرير مدينتي تمبوكتو و غاو من أيدي الجماعات

---

[1] Renard Adam : ***Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état***, les rapports de GRIP, France, mars 2013, p 05.

[2] عبد النور بن عنتر : ***التدخل في مالي، نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي***، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جانفي 2013، ص ص 2، 3.

الجهادية بعد سلسلة من المعارك و القصف الفرنسي التي خلفت خسائر مادية و بشرية كبيرة كما تمكنت من السيطرة على مطار كيدال في 30 جانفي 2013 حيث قابلت جماعات الأزواد و أنصار الدين و القاعدة بالموافقة على التواجد الفرنسي بالمدينة و رفض وجود الجيش المالي فيها.[1]

– انعكاس أزمة مالي على الوضع في إقليم الساحل:

إن انفلات الوضع في شمال مالي هو موضوع حذر متبادل من كل بلدان الساحل و منها المغرب و تفسير ذلك أن خروج أزواد مالي عن السيطرة أو الإستقلال يعني ضمنيا تحريك الخريطة الإقليمية في الصحراء الوسطى و الصحراء الغربية الوسطى أو على الأقل التأثير الثقيل عليها و لآجال أخرى مفتوحة و من شأن ذلك أن يفتح ثغرات أخرى حقيقية.

و تقع أزمة مالي من الناحية الأمنية و الجغرافية ضمن المشكلات العابرة للحدود سواء تعلق الأمر بقضية التوارق أو الانعكاسات الأمنية الأخرى بالإضافة إلى تشابه الأنظمة الحاكمة في المنطقة ما يسهل انتقال هذه التهديدات،[2] كما أن إمكانية نشوء دولة الأزواد في مالي يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها التوارق في البلدان المجاورة كالجزائر و النيجر علاوة على أن وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الأزواد تتفق كلها على إقامة دولة إسلامية(حركة الأنصار بمالي، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في منطقة غرب إفريقيا) قد يجعل تلك المنطقة مركزا لنشاط الجهاديين في منطقة الساحل و غرب إفريقيا حيث تستهدف دول المنطقة و المصالح الدولية و تكون قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة.

كما ساهمت الأزمة المالية في انتشار كل أنواع الجريمة المنظمة و السلاح

---

[1] ***Mali sécurisé, dialoguer et réformer en profondeur***, international crisis group, Bruxel, rapport Afrique n°201, 11 avril 2013, p p 10-12.

[2] كريم مصلوح : ***مرجع سابق***، ص 302.

في منطقة الساحل ما شكل تهديدا على دول الجوار كالجزائر باعتداء تغنتورين و الهجوم على النيجر.[1]

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية.

عرفت الجزائر و مالي علاقات وطيدة منطلقها من التواصل الاجتماعي بين الشعبين الجزائري و المالي، و التواصل الديني خاصة الطريقة التيجانية التي كان منطلقها و مصدرها هي الجزائر من زاوية عين ماضي بالأغواط، و من منطلق الموقع الجغرافي و الإمتداد التاريخي للعلاقات الثنائية بين البلدين التي ترجع على الأقل لفترة دعم الحكومة المالية للثورة الجزائرية من شمال مالي الذي شكل مصدر دعم لوجستيكي للثورة و ذلك بعبور الأسلحة كما أدانت مالي التجارب النووية الفرنسية بجنوب الجزائر 1960، ووقفت بجانب الجزائر أيضا في الأزمة الحدودية بينها و بين المغرب 1963 و هنا نجد تجذر علاقة دبلوماسية متينة.[2]

لقد خلفت الأزمة في مالي تحديا كبيرا بالنسبة إلى الجزائر نظرا لمكانتها كقوة عسكرية إقليمية و لمعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي و خطر امتداد النزاع من الشمال إلى الجزائر على الحدود يشكل رهانا حقيقيا، فمنذ أن بدأت الاضطرابات في مالي اتخذت الجزائر إجراءات لحماية نفسها من تداعيات هذه السناريوهات، فعززت وجودها العسكري على حدودها الجنوبية كما زادت عدد نقاط التفتيش و تطلعات المراقبة الجوية لحركة تجار المخدرات و السلاح و الإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق.[3]

---

[1] مادي إبراهيم كانتي : ***مرجع سابق***، ص 117.

[2] إسماعيل دبش : ***سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإقليمية و التأثيرات الدولية دراسة حالة الأزمة في مالي***، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الإستقبالية، الجزائر، 2015، ص 246.

[3] أنور بوخرص : ***الجزائر و الصراع في مالي***، أوراق كارينغي، بيروت، 2012، ص 12.

و جاء سلوك الجزائر أمام هذا الوضع بتعاملها وفق استراتيجية محكمة لإيجاد الحل بعيدا عن الحسابات الخارجية و صراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي، و هي تعد أي تدخل أجنبي تهديدا للأمن و الإستقرار في الجزائر خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي و الفرنسي، فالجزائر رفضت إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا(أفريكوم) بل و سعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها و من هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها و هو ما تقوم به دائما لتجنب أي تواجد أجنبي في منطقة جد حساسة للجزائر حيث يوسع ذلك رقعة التهديدات الأمنية و سيضاعف من الأزمة، لذلك فإن تحركها محكوم باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، و قد حرصت منذ سنوات في التركيز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة و هذا ما بادرت به في كل المفاوضات المتعلقة بمسألة شمال مالي بلعب دور الوساطة منذ سنة 1991.[1]

مع تصاعد الأزمة المالية منذ 2012 تبنت الجزائر سياسة الوساطة لحلها و مواجهة اللاإستقرار الذي يهدد حدودها و ذلك برعاية الحوار بين الفرقاء الماليين و الذي تم عبر أربع جولات من الحوار[2]:

- الجولة الأولى: بدأت الوساطة الجزائرية في جانفي 2014 من خلال المحادثات التمهيدية لتقريب رؤى حركات شمال مالي حيث وقعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

---

[1] محمد الأمين بن عائشة : الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار و التغير، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ص 106.

[2] ***l'algérie et ses voisins*** : international crisis group, rapport moyen orient et l'afrique du nord n° 164, 12 octobre 2015, p 17.

و المجلس الأعلى لوحدة الأزواد و الحركة العربية للأزواد في 14 جويلية 2014 بالجزائر على أرضية جددوا فيها التأكيد على الإحترام التام للسلامة الترابية و الوحدة الوطنية لمالي. و في 24 جويلية من نفس السنة تم التوقيع على خارطة الطريق لوقف إطلاق النار بالجزائر حيث ضم الاتفاق بعثة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الإسلامي و بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، النيجر و نيجيريا و نص هذا الاتفاق على احترام وحدة و استقلال دولة مالي[1].

– الجولة الثانية: اختتمت في الجزائر يوم 23 سبتمبر 2014 الجولة الثانية من المفاوضات أجرى فيها فريق الوساطة مناقشات ثنائية مع الحكومة و مجلس التنسيق الذي يتألف من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و المجلس الأعلى لوحدة الأزواد و الحركة العربية للأزواد كما انظم إليهما أشخاص من مجلس التنسيق الثاني للحركات والقوات الوطنية للمقاومة، و فصيل تابع لاتلاف الشعب من أجل الأزواد من جهة و من جهة أخرى مع الحكومة و الجماعات المسلمة للإتلاف الذي يضم مجلس التنسيق الأول للحركات و القوات الوطنية للمقاومة، حيث اتفق الأطراف على مبادئ السلامة الإقليمية و علمانية الدولة ووحدتها، و نقل الصلاحيات العامة إلى الكيانات الإقليمية و الإعتراف بالتنوع الثقافي كما اتفقت الأطراف على الحاجة إلى فترة مؤقتة ليتسنى الإنتقال إلى أي ترتيبات حكم جديدة. و نجحت الجزائر في هذه الجولة في الوساطة لتنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي و الحكومة المركزية في بماكو أطلقت بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين مدنيين و عسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الأزواد.[2]

---

[1] ***Accord pour la paix et la réconciliation aux Mali*** : issue de processus d'Alger, USAID, new york, 2014, p 38.

[2] ***تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي*** : مجلس الأمن للأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2014، ص 02.

– الجولة الثالثة: استأنف الحوار المالي الشامل بالجزائر في أكتوبر 2014 برسم انطلاق أشغال الجولة الثالثة من المفاوضات بين الطرفين تحت إشراف الجزائر التي تقود الوساطة و بمشاركة كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي و منظمة التعاون الإسلامي و الاتحاد الأوروبي و بالإضافة إلى دول تعتبر أطرافا في الوساطة. و قد دعا أعضاء المجلس الذين أشادوا بالدور المسهل الذي تضطلع به الجزائر الأطراف المالية إلى احترام التزاماتها المقيدة في خارطة الطريق الموقعة في 24 جويلية 2014 و مباشرة مفاوضات السلام بالجزائر كما دعوا كل الأطراف إلى احترام و قف اطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014.[1]

خلال هذه الجولة عرضت الجزائر مشروع وثيقة بعنوان عناصر لإتفاق سلام ومصالحة في مالي على الأطراف حيث اقترحت الوثيقة زيادة الأقلمة و تعزيز قدرات مجالس الأقاليم، و مجموعة هامة من تدابير التنمية الاقتصادية للشمال يمولها أساسا المجتمع الدولي و إنشاء شرطة محلية.

– الجولة الرابعة: استؤنفت يوم 20 نوفمبر 2014 الجولة الرابعة من المحادثات في الجزائر على أساس الوثيقة المنقحة التي تضمنت عددا من التعليقات التي قدمتها الأطراف إلى الجزائر حيث تم تغيير عنوان الوثيقة إلى مشروع اتفاق للسلام و المصالحة في مالي، و أصدر فريق الوساطة بيانا يشجع فيه الأطراف على الاستمرار في التزامها بعملية السلام و اتفاق وقف إطلاق النار على أن يجتمعوا مجددا بالجزائر في جانفي 2015.[2]

– الجولة الخامسة: عرفت هذه الجولة التوصل إلى اتفاق سلام بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الستة، حيث تم التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في الجزائر يوم

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية : ***الحوار المالي الشامل***، 21 أكتوبر 2014.

[2] تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي : ***مرجع سابق***، ص 04.

19 فيفري 2015 على أن يتم التوقيع النهائي عليه في العاصمة المالية باماكو، و ينص الإتفاق على إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها و تأخذ في الإعتبار تنوعها الإثني و الثقافي.[1]

عند تقييمنا لجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية نجد أنها نجحت في لم شمل الفرقاء الماليين في طاولة المفاوضات و تحقيق تقدم من خلال الجولات الخمسة التي عقدتها في الجزائر غير أن الأزمة في شمال مالي لم تنتهي و مازالت أعمال العنف والإختطاف والمواجهات المسلحة التي تقوم بها الجماعات الأزوادية الرافضة لاتفاقية الجزائر كالحركة الوطنية لتحرير أزواد إضافة إلى التنظيمات الإرهابية مستمرة، كما أن الدبلوماسية الجزائرية لم تستطع منع التدخل الأجنبي في شمال مالي الذي قادته فرنسا و فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية وهذا ما يتنافى و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

[1] ***اتفاق سلام بين باماكو و جماعات مسلحة بوساطة جزائرية*** : الجزيرة نت، على موقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1، في : 13-06-2016.

المبحث الثاني: الأزمة الليبية.

تعتبر الأزمة الليبية التي بدأت منذ 2011 من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر كونها امتداد لثورات الربيع العربي التي عرفتها دول الجوار، إضافة إلى طابعها المسلح بانتشار الميلشيات المسلحة و التدخل الأجنبي، حيث أصبحت بيئة حاضنة لانتشار مختلف الأسلحة و الجماعات الإرهابية، ما ضاعف من حجم التهديدات على الحدود الجزائرية الشاسعة مع ليبيا، و من هذا المنطلق عملت الدبلوماسية الجزائرية على اتخاذ موقف سلمي تفاوضي رافض لكل أشكال التدخل الأجنبي لإنهاء هذه الأزمة.

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة الليبية.

تعود حيثيات نشأة الأزمة الليبية إلى مجموعة من الأسباب المختلفة التي دفعت الشعب الليبي إلى الإنتفاضة و المطالبة بإنهاء و إسقاط نظام القذافي، و نذكر منها:

– الأسباب التاريخية و السياسية:

تاريخيا هناك اختلال ما بين محافظات ولايات الشرق و نظيرتها في الغرب، و هذا مرتبط بالشكل القبلي و التوظيف السياسي من قبل نظام القذافي، فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، حيث كانت معقل للمعارضة الإسلامية و غير الإسلامية و مصدرا للإضطرابات و المحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين و ما بعدها، و بالتالي تم تهميشهم و إقصائهم في توزيع الموارد و إقامة المشاريع التنموية، لذلك تولد لدى الليبيين في المناطق الشرقية وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم، هذا ما يفسر انطلاق الشرارة الأولى لحركة 17 فبراير من هذه المنطقة بالذات. [1]

[1] أحمد إدريس : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، ***مركز الدراسات المتوسطية و الدولية***، تونس، العدد6، سبتمبر 2011، ص3.

أما على الصعيد السياسي يمكن القول أنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي و التي تمثلت في أربعة ركائز أساسية: الثورية القومية، المساواة و العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة و الهوية الوطنية و أخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية، كما أن السياسة الخارجية الليبية القائمة على مساندة العديد من المنظمات و حركات التمرد في القارة الإفريقية رسخت شعورا بالمرارة لدى شريحة كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم، في حين يعاني الكثير منهم من الفقر و نقص الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة على الرغم من ثراء بلادهم.

فطبيعة النظام السياسي و النتائج السياسية الناجمة عنه من خلال فلسفة الكتاب الأخضر قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة و المجتمع سواءا تعلق الأمر بالأحزاب السياسية و النقابات أو بجمعيات المجتمع المدني و حرية الإعلام، فالفراغ السياسي و الغياب المطلق للممارسة الديمقراطية و كذا غياب ثقافة سياسة الديمقراطية ساهم كل هذا بدوره في الانتفاضة ضد النظام.[1]

– الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

تعتبر ليبيا غنية بالثروة النفطية و ارتفاع قدراتها الإنتاجية و مخزونها الطبيعي مما يوفر لها عائدات كبيرة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لو وضفت بشكل رشيد، لكن سوء تدبير قطاع النفط، نجم عنه انتشار الفساد حيث استولى النظام الحاكم على هذه الثروة و احتكرها لصالح جماعاته، لذلك ترتب عن هذا التدبير وعي اجتماعي بالظلم و الإقصاء و الحرمان من خيرات البلاد ما خلف تذمرا لدى الشعب.[2]

أما اجتماعيا نجد التغير الديمغرافي نتيجة تزايد شريحة الشباب الذين يشعرون بعدم

---

[1] محمد عاشور: ***الثورة الليبية الأسباب و التداعيات و مسارات المستقبل***، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، 2011، ص 12.

[2] أحمد إدريس : ***مرجع سابق***، ص 03.

الرضى تجاه سياسات نظام القذافي المنغلق على نفسه ما ترك ليبيا تتخبط في حالة من التخلف و الرجعية، و أمام الطابع القبلي يمكن القول على أن القذافي جعل نظام القبيلة مبدأ أساسي لثورته، و بعد مرور الوقت أدخل نوع من الحيوية و المشاركة السياسية في مؤسساته الشعبية مثل إنشاء اللجان الشعبية التي كان قوامها القيادات القبلية، كما استغل الخصومات بين القبائل للسيطرة و البقاء في السلطة حيث اعتمد سياسة فرق تسد أي ترجيح قبيلة على أخرى وهي عموما قبيلته الكدادفة على باقي القبائل كقبيلة الورفلة و المقارحة.[1]

- الأسباب الخارجية:

من مسببات اندلاع الأزمة الليبية طبيعة الأوضاع الإقليمية خاصة بعد الثورة التونسية و المصرية ما أثر في الشعب الليبي و دفعه إلى الإنتفاضة و المطالبة بتغيير النظام، كما أثرت وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك، و كذا القنوات التلفزيونية في تحريك الشارع الليبي و دفعه إلى الإنتفاضة.[2]

تطور الأزمة الليبية:

لقد بدأت الأزمة الليبية في 15 فيفري 2011 حيث خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية بنغازي إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي، و كانت شرارة البدئ هو اعتقال المحامي و الناشط السياسي فتحي تربل و هو محامي دفاع ضحايا مذبحة سجن أبوسليم، و في 17 فيفري انتشرت الانتفاضة إلى سائر أنحاء الشرق و إلى بعض أجزاء الغرب، و كان تعامل قوات القذافي مع المتظاهرين بعنف فقد أوضح القذافي بأن لا نية له

---

[1] سليم بوسكين : ***تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص 153.

[2] ***Libye : un avenir incertain***, compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants Libyens, CIRET-AVT, paris, mai 2011, p, p 1516.

بالتنحي و أنه سيقاتل حتى النهاية.[1] و أمام استمرار القصف الليبي للمدنيين اعتمد مجلس الأمن في 17 مارس 2011 القرار رقم 1973 الذي يتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا لحماية المدنيين و ذلك بإقامة منطقة حضر جوي للطيران و تجميد الأصول المالية الليبية بموافقة جامعة الدول العربية.

و من الأسباب الخفية التي دفعت الغرب للتدخل في ليبيا هو الصراع على النفط بين القوى الكبرى خاصة بعد تأميم الشركات النفطية الإحتكارية، إضافة إلى رغبة القذافي في استخدام عملة الدينار الذهبي في التعاملات النفطية و توسيعها في القارة الإفريقية مما يشكل تهديدا للدولار و اليورو.[2]

وقاد هذا التدخل كل من حلف الناتو و فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي حتي تمكن الثوار من القبض على القذافي و إعدامه في 20 أكتوبر 2011، و هكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا، حيث تميزت هذه المرحلة باستقطاب بين القوى المشاركة في الإنتفاضة الشعبية و التمرد على النظام، سواء كانت مدنية أو عسكرية، علمانية أو إسلاموية، و ضعف للسلطة الإنتقالية و فقدان الدولة لوظيفتها الأمنية و التنموية لصالح الميلشيات و المجموعات المسلحة، ما مثل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية و النزاعات الداخلية تكاد تصل إلى حرب أهلية، و تكريس إشكاليات الهوية الوطنية علاوة على عودة دور القبائل للتأثير في مجريات الحياة السياسية.[3]

---

[1] ***الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا: فهم الصراع في ليبيا*** : International Crisis Group، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 جويليا 2011، ص 06.

[2] ميلاد عمر المزوغي : ***الربيع يزهر شوكا***، تصوير أحمد ياسين، طرابلس، نوفمبر 2013، ص ص 67-70.

[3] خالد حنفي علي : ***معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات ليبيا نموذجا***، على موقع: http://digital.ahram.org.eg ، في : 10-06-2016.

فعلى المستوى العسكري نجد صراعات و انقسامات كبيرة بين الثوار خاصة بين جبهتي الشرق و الغرب، حيث توجد أربع تصنيفات للجماعات المسلحة غير الحكومية وهي كتائب الثوار التي تشكلت في المراحل الأولى للحرب، الكتائب غير النظامية و هي التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية، كتائب ما بعد الثورة و التي ظهرت لملئ الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي المهزومة، كما انقسمت هذه الكتائب إلى ميليشيات و جماعات مسلحة نذكر منها: درع ليبيا، قوات فجر ليبيا، كتائب الزنتان، غرفة ثوار ليبيا، ميليشيا مصراتة... و الجيش الليبي و قوات خليفة حفتر، كما نجد انتشار الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة و تنظيم داعش.

- خريطة رقم (5) توضح توزيع الجماعات المسلحة في ليبيا.

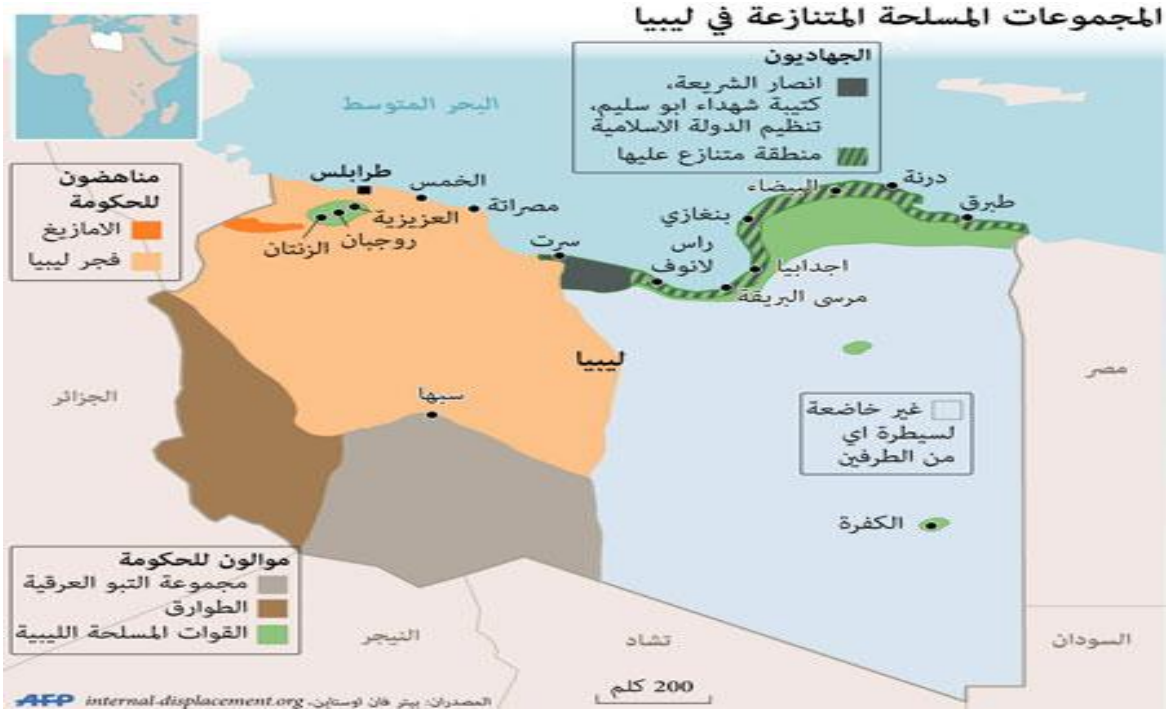

المصدر: www.libya-al-mostakbal.org.

و يدور الصراع بين ميليشيات فجر ليبيا المحسوبة على الإسلاميين و حلفائها الجهاديين التابعة لحكومة عمر الحاسي المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته المتمركزة بطرابلس من جهة و بين قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر الذي قاد عملية الكرامة سنة 2014

المدعوم من قبل حكومة عبد الله الثني المتمركزة بطبرق و التي حظيت باعتراف المجتمع الدولي. كما عرفت ليبيا تطورا أمنيا خطيرا بدخول تنظيم داعش و سيطرته على عدة مدن كدرنا و سيرت مما يشكل تحديا كبيرا لمسار الصراع في ليبيا.[1]

أما على المستوى السياسي فقد تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت في 27 فيفري 2011 و الذي من مهامه بناء دولة ديمقراطية و اختيار حكومة انتقالية و انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي تم في 7 جويلية 2012 و الذي عرف انشقاقا و صراعا بين جماعات الإسلام السياسي و الليبراليين حيث قاد هذا الوضع إلى ظهور حكومتين و برلمانيين، حكومة تصريف الأعمال المدعومة من مجلس النواب بطبرق و التي تحضى بالشرعية الدولية، و حكومة الوفاق الوطني المدعومة من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بطرابلس.[2]

و اتفقت الأطراف الليبية المتصارعة في 17 ديسمبر 2015 عبر حوار انعقد برعاية أممية في مدينة الصخيرات المغربية على توحيد السلطة التنفيذية في حكومة واحدة هي حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج، و التشريعية في برلمان واحد، إضافة إلى توحيد الجيش و إنشاء مجلس أعلى للدولة يتشكل من أعضاء المؤتمر الوطني العام في طرابلس بموافقة مجلس النواب، و لم تتمكن هذه الحكومة من دخول طرابلس إلا في أواخر شهر مارس 2015 بسبب عدم حصولها على كامل ثقة مجلس النواب المنحاز بشكل كامل إلى فكرة إعلان مجلس إنقاذ عسكري في ليبيا.[3]

---

[1] ***خارطة التنظيمات المسلحة في ليبيا "دولة الميليشيات"***، الشروق على موقع: http://alchorouk.com/135517/675/1/.html ، في : 10-06-2016.

[2] هلال علي الدين : ***حالة الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص ص 576-579.

[3] محمود طلعت : ***تحرير سرت هل ينهي الصراع السياسي في ليبيا***، شبكة رؤيا، على موقع: www.roayah.news.com، في: 10-06-2016.

إنعكاسات الأزمة الليبية على منطقة الساحل:

أنتجت الأزمة الليبية بلدا خال من جميع المؤسسات المتصلة بالأمن التي تعرفها المجتمعات الحديثة و فوضى عارمة بسبب الصراع حول السلطة و النفوذ ما أدى إلى انتشار الأسلحة بكل أنواعها في منطقة الساحل و أصبحت ليبيا بمثابة سوق لها خاصة أن حدودها الشاسعة في الجنوب غير مراقبة، كما أن عودة المقاتلين المرتزقة من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية في التشاد و النيجر و مالي ... يشكل تهديدا كبيرا لها، و ساهمت الأزمة الليبية في زيادة أنشطة الجماعات الإرهابية و تجار الجريمة المنظمة خاصة المخدرات و الهجرة السرية حيث أصبحت ملاذا لهذه الجماعات و مركز للتدريب للقيام بعمليات إرهابية بدول الساحل، و من الناحية الاقتصادية تأثرت هذه الدول التي تعاني من أزمة الأمن الغذائي بالأزمة الليبية حيث كانت تعتمد على المساعدات الليبية في وقت القذافي كما كانت هجرة العمالة إلى ليبيا في الماضي إحدى استراتيجيات دول الجوار ما خلف ضغطا أكبر على مشكل البطالة.[1]

المطلب الثاني: الموقف و الدور الجزائري من الأزمة الليبية.

لقد أثر سقوط نظام القذافي و تداعيات الأزمة الليبية على أمن و استقرار الجزائر حيث تربطها بليبيا حدود على طول 980 كلم و هي مساحة كبيرة جدا يصعب مراقبتها أمنيا، ما أدى إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، و من أهم التهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري نجد انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها حيث تم حجز العديد من الأسلحة على الحدود خاصة في ولاية الوادي، كما أنتجت الأزمة الليبية تنامي التهديدات الإرهابية خاصة تنظيم داعش.

[1] ***تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل***، مجلس الأمن للأمم المتحدة، 18 جانفي 2012، ص ص 5-15.

ووفق هذه المعطيات سارعت السلطات الجزائرية إلى وضع مخطط أمني استعجالي لتأمين المنطقة و محاربة الجماعات الإرهابية.[1]

بالنسبة لموقف الجزائر من الأزمة الليبية فيقوم على مبدأ أساسي في عقيدتها الدبلوماسية المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلم تساند لا الثوار و لا نظام القذافي بل طالبت بحل سلمي، كما حذرت الجزائر من الإنعكاسات الأمنية للأزمة حيث أثبتت تطورات الأحداث صواب رؤيتها و مصداقية مخاوفها التي أصبحت حقيقة (تهريب الأسلحة من و إلى ليبيا و انتقالها إلى الساحل و إلى تنظيم القاعدة بمختلف فروعه، توسع رقعة الإرهاب في المنطقة و تخبط ليبيا في حرب أهلية طويلة الأمد)، فبحكم الجوار المباشر فهي معنية بالأساس بهذه الأزمة و لها مسؤولية إقليمية في إيجاد تسوية سلمية لها.[2]

فالجزائر تأخرت كثيرا في تحريك الملف الليبي نحوى الحل السياسي، صحيح أنها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة إلا أنها اتخذت موقفا غامضا بعد نجاح ثورة 17 فبراير ما دفع الكثير من الفصائل العسكرية و النخب السياسية الليبية لإتهام الجزائر بمساندة القذافي و خاصة بعد استضافتها عائلته، و بالتالي لم تستغل الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة و لم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغييرات شملت أنظمة تونس و مصر و انطلاق الثورة السورية.[3]

---

[1] أحمد إدريس : ***مرجع سابق***، ص 07.

[2] عبد النور بن عنتر : ***الجزائر و امتحان الأزمة الليبية***، على موقع:
https://www.alaraby.com.uk/opinion/2014/20.dpuf، في : 11-06-2016.

[3] ***الجزائر و الأزمة الليبية***، على موقع: http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4.، في: 16-05-2016.

حركت الجزائر آليتها الدبلوماسية لجمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الإقتتال الداخلي و الخروج بمعادلة سياسية جديدة قائمة على أساس أمن استراتيجي يتيح بناء مؤسسات شرعية و يوقف في جانب آخر هيمنة الجماعات الإرهابية على المشهد العام في ليبيا، هذا ما أكده وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية عبد القادر مساهل حيث قال أن موقف الجزائر من النزاع الليبي دائم و ثابت و أنه يستند للمبادئ الأساسية المتعلقة باحترام سيادة هذا البلد و سلامته الترابية و وحدته و تماسك شعبه، و أكد على دعم الجزائر القوي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية نهائية و دائمة لهذا النزاع. و ارتكز الحل الجزائري على رفض التدخل العسكري وأنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز الشرعية و المشروعية بشكل كامل و الآخر يفتقدها، و جاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على أساس هذا المنطلق من أن الجميع جزء من الأزمة و جزء من الحل و هذا عكس المواقف التي تبنتها بعض القوى الإقليمية و حتى المنظمات الدولية بمساندة طرف على طرف آخر.[1]

في هذا الصدد استضافت الجزائر جلسات الحوار الليبي يومي 10 و 11 أفريل 2015 بمشاركة قادة الأحزاب السياسية و المناضلين السياسيين الليبيين برآسة بعثة الدعم الأممية في ليبيا التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برنادينو ليون إضافة إلى الجزائر، حيث ركز الحوار على تشكيل حكومة وطنية إضافة إلى الترتيبات الأمنية، و قد رفض المشاركون أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي و التزموا بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة حفاظا على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية و الترابية، كما أدان المشاركون الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية الناشطة تحت تسميات داعش، أنصار الشريعة و القاعدة. كما استضافت الجزائر الإجتماع الوزاري الثلاثي حول ليبيا الذي ضم كل من

---

[1] عبد السلام سكية : ***الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية و الاندفاع المصري***، الشروق، على موقع: http://www.echoroukobline.com/ara/articles/234133.html ، في : 25-05-2016.

الجزائر، مصر و إيطاليا حيث أكد على أهمية الإسراع في تشكيل حكومة إنتقالية يتوافق عليها الليبيون.[1]

عرف مسار الوساطة الجزائرية عدة صعوبات أهمها الضربة الجوية للجيش المصري و عدم وجود تنسيق أمني بين دول الجوار حيث أن كل دولة تعمل على حدى عن الأخرى رغم وجود اتفاقيات بين الدول المجاورة، و المعوق الآخر هو احتكام القوى الكبرى لقوة السلاح حيث طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر السماح لطائراتها بالعبور في أجواءها و هذا ما رفضته الجزائر، رغم هذه الصعوبات تمسكت الجزائر بالحل السلمي، حيث اعتبر إعلان الجزائر بمثابة خارطة طريق أولى نحو حل نهائي للأزمة الليبية من خلال جمع الفرقاء الليبيين في طاولة واحدة، و الذي انتهى بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برآسة فايز السراج و التي إعترفت بها الجزائر.[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية : ***استئناف الحوار الليبي الإثنين المقبل بالجزائر العاصمة***، 12-04-2015.

[2] عبد السلام سكية : ***مرجع سابق***.

المبحث الثالث: مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل.

لقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على مواجهة التهديدات اللاتماثلية الآتية في منطقة الساحل خصوصا الإرهاب و الجريمة المنظمة، التي تشكل تهديدا لأمن الجزائر بانتشار هذه التهديدات العابرة للحدود في الساحل، و بحكم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الذي عانت من ويلاته طيلة عشرية كاملة، ساهمت في العمل على القضاء على هذه التهديدات عبر المشاركة في مختلف المؤتمرات و الندوات حول الإرهاب و الجريمة المنظمة، كما قامت باستحداث آليات جديدة و مساعدة دول الساحل في مواجهة هذه التهديدات.

المطلب الأول: الإرهاب.

تعد الجزائر من الدول السباقة في مكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث نجحت في إضعاف الجماعات الإرهابية المسلحة و تضييق الخناق على قياداتها، و قد برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بعدما كانت في عزلة دولية و تحارب الإرهاب بمفردها في التسعينات، حيث أصبحت مرجعا يحتذي به في مكافحة الإرهاب.[1]

و لقد ساهمت الجزائر بشكل فعال في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من منطلق القرب الجغرافي و التهديدات الإرهابية الآتية من هذه المنطقة، حيث كثفت من مساعيها الدبلوماسية لمواجهة هذه الظاهرة التي عانت من ويلاتها طيلة عشرية كاملة وذلك باتباع مجموعة من الآليات على المستوى المحلي و الجهوي و الدولي.

1- على المستوى المحلي:

تمثلت استراتيجية مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي في تفعيل آلية التفاوض مع

[1] عبد الوهاب بن خليف: ***مرجع سابق***، ص 186.

الجماعات الإرهابية و ذلك بإصدار عدة قوانين لاحتواء الأزمة الأمنية و منها: قانون الرحمة، قانون الوئام المدني الذي تم الإستفتاء عليه سنة 1999 من طرف الشعب.

ويعتبر ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الذي تم الإستفتاء عليه في 29 سبتمبر 2005 و تم تنفيذه في 28 فيفري 2006 من أهم السياسات التي لها نتائج إيجابية على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية في الجزائر، و جوهر هذا المشروع هو العفو العام للإرهابيين التائبين الذين يضعون السلاح، ففي نفس السنة سلم أكثر من 250 إرهابي أنفسهم إلى السلطات من أجل الاستفادة من قانون العفو العام، بالإضافة إلى البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بمبلغ 7.5 مليار دولار و برنامج تعزيز النمو 2005-2009 بمبلغ 120 مليار دولار و برنامج الجنوب و الهضاب بمبلغ 200 مليار دولار، فهذه البرامج تهدف إلى تحقيق التنمية للقضاء على الظاهرة الإرهابية من جذورها.[1]

2- على المستوى الإقليمي:

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998 و التي تنص على تعزيز التعاون العربي لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن و استقرار الأمة العربية. أما على مستوى القارة الإفريقية فقد ساهمت الجزائر بدور فاعل و ناشط في مختلف الاجتماعات الإفريقية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، و يتجلى هذا من خلال تواصل الجهود الدبلوماسية و القانونية لمراقبة النزاعات بالتوقيع اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب و الوقاية منه في 14 جويلية 1999 كنتيجة للجهود التي قادتها الجزائر للحد من هذه الظاهرة و التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة الخامسة و الثلاثون للقادة الأفارقة و قد وقعت عليها 46 دولة إفريقية. و تدعمت هذه الاتفاقية

[1] عبد القادر الهلي ، أمينة بوبصلة : ***تحدي لإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013، ص ص 18، 19.

بالتصديق في الجزائر في سبتمبر 2002 على خطة عمل في هذا الإطار، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة و البحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002، حيث يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء بما فيها دول الساحل على تنمية الاستراتيجيات و الطاقة لمنع و مكافحة الإرهاب من خلال التدريب و تبادل المعلومات.[1]

- الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي:

دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 و تندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل الإفريقي، و قد أقرت دول القيادة (الجزائر، مالي، النيجر و موريتانيا) خطة من ستة بنود ترتكز:

– على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش بقيادة الجزائر.

– إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

– تجفيف مصادر تمويل الإرهاب و التصدي للمهربين و تنفيذ مشاريع استثمارية في مالي و النيجر.[2]

- الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي:

و هي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، انعقدت في الجزائر يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية و ممثلين لسبع دول هي: الجزائر، بوركينافاسو، النيجر، مالي، تشاد، ليبيا و موريتانيا لبحث مسألة الوضع الأمني في المنطقة و ضرورة تنسيق

---

[1] خالد حساني : ***الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهابية الأطر و الممارسات***، الشعب، على موقع: http://www.el-chaab.com/ar/a9-aa-html. ، في : 11-06-2016.

[2] الهيلي عبد القادر و بوبصلة : ***مرجع سابق***، ص 20.

الجهود لمواجهة التهديد و من أهم النقاط التي تناولتها الندوة :

– تقييم شامل للوضع في المنطقة بسبب التهديدات الأمنية.

– ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي و الإقليمي في مجال حفظ السلم و الأمن و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

➢ لجنة الأركان العملياتية المشتركة:

تأسست خلال اجتماع رؤساء قيادة أركان دول الميدان الجزائر، مالي، النيجر و موريتانيا الذي انعقد يومي 12 و 13 أوت 2009 بتمنراست ليتم الإعلان الرسمي على تأسيسها في 21 أفريل 2010 و تعمل اللجنة على سد النقص في مجالات التنسيق و التبادل المعلوماتي و الإستخباراتي الذي تفرضه ضرورات مكافحة الإرهاب.

كما تعتبر الجزائر عضو فاعل في مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء حيث تعتبر الجزائر شريك استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب و تبادل المعلومات الإستخباراتية.[2]

➢ توظيف الطريقة التيجانية:

تعود نشأة الطريقة التيجانية إلى مؤسسها أبي العباس أحمد بن محمد بن المخطار التيجاني (1737–1815) المولود بعين ماضي بالجزائر، و تقوم على عدم مغالبة السلاطين، لأن الله أقام العباد كما يريد ولا يليق في نظرهم مقاومة الحكام، و قد حظيت هذه الطريقة بالإهتمام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لما لها من فكر يعادي الفكر التكفيري الجهادي

[1] عمار بوزيد و مليكة عميرات : جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 561، أفريل 2010، ص 26.

[2] إلياس قسايسية : ***مرجع سابق***، ص 12.

الذي تحمله السلفية الجهادية، فمنذ مجيئ الرئيس بوتفليقة للحكم ركز تركيزا كبيرا على دعم الطرق الصوفية و الطريقة التيجانية بالخصوص من أجل مكافحة الإرهاب، و لها إمتداد إفريقي خاصة في دول الساحل أين لها تمثيليات في دول كموريتانيا، النيجر، مالي، و السنغال تعمل على محاربة الإرهاب عن طريق التوعية و التوجيه.[1]

3- على المستوى العالمي:

لقد حرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية و الإقليمية على التنبيه بمخاطر الإرهاب معتبرة أن دفع الفدية يعتبر من أهم مصادر تمويل الإرهاب، حيث طالبت الجزائر بتجفيف منابع التنظيمات الإرهابية و الإجرامية، و قد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، و التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009.

كما ساهمت الجزائر في إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 ديسمبر 2011، حيث تم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي و ترأس هذه المجموعة الجزائر و كندا، تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ استراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. و في 27 جانفي 2014 صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات إختطاف و احتجاز الرهائن التي تقوم بها المجموعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، حيث تم اعتماد مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الإختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية و حرمانهم من مكاسبها.[2]

---

[1] نبيل بويبة : ***مرجع سابق***، ص 112.

[2] خالد حساني : ***مرجع سابق***.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.

تشكل منطقة الساحل أهمية محورية بالنسبة إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و تنبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم هناك بسبب قلة الأنشطة البديلة التي تحقق أرباحا و ثراءا سريعا مماثلا، كما ساعدت طبيعة المنطقة بتضاريسها الوعرة في استفحال هذه الظاهرة، حيث توسعت بشكل ملحوظ منذ عام 2003 خاصة تهريب صمغ الحشيش المغربي و الكوكايين و عمليات الإختطاف للحصول على الفدية، و ساهمت الأزمة الليبية و في شمالي مالي في تزايد نشاط هذه الجماعات خاصة تجارة الأسلحة و السجائر و الهجرة غير الشرعية.[1]

و تشكل الجريمة المنظمة في منطقة الساحل تهديدا مباشرا لأمن الجزائر خاصة في الجبهة الجنوبية التي تعرف نشاطا مكثفا لهذه الجماعات التي تنتقل بين هذه الدول و لا تعترف بالحدود الوطنية خاصة التوارق الذين يتخذونها نشاطا محوريا. لمواجهة هذا التهديد عملت الجزائر من خلال دبلوماسيتها على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها و استقرارها خاصة جرائم تجارة و تهريب المخدرات و الأسلحة، تبييض الأموال، حيث صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) التي صادقت عليها الجزائر في 09-05-1995، كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 07-10-2002.[2]

كما ساهمت الجزائر في إعداد خطة عمل الاتحاد الإفريقي بشأن مكافحة المخدرات لفترة 2003-2016 التي إعتمدت خلال الندوة الخامسة لمؤتمر وزراء دول مفوضية الاتحاد

---

[1] ولغرام لاخر : ***مرجع سابق***، ص ص 05، 04.

[2] ب. ك : الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل و الصحراء، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 618، جانفي 2015، ص 41.

الإفريقي المعني بمكافحة المخدرات و منع الجريمة المنعقد في أكتوبر 2012 بأديس أبابا بإثيوبيا و التي نصت على وضع خطة لإنشاء مركز استخبارات إقليمي في إفريقيا، و تحسين جمع البيانات و تحليلها في البلدان الإفريقية.[1]

وفي مجال تبييض الأموال قامت الجزائر بتجريمها سنة 2004 بإتباع سياسة تشريعية لمكافحة تبييض الأموال حيث أنشأت سنة 2002 خلية الإستعلام المالي بهدف الكشف عن عمليات توظيف الأموال الناجمة عن الجرائم و تمويل النشاطات الإرهابية و الوقاية منها، و تسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل، و ذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبييض الأموال التي جمعتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من عمليات الفدية و المتاجرة في الممنوعات.[2]

أما فيما يخص الهجرة السرية فقد أصبحت الجزائر نقطة عبور لعدد كبير من الأفارقة القادمين من دول الساحل بسبب الأوضاع المتأزمة في دولهم بسبب الحروب و الفقر، و أمام الإجراءات المتشددة التي طبقها الاتحاد الأوروبي أصبحت الجزائر وجهة لهؤلاء المهاجرين، ما ألزم على الجزائر اتخاذ إجراءات لضمان أمنها منها تجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008، إضافة إلى التدابير الأمنية المتخذة على مستوى الحدود[3].

كما عملت الدبلوماسية الجزائرية على تنسيق مختلف السياسات بين دول الساحل لمكافحة الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها.

---

[1] الاجتماع الرابع و العشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية باتخاذ قوانين المخدرات، إفريقيا، ***UNDONC***، 8 جويلية، 2014، ص 02.

[2] سليم بوسكين : ***مرجع سابق***، ص 277.

[3] ناصر بوعلام : ***دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل(2006-2014)***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي زوو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016، ص 93.

إن النتيجة التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي أن تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات في منطقة الساحل يستند إلى مبادئها الثابتة التي تقوم عليها، و يظهر هذا من خلال الوساطات و المبادرات التي قادتها في سبيل تسوية الأزمة المالية و الليبية، و اللتان تشكلان تحديا كبيرا لها في منطقة الساحل بسبب المخاطر و التهديدات التي تفرزها، ما حتم عليها تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهائها، كما يشكل الإرهاب و الجريمة المنظمة أكبر التهديدات في منطقة الساحل بالنظر إلى الإنتشار المكثف لهذه الجماعات التي ساعدتها طبيعة المنطقة، وبحكم تجربة الجزائر في التعامل مع الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة فقد ساهمت في محاربة هذه الظاهرة من خلال دورها في المحافل الدولية و قيادة مبادرات في منطقة الساحل للتصدي لهذه الظاهرة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن للدبلوماسية الجزائرية تاريخ حافل ساهم في إرساء مبادئها وأسسها التي تستند إلى مجموعة من المحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، فخلال مسارها التاريخي مرت الدبلوماسية الجزائرية بمراحل إزدهار وتراجع أثرت في أداءها هذه المبادئ و الأسس التي تقوم عليها خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تستمدها من المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، كما أن سمات هذه الدبلوماسية التي تتميز بها كدور العامل الشخصي يؤثر في أدائها، فنلاحظ أن صانع القرار كلما كان مهتما بالسياسة الخارجية خاصة الأداة الدبلوماسية كلما كان أدائها نشطا و هذا ما نلتمسه في فترة الرئيسين هواري بومدين و عبد العزيز بوتفليقة أين عرفت هذه الدبلوماسية رواجا و تأثيرا كبيرا خاصة على الساحة الإفريقية و العربية و حتى الدولية، من خلال دعم حركات التحرر و مناصرة القضايا العادلة و الوساطة في النزاعات الدولية ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية سمعة كبيرة.

أما في فترة الرئيسين الشاذلي بن جديد و اليامين زروال فقد عرفت تراجعا كبيرا بسبب شخصيتهما ذات التوجه العسكري وعدم الاهتمام بالقضايا الخارجية، كما أثرت الأزمة الاقتصادية و الأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات على أدائها في الساحة الإقليمية و الدولية. فالدبلوماسية الجزائرية مبنية على دور العامل التاريخي الذي ساهم في بناء مبادئها خاصة مبادئ ثورة أول نوفمبر التي تعد الركيزة الأساسية في تحركها وتوجهاتها التي يحددها الدستور الجزائري مما يجعل أداءها مبني على احترام هذه المبادئ الثابتة التي تقوم عليها.

تشكل منطقة الساحل تحديا كبيرا على الأمن الجزائري، حيث تعرف بروز العديد من الأزمات الناجمة عن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي تتميز بالتنوع الإثني و القبلي ما أثر في تجانسها الاجتماعي، ومشكلة الفقر و نقص الغذاء و التنمية، و من

الناحية السياسية نجد غياب أسس بناء الدولة فمعظمها دول فاشلة ذات أنظمة عسكرية إستبدادية، فكل هذه الأوضاع ولدت أزمات داخلية و إقليمية أبرزها خطر الإرهاب والجريمة المنظمة التي حولت المنطقة إلى فضاء مفتوح للصراع و اللاإستقرار، خاصة مع التنافس الأجنبي على المنطقة الذي أثر سلبا في استقرارها.

وتعتبر الجزائر من الدول الأكثر تعرضا لمخاطر إفرازات عدم الإستقرار في منطقة الساحل نظرا لقربها الجغرافي بالمنطقة وحدودها الجنوبية الشاسعة مع دول الساحل مما يشكل تهديدا لها خاصة مع انتشار الأسلحة و الجماعات الإرهابية و الإجرامية المخترقة للحدود و كذا الهجرة غير الشرعية، ما يستلزم اتباع تدابير وقائية و إجراءات استعجالية لتأمين الحدود.

أمام هذه المعطيات تحركت الدبلوماسية الجزائرية لمعالجة هذه الأزمات و هي السمة التي تتميز بها فنشاطها يزيد في أوقات الأزمات، حيث اعتمدت على مقاربة أمنية تقوم على دعم المبادرات و الندوات و التنسيق الأمني بين دول الساحل من خلال تفعيل نشاطها الدبلوماسي عبر اللقاءات المشتركة، و مقاربة إنسانية أساسها دعم عملية التنمية في المنطقة عبر تقديم مساعدات إنسانية و مسح الديون و تفعيل مبادرة النيباد، و هي إستراتيجية اتبعتها الدبلوماسية الجزائرية لوقف التهديدات الآتية من المنطقة و كسب تأييد هذه الدول في المحافل الدولية.

و من التحديات الكبرى التي تواجهها منطقة الساحل نجد الأزمة المالية التي خلفتها المشكلة الترقية حيث أدت إلى نشوب نزاع مسلح في الشمال ترتب عنه الانفلات الأمني و مع فشل الحكومة المالية في السيطرة على الوضع فتح المجال للتدخل الأجنبي الفرنسي، ما أدخل المنطقة في حالة من اللاإستقرار و الفوضى أدت إلى انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة. كما نجد الأزمة الليبية منذ سقوط نظام القذافي و التي أدت إلى انتشار الميليشيات

المسلحة، مما جعل منطقة الساحل فضاء لإنتشار الأسلحة و الإرهاب الذي يهدد أمن و استقرار كل دول المنطقة خاصة الجزائر.

اعتمدت الجزائر رؤية خاصة للأزمة المالية و الليبية بقراءة حجم التهديد الذي يمكن أن يلحق بها حيث قابلت التدخل الأجنبي بالرفض و التمسك بمبدأ عدم التدخل كوسيلة لتسوية النزاع و إنما الحل الأنسب هو الحوار و المعالجة بالطرق السلمية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية لدول الساحل و تجنب تفككها، و أفلحت في ذلك باعتماد أسلوب الوساطة و ذلك بتحقيق الهدنة في أكثر من مرة و كذا التوقيع على إتفاقيات السلام خاصة في الأزمة المالية، و هذا بإشراك كل الأطراف المتنازعة و الفواعل الدولية في الإطار التنظيمي و الدبلوماسي هذا من أجل حشد الجهود الدولية بما تراه الدبلوماسية الجزائرية كخدمة للاستقرار في الساحل دون اللجوء إلى الحل العسكري.

ورغم الجهود الدبلوماسية التي تقودها الجزائر في منطقة الساحل إلا أن الوضع الأمني و الإنساني مازال يهدد المنطقة خاصة أمن الجزائر مما يستلزم عليها إعادة النظر في تمسكها بمبدأ عدم التدخل العسكري حيث لا يجب أن يبقيها ذلك دون الإندفاع و رد الفعل و إنما يستوجب تحديد شكل علاقاتها مع الدول الأجنبية المتواجدة في المنطقة و تحديد المصالح أيضا حيث أن استقرار الجزائر لا يتحقق إلا بقيام استراتيجية تحافظ على مصالحها في إطار التنافس الدائم حول المنطقة.

كما أن المقاربة الإنسانية المتبناة من طرف الجزائر لتحقيق تنمية الساحل تستوجب قيام المزيد من المشاريع الاقتصادية تكون على رأسها كمستثمر و بالتالي تحقيق الريادة في المنطقة و زيادة درجة التنمية على المستوى الداخلي، و هذا يعتبر حتمية مع الأوضاع الاقتصادية الحالية لتجنب اللاإستقرار على المستوى الداخلي كون الدبلوماسية الجزائرية تقترن بالوضع الداخلي و إن حدث ذلك فإنها تفقد المكانة على مستوى الساحل و بالتالي يصعب مواجهة الأزمة داخليا و خارجيا في نفس الوقت.

الملاحق

الملحق رقم 01 : خريطة توضح الموارد الصبيعية في منطقة الساحل.

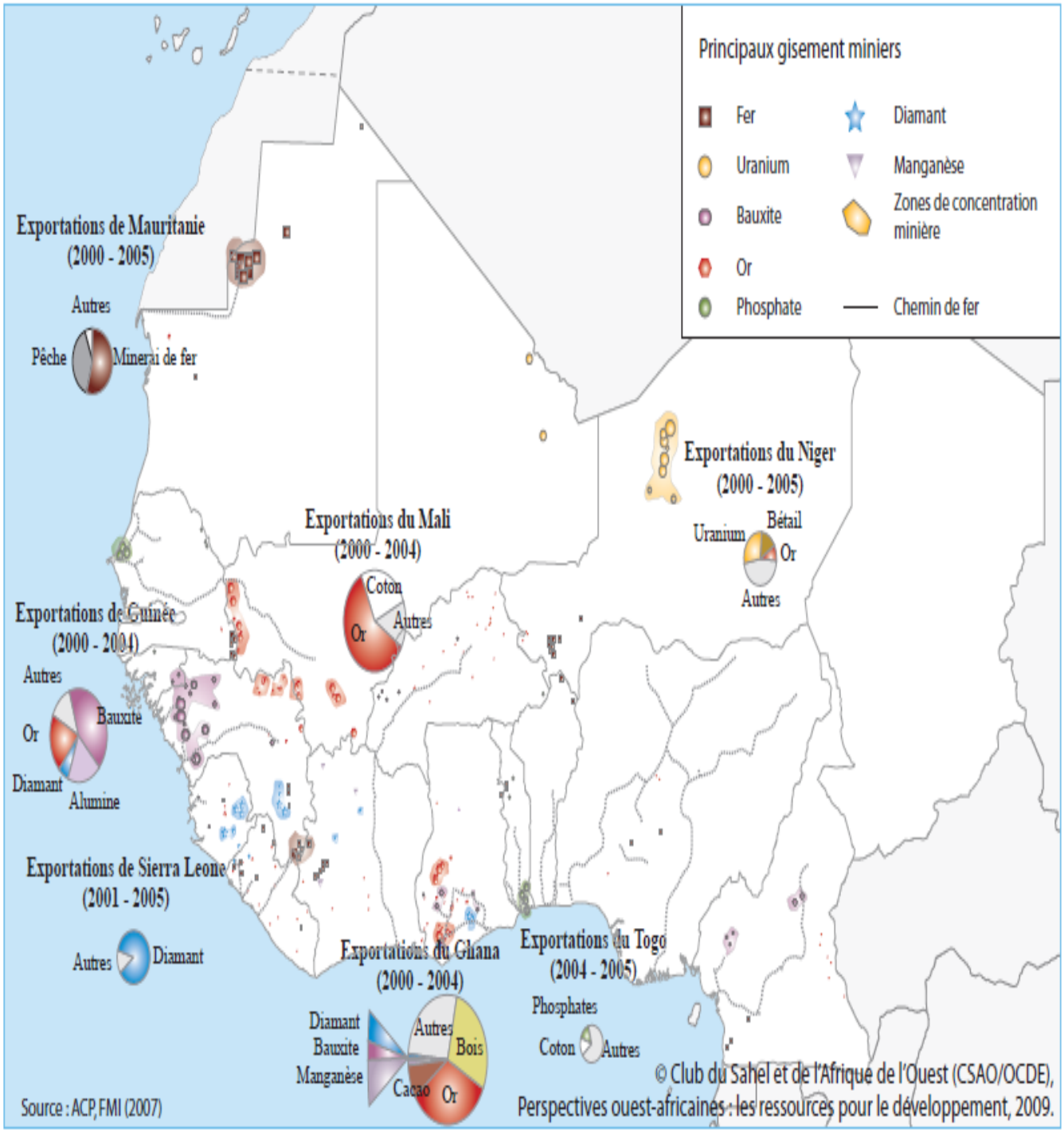

Source : Mehdi TAJE Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, : Enjeux ouest africain, N.°1 août 2010.

الملحق رقم 02 : خريطة حركة الهجرة في منطقة الساحل.

Source : Club du Sahel et de l'Afrique de l'ouest/OCDE. Novembre 2006.

الملحق رقم 03 : خريطة توضح التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل.

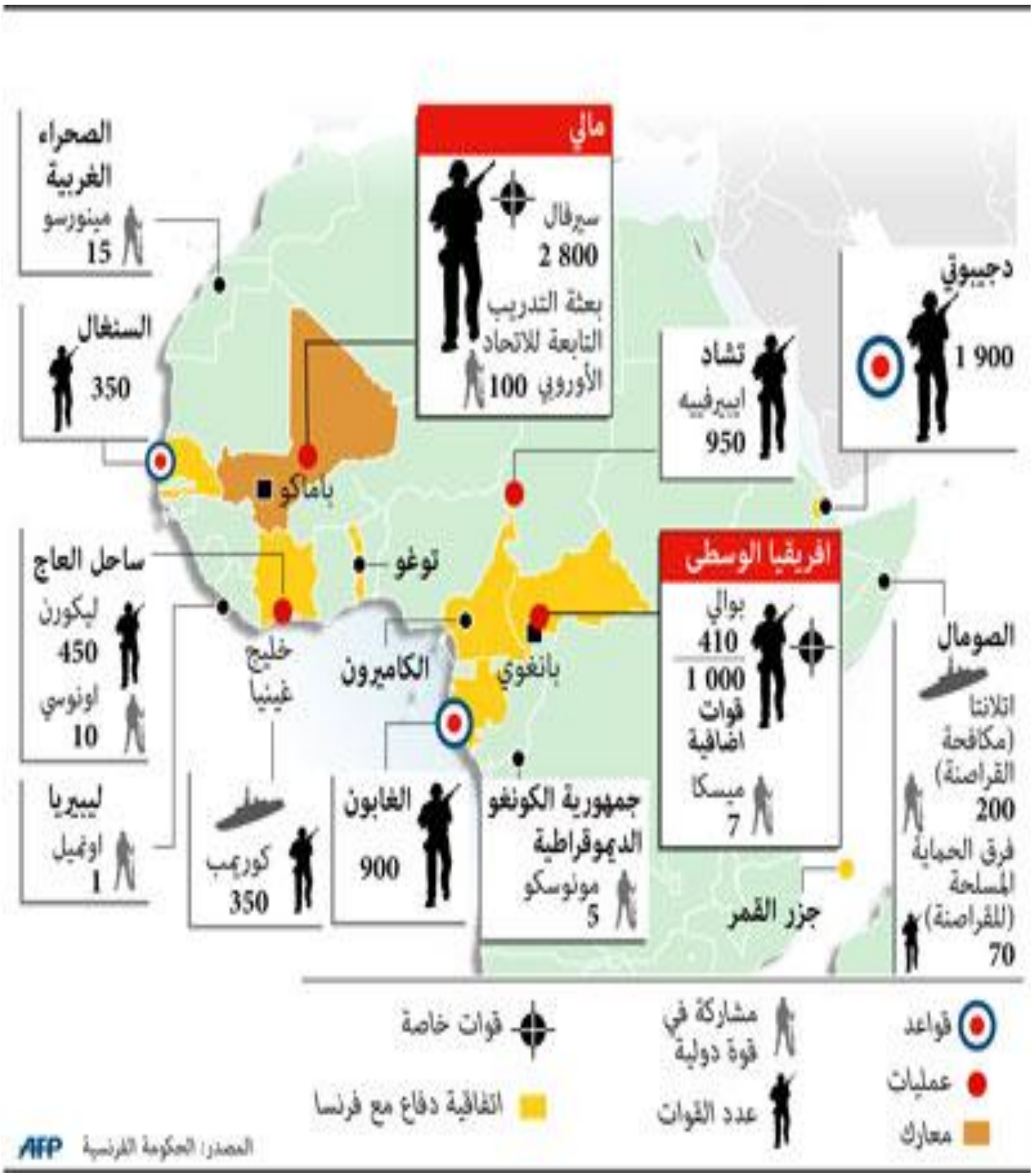

Source : www.alarab.co.uk.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

➢ المصادر الرسمية:

1- ***دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*** (دستور 1996).

2- *الميثاق الوطني* 1986.

➢ الكتب:

1- التل أحمد يوسف : ***الإرهاب في العالمين العربي و الغربي***، دائرة المطبوعات و النشر، عمان، 1998.

2- بالحبيب عبد الله : ***السياسة الخارجة الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997***، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

3- بن عنتر عبد النور: ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي***، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.

4- بوعشة محمد: ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإيريترية*** ، دار الجيل للنشر، الجزائر، 2004.

5- بوضربة عمر: ***النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر1958-جانفي1960***، الجزائر، دار الحكمة للنشر، 2012.

6- بن القبي صالح : ***الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم***، الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

7- جونس لويد: ***تفسير السياسة الخارجية***، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1989.

8- دبلة عبد العالي : ***الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة***، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.

9- هلال علي الدين ، مسعد نيفين : ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير***، في الموقع: www.kotobarabia.com.

10- المزوغي ميلاد عمر: ***الربيع يزهر شوكا***، تصوير أحمد ياسين، طرابلس، نوفمبر 2013.

11- مياسي إبراهيم : ***من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

12- مصلوح كريم : ***الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا***، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2014.

13- السامرائي شفيق عبد الرزاق: ***الدبلوماسية***، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2002.

14- السيد سليم محمد : ***تحليل السياسة الخارجية***، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط2، 1998.

15- ستورا بنجامين ، ترجمة صباح ممدوح كعدان : ***تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988***، منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

16- علي الدين هلال : ***حالة الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

17- عرنوس سليمان خليل : ***الأزمة الدولية و النظام الدولي***، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، 2011.

18- فوكوياما فرانسيس : ***بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرون***، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

19- فرانكل جوزيف، ترجمة غازي عبد الرحمان القصبي: ***العلاقات الدولية***، مطبوعات تهامة، جدة، ط 2، 1984.

10- قداش محفوظ : ***جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954***، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع والإشهار، الجزائر، 2010.

21- قوجيلي سيد أحمد: ***تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي***، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2012.

22- قيرة إسماعيل و آخرون: ***مستقبل الديمقراطية في الجزائر***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

23- رود بلانتين فاليري، ترجمة: معين درويش و جاسم محمد، ***إدارة المفاوضات الاستراتيجيات-المهارات و الأساليب***، مكتبة التقدم العلمي للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

24- توردوف وليم : ***الحكم و السياسة في إفريقيا***، ترجمة كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2014.

25- غريفيش مارتن و أوكلاهان تيري: ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، مركز الحليج للأبحاث، دبي، 2008.

- **التقارير و الدراسات:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، ***حوار مع وزير الشؤون الخارجية***، 20 أكتوبر 2015.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية : ***الحوار المالي الشامل***، 21 أكتوبر 2014.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية : ***استئناف الحوار الليبي الإثبين المقبل بالجزائر العاصمة***، 12-04-2015.

4- ***تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي*** : مجلس الأمن للأمم المتحدة، 23 سبتمبر 2014.

5- ***تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل***، مجلس الأمن للأمم المتحدة، 18 جانفي 2012.

6- إدريس أحمد : الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، ***مركز الدراسات المتوسطية و الدولية***، تونس، العدد6، سبتمبر 2011.

7- بوخرص أنور : ***الجزائر و الصراع في مالي***، أوراق كارينغي، بيروت، 2012.

8- بن عنتر عبد النور : ***التدخل في مالي، نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي***، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، جانفي 2013.

9- دبش إسماعيل : ***سياسة الجزائر تجاه الساحل الإفريقي بين المقاربة الإقليمية و التأثيرات الدولية دراسة حالة الأزمة في مالي***، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الإستقبالية، الجزائر، 2015.

10- الحاج ولد إبراهيم : ***أزمة شمال مالي إنفجار الداخل و تداعيات الإقليم***، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 12 فيفري 2012.

11- لاخر ولغرام : ***الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء***، أوراق كارنيغي، بيروت، سبتمبر 2012.

12- عاشور محمد : ***الثورة الليبية الأسباب و التداعيات و مسارات المستقبل***، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، 2011.

13- غزلي عبد الحليم : ***الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي***، المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الإستقبالية، الجزائر، مارس 2015.

14- الاجتماع الرابع و العشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية باتخاذ قوانين المخدرات، إفريقيا، ***UNDONC***، 8 جويليا 2014.

15- ***الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا:*** *فهم الصراع في ليبيا*، International Crisis Group، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 جويليا 2011.

16- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: ***الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى1962***، المؤسسة الوطنية للفنون والطباعة والنشر، الجزائر، 1998.

➢ **المجلات:**

1- بوزيد عمار و عميرات مليكة : جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 561، أفريل 2010.

2- بومدين عربي : الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 19، جانفي 2014.

3- بومليك نوال : واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد26، أكتوبر 2015.

4- بوريب خديجة : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والرهانات، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، بيروت، العدد 641، 2014.

5- ب. ك : الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل و الصحراء، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 618، جانفي 2015.

6- بن عائشة محمد الأمين : ***الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار و التغير***، المجلة العربية للعلوم السياسية.(ب س ن).

7- زياني صالح : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، ***مجلة المفكر***، جامعة بسكرة، العدد الخامس،(ب س ن).

8- حمادة. و: الجزائر دوما سباقة للتضامن مع الشعوب المتضررة، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 602، 2013.

9- حمدي عبد الرحمان حسن: الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد الأول، 2004.

10- كانتي مادي إبراهيم : الأزمة السياسية في مالي، ***آفاق إفريقية***، القاهرة، المجلد العاشر، العدد 36، 2012.

11- كونتا إبراهيم: النزاع المسلح في مالي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 16، أفريل 2013.

12- كرفاع المختار الطاهر: فكرة الوحدة الإفريقية وتطورها التاريخي، ***المجلة الجامعة***، العدد15، المجلد 13، 2013.

13- النويني الحافظ : أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، ***مجلة المستقبل العربي***، بيروت، العدد 422، أفريل 2014.

14- عبد الرزاق جاسم خيري : الحركة الأزوادية في مالي و تكوين الدولة، *مجلة دراسات* ***دولية***، بغداد، العدد 57، 2014.

15- عبد الرحمن حسن حمدي: سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد الثاني، سبتمبر 2005.

16- عيسى إدريس موسى يوسف : جمهورية التشاد الماضي و الحاضر و المستقبل، ***قراءات إفريقية***، العدد الأول، الرياض، أكتوبر 2004.

17- علاق جميلة : استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، العدد 19، ديسمبر 2014.

18- قاسي فوزية: الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، ***قراءات إفريقية***، العدد 19، مارس 2014.

19- قلاع الضروس سمير: منطقة الساحل في التصور الأمريكي و الفرنسي، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 24، أفريل 2015.

20- راوية توفيق : السياسة الفرنسية في إفريقيا، ، ***قراءات إفريقية***، الرياض، العدد 20، أفريل 2014.

21- خدا كرم عزيز فوزية : النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا، ***مجلة الأستاذ***، بغداد، العدد 201، 2012.

22- خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، بيروت، العدد 21، 2009.

23- ختاوي محمد: *دور الدبلوماسية إبان الثورة الجزائرية وتأثيره على حركات التحرر في العالم الثالث*، ***الحوار المتمدن***، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، العدد،23، 2008.

24- بدون كاتب : الجزائر تواصل مسعاها التضامني، ***مجلة الجيش***، الجزائر، العدد 584، 2012.

➢ **المذكرات:**

1- أبصير أحمد طالب *: **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الأعلام، 2009-2010.

2- بويبة نبيل: ***الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية***، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009.

3- بوسكين سليم : ***تحولات البيئة الإقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

4- بوعلام ناصر: ***دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل(2006-2014)***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي زوو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016.

5- بن فليس أحمد : ***السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962***، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007.

6- بشكيط خالد: ***دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011.

7- زيامني محند وعلي: ***البعد الإنساني للدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي***، مذكرة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية، 2014-2015.

8- محمد الطاهر عديلة : ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005.

9- العايب سليم : ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الإفريقي***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011.

10- عمورة أعمر: ***التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)***، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010-2011.

11- فشار عطاء الله: ***دور الدبلوماسية في انتصار الثورة الجزائرية***، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، 2001.

12- قادري سمية : ***سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003-2012***، مذكرة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012.

13- قريقة عبد السلام : ***دور الجزائر في اطار المغرب العربي***، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2004.

14- شوادة رضا : ***إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي***، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، 2010-2011.

- **المحاضرات و الملتقيات:**

1- أبركان إكرام : ***الفراغ الأمني في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، نوفمبر 2013.

2- بولروايح إسماعيل : ***الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013.

3- بوشنافة شمسية : ***إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل***، كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة: ورقلة، 2013.

4- الهلي عبد القادر ، بوبصلة أمينة : ***تحدي لإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013.

5- منايفي فريال و غربي رقية : ***طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة و الإرهاب الدولي، منطقة الساحل الإفريقي نموذجا***، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي، جامعة: قالمة، 2013.

6- ساحل مخلوف : ***إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي***، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، فيفري 2013.

7- فرحاتي عمر : ***أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي***، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة ورقلة، 2013.

8- قسايسية إلياس : ***الآليات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي***، ورقة مقدمة للملتقي الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، نوفمبر 2013.

- **المقالات:**

1- بن عائشة محمد الأمين: ***قراءة في الدبلوماسية الجزائرية، مقاربة جيواستراتيجية (دراسة حالة مالي)***، جامعة الجزائر3.

2- برقوق محند: منطق الأمننة في ساحل الأزمات، ***مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية***، الجزائر.

3- فيصل بولجدري و دخيل عبد السلام : ***الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا***، جامعة سكيكدة.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- بوكروح عبد الوهاب: ***الجزائر تلغي ديونا على 14 دولة إفريقية***، **الشروق**، على موقع: http:// www.elchoroukonline.com/ara/article/166337.html، في : 24-05-2016.

2- بوغرارة عبدلي : ***الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة***، على الموقع : http ://www.rachidia.net ، في 11-06-2016.

3- بن عنتر عبد النور : ***الجزائر و امتحان الأزمة الليبية***، على موقع: https://www.alaraby.com.uk/opinion/2014/20.dpuf، في : 11-06-2016.

4- هيثم عمارية: ***أهمية الجزائر***، على موقع : http:// mawdoo3.com، في:03-05-2016.

5- ولد أحمد سالم سيد أحمد : ***التوارق أو الرجال الزرق الأمازيغ و مفهوم الأقلية***، مركز الجزيرة للدراسات ، علي موقع: www.aljazeera.net/nr/exers/htm، في 17-05-2016.

6- حنفي علي خالد : ***معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات ليبيا نموذجا***، على موقع: http://digital.ahram.org.eg ، في : 10-06-2016.

7- حساني خالد : ***الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهابية الأطر و الممارسات***، الشعب، على موقع: .http://www.el-chaab.com/ar/a9-aa-html ، في : 11-06-2016.

8- طلعت محمود : *تحرير سرت هل ينهي الصراع السياسي في ليبيا*، شبكة رؤيا، على موقع: www.roayah.news.com، في: 10-06-2016.

9- سكية عبد السلام : ***الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في مواجهة أزمة الشرعية والاندفاع المصري***، الشروق، على موقع: http://www.echoroukobline.com/ara/articles/234133.html ، في : 25-05-2016.

10- العلوي الحسين الشيخ : ***منطقة الساحل الإفريقي و معبر الموت الدولي***، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/، في 15-05-2016.

11- عسكر أحمد : ***إفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية***، فكر أونلاين، على موقع: Fekr.online.com/index.php/article/، في: 13-05-2016.

12- قوي بوحنية: ***إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي***، مركز الجزيرة للدراسات، على موقع:.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/html، في: 12-05-2016.

13- قوي بوحنية : ***الجزائر و الهواجس الامنية في منطقة الساحل الإفريقي***، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على موقع: http://aljazeera.net في : 12-05-2016.

14- الشافعي بدر حسين : ***فرنسا ضحكت على الأفارقة بالملف الواقعي***، على موقع: http://www.islamonline.net/arabic/polites/topicd.shtml.، في: 13-05-2016.

15- خلاف مليكة : ***المسار الدبلوماسي قبل وبعد الاستقلال، إنجازات كرست مكانة الجزائر***، على الموقع: www.el-massa.com ، في: 05-05-2016.

16- ***اتفاق سلام بين باماكو و جماعات مسلحة بوساطة جزائرية*** : الجزيرة نت، على موقع: http://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1.، في : 13-06-2016.

17- ***الجزائر و الأزمة الليبية***، على موقع: http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4. في: 16-05-2016.

18- ***الجزائر و المنظمات الدول***، على الموقع: www.onefd.edu.dz في : 13-04-2016.

19- ***نشاط الدبلوماسية الجزائرية***: على الموقع: http//www.bouteflika2009.com في 23-05-2016.

20- ***خارطة التنظيمات المسلحة في ليبيا "دولة الميليشيات"***، الشروق على موقع: http://alchorouk.com/135517/675/1/.html ، في : 10-06-2016.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

➢ الكتب:

1- Mouhoubi Salah : ***le Népad une chance pour l'Afrique*** ?, office des publications universitaires, Alger, 2005.

➢ **التقارير و الدراسات:**

1-***Accord pour la paix et la réconciliation aux Mali***, issue de processus d'Alger, USAID, new york, 2014.

2- Adam Renard : ***Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état***, les rapports de GRIP, France, mars 2013.

3- ***l'algérie et ses voisins***, international crisis group, rapport moyen orient et l'afrique du nord n° 164, 12 octobre 2015.

4- antil Alain : ***le boom minier au sahel, un développement durable ?*** , note de l'IFRI, France, février 2014.

5- haine Jean-yves : ***l'endiguement renforcé : les politique de sécurité de la France et des Etats-Unis en Afrique,*** l'institut français des relations internationales, France, février 2016.

6- Kandel Maya : ***la stratégie Américaine en Afrique***, étude de l'IRSEM, paris, 2014.

7-***Libye : un avenir incertain***, compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants Libyens, CIRET-AVT, paris, mai 2011.

8- ***Mali sécurisé, dialoguer et réformer en profondeur***, international crisis group, Bruxel, rapport Afrique n°201, 11 avril 2013.

9- population et développement au sahel : ***rapport thématique, étude prospective du sahel.***

10- Rouppert Bérangère : ***les états sahéliens et leur partenaires extrarégionaux***, note d'analyse du GRIP, paris, 6 décembre 2012.

11- TAJE Mehdi : ***Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel***, Enjeux ouest africain, N.°1 août 2010.

➢ **المجلات و الدوريات:**

1- Dumont Gérard François : la géopolitique des populations du sahel, ***la revue géopolitique,*** France, 7 avril 2010.

➢ **المقالات:**

1- Diop Djibril : ***l'Africom une initiative mort-né ou un commandement impossible***, CERIUM, université de Montréal, Canada, 2007.

2- Diop Djibril : ***l'Afrique dans le nouveaux dispositif sécuritaire des Etats- Unis*** , cerium, université de Montréal, canada, 2007.

3 - mernache Amina : ***la diplomatie Algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue***, France ,université de paris-ZST Créteil, laboratoire OBM , 2012.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

1- Tisseron Antonio : ***quels enseignements de l'approche Américaine au sahel ?,*** institut thomas more, sur : http://www.google.com url ? SA=TRCT. Vue le : 14-05-2016.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة.....ص01

الفصل الأول: مدخل لدراسة الدبلوماسية الجزائرية.....ص10

المبحث الأول: مسار الدبلوماسية الجزائرية.....ص12

المطلب الأول: نشأة الدبلوماسية الجزائرية.....**ص12**

المطلب الثاني: ملامح الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال.....**ص17**

المبحث الثاني: مبادئ و سمات الدبلوماسية الجزائرية.....ص24

المطلب الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....**ص24**

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسية الجزائرية.....**ص26**

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....ص29

المطلب الأول: المحددات الجغرافية و الاقتصادية.....**ص29**

المطلب الثاني: المحددات السياسية و الاجتماعية.....**ص32**

الفصل الثاني: جيوسياسية منطقة الساحل و التفاعل فيها.....ص36

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل.....ص38

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل.....**ص38**

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية في الساحل.....**ص41**

المطلب الثالث: الأزمات السياسية و الأمنية في الساحل.....**ص46**

المبحث الثاني: التواجد الأجنبي في منطقة الساحل.....ص55

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في منطقة الساحل.....**ص55**

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل..... **ص60**

المبحث الثالث: مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل.....ص66

المطلب الأول: المقاربة الإنسانية.....**ص66**

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية.....ص69

الفصل الثالث: الأزمات في الساحل و جهود الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها.....ص74

المبحث الأول: الأزمة المالية.....ص76

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة المالية.....ص76

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية.....ص82

المبحث الثاني: الأزمة الليبية.....ص87

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة الليبية.....ص87

المطلب الثاني: الموقف و الدور الجزائري من الأزمة الليبية.....ص93

المبحث الثالث: مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل.....ص97

المطلب الأول: الإرهاب ص97

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.....ص102

الخاتمة.....ص105

الملاحق.....ص108

قائمة المراجع.....ص111

1- الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	عدد سكان بعض دول الساحل	42
(2)	مؤشر التنمية البشرية في الساحل	44
(3)	القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي(2009-2010)	70
(4)	ميزانية الدفاع الجزائري	71

2- الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
(1)	موقع منطقة الساحل	39
(2)	موقع التوارق	50
(3)	نشاط تنظيم القاعدة في الساحل	52
(4)	انتشار الجماعات الجهادية في شمال مالي	78
(5)	توزيع الجماعات المسلحة في ليبيا	90

3- الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	الموارد الطبيعية في منطقة الساحل	108
(2)	حركة الهجرة في منطقة الساحل	109
(3)	التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل	110

الملخص:

إن الهدف من دراستنا هو التعرف على كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل التي تعتبر المنطقة الأكثر حركية بفعل تعاقب الأزمات فيها و ما أفرزتها من تهديدات لا تماثلية فتحت المجال للتدخل الأجنبي بالحلول العسكرية. فالدبلوماسية الجزائرية أخذت رؤية خاصة بها حول الأوضاع في الساحل وذلك بادراك حجم التهديد الذي يمكن أن يلحق بها، و توصلت إلى تبني مقاربة إنسانية من أجل تحقيق التنمية كحل أنسب للحد من الأزمات كون السبب الرئيسي في اشتعالها حسب منظورها هو غياب التنمية الناجم عن هشاشة دول الساحل و عن الظروف الطبيعية في المنطقة أيضا. كما تتبني مقاربة أمنية لمواجهة تلك التهديدات بتدابير وقائية مع التنسيق الأمني بين دول الساحل و بتفعيل نشاطها الدبلوماسي الذي يركز بشكل دائم على تغليب الحوار من أجل إحلال السلم ذلك بلعب دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة و بإشراك الفواعل الدولية الإطار التنظيمي و الدبلوماسي.

Résumé :

Le but de notre étude est de comprendre la manière dont la diplomatie algérienne traite avec les crises au sahel, qui a connu des interventions militaires suite aux menaces de terrorisme et aux crimes organisés.

La diplomatie algérienne est consciente que la situation dans le Sahel pourrait menacer sa sécurité , c'est pour cette raison qu'elle a adopté une approche humanitaire pour le développement au sahel comme solution devant ces crises qui sont causés au premier lieu par la fragilité des états et par la difficulté des conditions naturelles et climatiques. Et une approche sécuritaire pour contrôler les fuites des groupes terroristes sur ses frontières.

De plus cette diplomatie conduit une politique dynamique en jouant le rôle d'intermédiaire pour la résolution des crises au sahel avec des processus de négociation entre les pouvoirs centrales et les différentes factions et avec la présence des organisations régionales et internationales dans le cadre diplomatique et organisationnel.